جامعـة الجزائـر بن يوسـف بن خـدة
كلية العلوم السياسية والإعـلام
قسـم العلـوم السياسيـة والعلاقـات الدوليـة

مسـار التنميـة الريفيـة في الجزائـر
2006-1962
مثال ولاية" تيبـازة "

مذكـرة مقدمـة لنيل شهـادة الماجستيـر قسـم العلـوم السياسيـة
والعلاقات الدوليـة فرع التنظيمـات السياسية والإداريـة

من إعداد الطالبة :
العيـرج عـودة

تحـت إشـــراف :
الدكتور : بن عبد العزيز مصطفى

أعضاء لجنة المناقشة:
-أ.د منصور بن لرنب...رئيسا.
- د. مصطفى بن عبد العزيز ....مشرفا ومقررا.
- أ.د محمد رضا مزوي..عضوا.
- د أحمد لشهب ....عصوا.

السنـة الجامعيـة: 1429ه / 2008م

شكر وتقدير

تشكراتي لأستاذي المشرف الدكتور

بن عبد العزيز مصطفى

على المجهودات التي بذلها معي والذي لم يبخل

ولو للحظة في إسداء ملاحظاته القيمة دائما للعمل المقدم.

شكر خاص لمسؤولي ولاية تيبازة وعلى رأسهم رئيس الديوان

السيد مزيان محمد على وقوفه معي وتقديمه كل التسهيلات

والمعلومات اللازمة.

الإهـداء

إلى أبي الفاضل أطال الله في عمره.

إلى أمي الغالية التي سهرت معي طوال هذا المشوار

إلى جميع أخواتي.

إلى الأصدقاء والزملاء في جميع مراحل الدراسة

إلى كل من ساعدني ولو بكلمة طيبة

أهدي هذا العمل

الفهـرس

المـــــــقدمة

مقدمـ ـة :

لقد حظي مفهوم التنمية بصفة عامة، والتنمية الريفية بصفة خاصة بإهتمام العلماء والمخططين إلا أنه قد جاء في وقت متأخر نسبيا، وبالذات لدى دول العالم الثالث، لقد بقي هذا المفهوم للتنمية سائدا حتى مطلع القرن العشرين الذي جاء بمثابة ثورة حقيقية على كافة المفاهيم السابقة، فبدأ المفكرون يدركون الأبعاد المتعددة لقضية التنمية الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، فبرز لأول مرة أهمية العنصر البشري السوي في تحقيقها، حيث ساد إيمان عميق لدى التنمويين بأن الإنسان الجائع والجاهل والمريض جسمانيا ليس بمقدره أن يدير مصنعا أو يفتح ورشة أو يزرع حقلا، إلا أننا لا ننكر وجود اختلاف ما بين المجتمعات والدول بعضها مع البعض الآخر في تحديدها ونظرتها لمفهوم التنمية، ففي حين تنظر لها بعض المجتمعات على أنها اقتصادية يعمد البعض الآخر على أنها اجتماعية بحتة، إلا أن هذا لا يمنع من وجود مجتمعات تؤمن بأنها عمليات شاملة تستهدف كامل مناحي الحياة الإنسانية الريفية.

إن المتتبع لأدبيات التنمية الريفية يلمح عظم الجهود المبذولة لإعطاءها وتعريفا دقيقا لمضمونها الحقيقي، حيث عرفها البنك الدولي عام 1974 " بأنها استراتيجية نمو* موجهة نحو مجموعة سكانية محددة هم الفقراء الريفيون من المعدمين وصغار الفلاحين " وبالتالي فإن التنمية الريفية تتطلب أن تكون مواجهتها لأسباب الفقر والإزدواجية في المناطق الريفية شاملة لكل الأسباب، التي تتضمن معدلات ولادة مرتفعة، والبطالة، سوء التشغيل ونقص المدخلات الزراعية وتدني التعليم والصحة، وعدم وجود مؤسسات ريفية كفؤة

إن بحث موضوع التنمية الريفية التي أصبح الحديث عنها يجلب إليها الكثير من الفضول حول التوجه الجديد القديم للدولة الجزائرية بالإهتمام بالمناطق الريفية التي همشت لسنوات طوال، ولم ير فيه إلا السلبية وعبئا ثقيل تدفع تكاليفه الدولة، إلا أنه وفي حقيقة الأمر وإذا ما نظرنا بتفحص معمق، نجد بأن الريف يمثل مجالا خصبا يتوفر على جميع الإمكانيات للنهوض به، إذا ما راعينا الظروف الخاصة بطبيعة وأنجزنا مشاريع تتلائم معه، حيث يتفق الجميع على أن الريـ ـف يلعب دور

* النمو هو تعبير عن طاقة جوانية (داخلية) إن النمو يمثل حركة الأحياء ويفرق بقوله: (إن النمو يعني استمرارية النمو المشوه، استمرار علاقات الاندماج في اقتصاد رأسمالي عالمي فهذا كله يتم تلقائيا عكس التنمية التي تتطلب تدخل واعي لأحداثها).

ايجابي في المساهمة الفعالة في احداث توازنات بين جميع المناطق، بمساهمة الريف نستطيع القضاء على هذا الزحف اللامتناهي الأطراف نحو المدينة، وهو ما جعل الدولة الجزائرية تنشأ وزارة منتدبة مكلفة بالتنمية الريفية ضمن الطاقم الحكومي حتى تعطي دفعا للمشاريع التنموية بالمناطق الريفية المعزولة.

إن التحولات الملموسة التي طرأت على الدولة الجزائرية بتكريس المؤسسات الفعلية للنظام السياسي ومنه الاقتصاد، إثر التحول إلى اقتصاد السوق، الذي كان نتاج لمجموعة من الضغوطات الإقتصادية والخارجية من طرف المؤسسات المالية العالمية، التي كان من الضروري الإستجابة، بسبب العجز الواضح في اقتصادياتنا وإفلاس العديد من المؤسسات الوطنية التي أصبحت عاجزة على الإنتاج، كما يرجع سبب آخر وجوهري إلى ارتفاع المديونية الخارجية، وانخفاض سعر البترول 1986 إلى أدنى مستوياته، الشيء الذي ولد هشاشة في الوضع الإقتصادي والذي لم يبنى على قواعد صلبة ومتينة

إن اتجاه الدولة نحو سياسة التصنيع خاصة الصناعات الثقيلة كالحديد والصلب، المتمركز أساسا في المدن الكبرى خلق نوعا من السلبية، كون أن اليد العاملة الجزائرية تمتهن حرفة الزراعة أما مجال التصنيع فهي لا تمتلك الخبرة فيه، وظل الريف يعاني التهميش في ظل السياسة التي انتهجتها الدولة، والغياب شبه الكلي للمشاريع والبرامج، نظرا لعدم قدرة الإقتصاد الريفي على الخروج للواجهة نظرا ضعف القدرة على المنافسة، بحكم غياب المشاريع التنموية، فتردي معيشة السكان وضعف القدرة الشرائية للمواطن بسبب غياب العمل المأجور (المواطن الريفي يعمل لحسابه الخاص)، كشف السلبيات، وحجم المعاناة التي أصبحت ترهق كاهل المواطن الريفي البسيط هذا ما جعل الدولة الجزائرية عاجزة عن تغطية احتياجات السكان وتفشي بذلك الفقر والبؤس لدى الغالبية منهم، فبعدما أصبحت محملة بأثقال مالية، التي صعبت من مهمة تخصيص إيرادات مالية إضافية لتمويل المشاريع بالمناطق والأقاليم الريفية

وهنا نتساءل عن الدور الذي ستلعبه الدولة الآن لإعطاء الحيوية اللازمة للريف وتفجير الطاقات الطبيعية والبشرية الكامنة فيه بعد إعادة برمجه الريف ضمن سياق

الأولويات الوطنية ؟ ولمن ستكون المبادرة للجماعات المحلية ؟ أم للخطط والبرامج الوطنية ؟ وعليه فمناقشة المسار التنموي الريفي الجزائري وعلى وجه التحديد ولاية تيبازة تقتضي منا الرجوع إلى كل مرحلة من المراحل التي مر بها وإلى الدور الذي يمكن أن يلعبه الاقتصاد الريفي في إحداث تنمية شاملة، وهل حقق المسار التنموي أهم أولوياته من خلال التطرق إلى الخطط والسياسات والاستراتجيات التي أعدت لذلك، فالدولة التي تدخل السوق الحرة لا بد لها أن تعمل بكل جدية من خلال النهوض بالاقتصاد الوطني ككل وكذلك بالتنمية الريفية، التي يعد الاهتمام بها من معالم نجاح السياسات الوطنية المسطرة، لأننا إذا لم نخلق استقرار للسكان الريفيين، عن طريق برمجة مختلف المشاريع في كل قطاع، فإننا سنلحظ نزوح شامل سيأثر على استقرار المدينة (بروز أحياء قصديرية بجوار المدن الكبرى) الذي تدفع الدولة الملايير من الدينارات كتكلفة لإعادة إسكانهم، إن السياسة التي يمكن أن ننتهجها بإشراك جميع الفاعلين والنشطين في الحقل السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي تكسب المشروع الوطني النجاعة والفعالية لتصميم برامج لإعادة تنشيط الحياة الريفية، إن الانتقال إلى هذا التوجه الجديد (الاهتمام بالريف) يستوجب فتح المجال للمعنيين بالأمر مباشرة وهم السكان.

ويبقى للدولة تقدير الاحتياجات الضرورية من خلال بناء الهياكل القاعدية التي تسمح بخلق مجال للاستثمار في هذه المناطق.

إن الهدف من هذه الدراسة، هو محاولة تحليل الواقع، ومتابعة المسار التنموي للريف الجزائري، آخرين بعين الاعتبار التحولات الاقتصادية الكبرى التي عاشتها وتعيشها الجزائر من خلال مثالنا ولاية تيبازة.

- معرفة انعكاسات التنمية الريفية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ككل، كما نهدف إلى الوقوف على أهم المشاريع التنموية والبرامج المسطرة، من خلال تحديد السبل التي تنتهجها السلطات المحلية لنجاح كل الخطط المبرمجة ومعرفة العقبات التي تحول دون ذلك، محاولين الاشكالية المطروحة اليوم بإلحاح هـ و.

كيف تساهم السياسة التنموية التي عرفها الريف الجزائري في دفع عجلة التنمية الشاملة ككل ؟ ومنه يتطلب منا سياسة جديدة وواضحة المعالم ننتهجها للمرحلة القادمـــة.

فرضيات الموضوع : تقوم الدراسة على الفروض التاليـــة :

- **الريف يعتبر البديل الحقيقي في الوقت الراهن لتحقيق الأهداف المسطرة للأولويـــات الوطنية.**
- البرامج والسياسات المسطرة بولاية تيبازة المندرجة في إطار البرامج الوطنية. ليست وحدها كافية لدفع عجلة التنمية، لأنها بعيدة عن الميدان ومرتبطة في الأساس بالتوجه العام للدولة (اقتصاد الســوق).
- السياسات التنموية بالريف خلقت تدفــق ضخم لم يستغل بالقدر الازم وهو ما خلق مناطق مهمشة ومقصية من المخططات الوطنية نتيجة الفراغ الرهيب الذي تعانيه هذه الأقاليم مما أنتج مثلث العزلة الفقــر – الارهـــاب.

و تتبادر الى الدهن مجموعة من التساؤلات:

- ألا يمكن اعتبار التوجه نحو الريف هو البديل لتغطية العجز الموجود في المدينـــة؟
- ما هي العلاقة المثلى التي ستربط الريف بالمدينة مستقبــلا ؟
- ما هي البرامج والخطط التي أعدتها الدولة للنهوض بالأقاليم الريفيـــة ؟
- ما هي الرهانات والتحديات المستقبلية التي ستواجه عملية التنمية الريفية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق ؟

أسباب اختيار الموضــوع :

لكل دراسة أكاديمية بحثية أسباب تجعل الباحث يتجه لمحاولة معرفة جوانبها ويمكن حصر الأسباب التي أدت إلى اختياري لهذا الموضوع فـــي :

- التنمية كموضوع حيوي وعلى وجه الخصوص التنمية الريفية والتأثير الذي ستحدثه على العملية الاقتصاديـــة ككــل، يكتسي الموضوع قيمة علمية بالغة الأهمية.

- التقرب من الموضوع من خلال الدراسة، والفحص والتعمق في مفهومياتـه وأبعاده، وبرامجه والعقبـات التي تقف أمام تطبيـقه.
- معرفة الامكانيات والموارد المتاحة على المستوى الوطني وكمثال ولاية تيبـازة.

- احساسنا العميق بالاهمية القصوى للموضوع من خلال معايشتها اليوميـة للمثال المدروس وهو ولاية تيبازة، والتي يحوي ريفها على موارد طبيعية ضخمة لم تستغل بعد.

حدود الدراسـة (الاطار الزماني والمكانـي) :

جاء عنوان البحث " **مسار التنمية الريفية في الجزائر 1962-2006 كمثال ولاية تيبازة** " محاولة مني تتبع المسار التنموي الذي عرفه الريف الجزائري بدءا بالاهتمام بقطاع الفلاحة خلال السبعينات على اعتبار أنه المورد الوحيد لسكان الأرياف والجزائر ككل، أما الجوانب الأخرى كالكهرباء والماء والصحة والتعليم فكان النظر إليه قاصرا، ولم تركز على فترة الثمانينات كون أن المشاريع التنموية عرفت ركود بسبب تأثرها بالوضع الاقتصادي العام، إلى أن جاءت الفترة من 2002 إلى 2006 حيث تم إعادة بعث وإحياء المشاريع والبرامج من خلال إعطاء تصور جديد للريف (التنمية الريفية الشاملة والمستديمة) والتي تراعى فيها جميع القطاعات وجميع الشرائـح في المجتمع بما في ذلك المرأة الريفيـ ـة.

المنهج المعتمد في الدراسـ ـة :

المناهج أو طرق البحث تختلف باختلاف المواضيع، ونقصد بالمنهج الطريقة التي تتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة، ولهذا يصعب علينا في العلوم السياسية إيجاد مقاييس موحدة ودقيقة، لأن الظاهرة السياسية معقدة ومتشابكة ولهذا تستوجب علينا اعتماد أكثر من منهج للتحليل وقد ركزت علـ ـى :

- **المنهج التاريخـي :** في دراسة المسار التنموي الذي يعبر عنه بحقب زمنية مرت عليها التنمية الريفية، لأننا لا يمكن أن نفهم الحاضر دون أن نتتبع الدراسة عبر تسلسلها، فهو يرجع للماضي للوصف وتسجيل التطورات ويحلل ويفسر استنادا إلى منهج علمي في البحث الذي يربط النتائـج بأسبابها، كما تعطي فكرة مصغرة عن

العلاقة بين الظواهر الاجتماعية والعوامل التي أدت إلى نشأة وبروز تلك المشاكل التي واجهها الناس، مستعينة بالمنهج الوصفي حتي نحيط عملية التنمية الريفية من كل جوانبـها.

- **المنهج الإحصائـي :** بفضل الدراسات الإحصائية تستطيع الدولة أن تعرف الزيادة السكانية وأين صرفت الأموال، وجدوى التخطيط، حيث تكون لغة الأرقام بمثابة القاعدة الرئيسية لتخطيط السياسة العامة للدولة، ودراسة موضوع التنمية الريفية في شقه اقتصادي يتطلب منا الإستعانة بهذا المنهج، حتى نعطي له وصفه الدقيق، ونتتبع مساره، فيفضله يمكن لنا معرفة نقاط القوة والضعف في مختلف البرامج والمشاريع وحجم التطور في كل المناطق الريفية ولا بد أن نلفت النظر إلى أن الأرقام قد تتضارب من فيه لأخرى، لذا استرشدنا في بحثنا هذا بالإحصائيات الديوان الوطني للإحصاء، والمجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعـ ـي.

تحديـ ـد المصطلحات :

إن معالجة أي موضوع في الدراسة الأكاديمية العلمية يتطلب منا تحديد بعض المصطلحات حتى يسهل علينا تحليل الموضوع بعمق، وأمكننا الاستفادة أكثر، فالإشكالية التي تواجه الباحث في عمله هي حضوره في جانب تدقيق الصحيح فيها وهي على التوالـي :

1/- المجتمـع الريفـ ـي : إن جل التعريفات تجعل الزراعة عاملا أساسيا في نظام المجتمع الريفي ، غير أن هذا الاختصاص لا يمنع من وجود نشاطات أخرى غير زراعية يقوم بها الريفيون في القرى، أو يختص بها بعضهم فقط وهذا ما يبينه مارسيل جوليفي M. Jollivet بقوله : " إن اختصاص الريفيين والمجال الريفي بالزراعة ليس ظاهرة حديثة، ونستطيع أن نقول أن الطلائع الأولى للقوى هي أقدم من المدن الأولى التي صارت قرات بتفوق نشاطات الصناعة والحرفية والتجارية والثقافية. وعليه فالريف هو المجتمع الذي يغلب على بيئتـه الطبيعية طابع النشاط الزراعي، وما يتعلق به من خدمات مع الأخذ بعين الاعتبار أن العمل الزراعي هو طريقة في الحياة قبل كل شيء وذلك تماشيا مع النظرية الخلدونية التي تلح على أن الحياة الاقتصادية مربوطة بالأرض، وهذا فيما يخص تاريخية هذه الحياة وأسس انطلاقها، مع الاقرار بأنه قد

يحصل شبه استقلال عن الأرض في الحياة المدنية التي تعتمد كثيرا على اختراعات الإنسـان.

2/- الإصلاح الزراعـي : هو مجموعة الإجراءات التشريعية والتنفيذية التي تقوم بها السلطات العامة، لإحداث تغيرات إيجابية في الحقوق المتعلقة بالأرض الزراعية من حيث ملكيتها وحيازتها، والتصرف بها، لينجم عن هذه التغيرات إلغاء احتكار الأرض الزراعية أو تقليصه، وضمان توزيع أكثر عدالة في الثروة والإصلاح بهذا المعنى يركز على إصلاح نمط توزيع الأرض وتحقيق العدالة وفتح الطريق أمام تحرير الفلاحين اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، وقد يتسع مفهومه ليشمل تحقيق النمو عن طريق بعض الإجراءات الكفيلة بتنظيم العلاقات الزراعية وتدريب الفلاحين، وإرشادهم، وتوفير القروض لهم، وإقامة وحدات انتاجية على أسس جماعية متقدمـة.

- **المخطط التنمـوي :** هو مجموعة من التصورات لحجم وكيفيات النمو المستقبلي التي تهم دولة ما، أو جهة من جهاتها أو قطاع من القطاعات الاقتصادية، أو فئة من الفئات الاجتماعية، والمخطط التنموي يتم إعداده من طرف إدارات متخصصة في ميدان التخطيط، بعد أن تستشيـر المعنيين مباشرة بالمخطط كالوزارات والإدارات المركزية والإدارات المحليـة.

التنمية المستديمـة : ظهر هذا المفهوم سنة 1987، وعرف رواجا بعد قمة الأرض بريو دي جانيرو سنة 1992، (قمة حضرها رؤساء الدول والحكومات من أجل تحديد الأخطار التي تهدد البيئة العالمية وكيفية مواجهتها)، وحسب هذا المفهوم لا تكون هناك تنمية حقيقية، إن لم تأخذ بعين الاعتبار مصالح الأجيال اللاحقـة[1]، وحسبه تكون التنمية رديئة إن حملت هذه الأجيال مشاكل وصعوبات الأجيال الحالية، لذلك فعلى كل البلدان مهما كان مستوى تقدمها أن تعمل على المحافظة على البيئة حتى تجد الأجيال اللاحقة بيئة سليمة، وعدم استهلاك كامل المخزون الطبيعي الموجود مثل مصادر الطاقة غير المتجددة (النفط، الغاز الطبيعي، الفحم الحجري)، والمواد المعدنية (الحديد، النحاس، الرصاص) وعدم الاكثار من التداين لدى المؤسسات الدوليـة

[1] معجم المصطلحات الجغرافية،24 فيفري 2007 http://histoiregeographie iquebec.com

وبقي هذا المفهوم منصب على صون موارد الكوكب الأرض والمحافظة عليه دون الاعتماد على الأسباب العميقة، ودون الحرص على طرح فكرة معادلة التوازن العالمي بين الموارد ووجوه استعمالها، وبين عمليات التوزيع على مستوى المعمـورة. من خلال اللجوء على استعمال الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية) بل الاعتماد في اقتصادياتنا على عائدات البترول القابلة للزوال.

عناصر الدراسـة (الخطـة) :

لدراسة هذا الموضوع حاولنا تقسيم بحثنا إلى ثلاث فصول، بالإضافة إلى فصل تمهيدي، تطرقت في الفصل التمهيدي للحديث عن التنمية بشكل عام وأبعادها أما في الفصل الأول : فتناولت الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية الريفية تناولت فيه خصائص المجتمع الريفي والحضري، مداخل احداث التنمية الريفية وأهدافها من خلال المبادئ الأساسية لتنمية المجتمعات الريفيـة.

وفي الفصل الثاني، وتحت عنوان تنمية المجتمعات الريفية والجهود المبذولة لإحداث التنمية الريفية بالجزائر، تطرقت إلى حقبة التسييـر الذاتي والثورة الزراعيـة، وعالجت فيه البناء الاقتصادي والاجتماعي للقطاع المسير ذاتيا، وعرجت فيما بعد إلى السياسـات المسطرة لبعث التنمية الريفية بالجزائر، منها الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستديمة وسياسة التجديد الريفي 2006، ونقطة ثالثة وأخيرة درست مثال ولاية تيبـازة من خلال تتبع مجالات التنمية والمسار الذي عرفته بالحديث عن وضعيـة التنمية الريفيـة.

وفي الفصل الثالث والأخير، تناولت الرهانات والتحديات التي تواجه عملية التنمية الريفية من خلال التطرق إلى المشاكل التي تعيق مسار التنمية وعلى وجه الخصوص النزوح الريفي، ونقص التقنيـة الحديثة في الزراعة. وكذا مشكل الفقر والبطالة المرتبطين بالوضع الاقتصادي والاجتماعي ككل وفي جانب آخـر الرهانات التي توليها الدولة للعالم الريفي من خلال دور المنظمات الشعبية والتعاونية في التنمية الريفية، دور المرأة في دفع عجلة التنمية، والأولويات الاستراتيجية في الزراعة والتنمية الريفيـة.

تمهيد:

لقد كانت البيئة الريفية ومازالت مجالا خصبا للبحث بالنسبة لجميع العلوم الإنسانية, وعندما بدأ الجغرافيون بدراسة وتحليل العلاقات القائمة بين الإنسان والبيئة الطبيعية, اتجهوا نحو الدين لدراسة التوزيع المكاني للظواهر الإنسانية.لهذا فانه يمكن القول أن دراسة الريف أينما كان يحتاج إلى اهتمام مختلف التخصصات العلمية وإنه لايمكن فصل القضايا التي تهم الريف عن القضايا التي تهم المجتمع ككل.وكما كانت التنمية الريفية تندرج ضمن السياق الكلي لدراسة التنمية الشاملة ,يستوجب علينا الأمر أن نقف عند التنمية لإعطاء ولو نظرة خاطفة بحكم أن التنمية تسعى إلى تطوير شامل للمجتمع بكل فاعلياته و تكويناته حتى يستطيع اتساع الحاجات الأساسية لأفراده وتحقيق الرفاهية لهم «وتتم عملية التنمية بعد حصر جميع الإمكانيات المتوفرة ووضع خطة واضحة الأهداف قابلة للتطبيق في فترة زمنية محددة ذلك أن التخطيط يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي أو دفع الاقتصاد لمستويات أعلى للاستهلاك وتقديم الخدمات»[1].

فهي بهذا المعنى لاتنتج عن ثورة عفوية وليست نتيجة بالإجماع عن المصلحة العامة ولا تختزل إلى تحقيق نماذج ابتكارها بعض الخبراء ولا تكتفي بمجرد مناشدة أخلاقية لتلبية حاجات الإنسان رغم أن بعض هذه العناصر تتظافر على تعزيزها فإنها لاتستطيع أن تكون إلا ثمرة لمشروع صادق العزيمة , التقاء بين ضغوط الحقيقة.لهذا تعد التنمية وبشكل عام بمثابة عملية تغير مخطط للانتقال بالمجتمع ريفيه وحضره من حالة إلى أخرى أحسن من وجهة نظر القائمين عليها سواء كانوا من الخبراء "المهنيون" أو الاجتماعيون أو من وجهة نظر المستفيدين من برامجها ومشروعاتها أما عن التغيير المقصود فقد يكون جزئيا أو كليا محليا أو قوما سريعا أو بطيئا لان القاعدة التي يعترف بها المهنيون الاجتماعيون انه تغيير مقصود وتطلعي ومرغوب بجانب التأكيد على ضرورة توافر إرادة التغير لضمان حدوث هذه التنمية ذاتها وتحقيق أهدافها وعلى الرغم من الجهود التي بذلها العلماء و المتخصصين من أجل تقديم تعريف أكثر قبولا

---

[1] عبد الجابر تيم , إبراهيم الطيب, مستقبل التنمية في الوطن العربي , دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع:عمان 1998،ص.92 .

لمصطلح التنمية إلا أن هذا المصطلح كما يعرفه **لونج ترومان**مفهوما محيرا وبالتالي نجد أنفسنا بالضرورة في الحاجة إلى تحديد الركائز والأساسيات التي ما زال هناك اتفاق عليها بين العلماء المتخصصين في ارتباطها الواضح بدءا بما يشير إليه هذا المصطلح في العلوم البيولوجية على أنه النمو و النضج ومن تم فهو يتضمن أطوارا ومراحل تتسم بأنها متدرجة ومتعاقبة في مقابل ذلك فلقد دوج العلماء الاجتماعيون في الدراسة عند تحديد هذا المصطلح إلى مقارنته بمصطلح النمو على اعتباراته يشير إلى عملية الزيادة الثابتة والمستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة وهو العملية التلقائية التي تحدث في جانب معين دون تدخل من الإنسان أي عن طريق التدرج البطيء على الزمن الطويل.

أما التنمية فتحتاج إلى دفعة قوية لإخراج المجتمع من حالة الركود إلى حالة أخرى أحسن وأفضل وكلمة التنمية تشمل جوانب اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية أي أن التنمية علمية حضارية شاملة ولازال مفهوم التنمية حتى الآن غير واضح في أذهان البعض صانعي القرارات ومنفذها ولو كان هناك وضوح لمفهوم التنمية في البلدان النامية ومنها الدول العربية كما وصلت هذه الدول إلى تراجع وتدهور في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ولاشك أن التطور الذي حققته هذه الدول يبقى دون مستوى الطموح الذي ترغب فيه.

إن للاستثمار دورا هاما في عملية التنمية وهو دور لا يمكن إهماله ولكن لاشك كذلك أن الاستثمار ليست وحده العامل الاستراتيجي الأساسي في تحقيق التنمية فبدون إحداث تغيير وتطوير شامل في كثير من العوامل الاجتماعية والسياسية فانه لا يمكن لها أن تولد الحركة الديناميكية التي تدفع عملية التنمية وان حجم الاستثمارات التي يمكن تحقيقها تتوقف وبدرجة كبيرة على عوامل تنظيمية لها أثرها البالغ والهام في تكوين مدخرات ومن ثم توفير الموارد التي تمول هذه الاستثمارات وهذه العوامل التنظيمية لاتصل بالجوانب الاقتصادية وحدها ولكنها تنصب أيضا على الجوانب الاجتماعية والسياسية في المجتمع بل أن توزيع الاستثمارات بين القطاعات المختلفة

في داخل الاقتصاد يتوقف على موقف الدولة من الأوضاع الاجتماعية والسياسية[2] لهذا أصبح العمل على كسر حدة التخلف من خلال التنمية الشاملة هو أولى واجبات حكومات العالم الثالث ولما كانت التنمية عملية نسبية تختلف سماتها من بلد لأخر لذا تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم التنمية بالشرح والتوضيح.

وعلى نحو ما يقول سعد الدين إبراهيم«إن من الأشياء التي تتعمد النظريات الغربية طمسها هو تحديد تعريف اسمي وإجرائي لمفهوم التنمية.

و في تعريف آخر فالتنمية ذلك التغير نحو الأنماط المجتمعية التي تسمح لمجتمع ليس فقط بتحقيق القيم الإنسانية الأفضل بل وأيضا بالزيادة قدرته على التحكم والسيطرة على بيئته ومكانته السياسية وبزيادة مدة سيرة أفراده وتحكمهم في توجيه أمورهم وشؤونهم فالتفريق الأول لشرام وزميليه يركز على التنمية الأمة وتحريك القوى الكامنة في الأفراد سواء كانت تلك القوة اقتصادية أو اجتماعية لتحقيق الأهداف التي يتوخاها المجتمع بينما يركز تعريف الباحث الأخر وهو **أنية الله**. ليست فقط على تحقيق تغيير القيم إلى قيم أفضل ولكن يركز على التغيير المادي من خلال التحكم في البيئة. ولهذا يعرف **سعد الدين إبراهيم** التنمية ***Développement*** بأنها انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقة الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان هو فرد أو جماعة أو مجتمع»[3] ولهذا التعريف عناصر أساسية وهي:

1. التنمية عملية داخلية ذاتية
2. التنمية عملية دينا مكية ذاتية
3. التنمية ليست طريقا واحدا أو اتجاه محدد مسبقا وإنما تعدد طرقها واتجاهاتها باختلاف الكيانات والإمكانيات الكامنة داخل كل كيان.

ويرى أن عملية التنمية تتطور على شرطين الأول هو إزاحة كل المعوقات التي تحول دون انبثاق الإمكانيات الذاتية الكامنة داخل كيان معين (الفرد أو المجتمع) والثاني هو توفير الترتيبات المؤسسة التي تساعد على نمو هذه الإمكانيات الإنسانية المشتقة إلى

---

[2] حرب محدو موسى عريقات , مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي ,دار الفكر : الأردن .1992 ،ص.27.

[3] نبيل رمزي.كتاب التنمية كيف؟ولماذا؟دار الفكر الجامعي :الإسكندرية. 1996،ص.59.

أقصى حدودها.وهذا المفهوم لا يرفض مقولات النظريات الأخرى في التنمية لكنها تأخذ منها ما يصلح فلا يمكن رفض قول **رستو** من ضرورة وجود فائض من احد القطاعات الاقتصادية الرائدة يمكن للمجتمع الاستثمار نسبة معينة من الناتج القومي لتحقيق مرحلة الانطلاق.

مفهوم التنمية داخل دوائر الأمم المتحدة :

أصدرت الأمم المتحدة دراسة شهيرة لها عام 1955 تضمنت مفهوم التنمية باعتباره العملية المصمم لخلق ظروف التقدم الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع عن طريق مشاركة* الأهالي ايجابيا بالاعتماد الكامل على مبادئه .

- غير أن باحثي الأمم المتحدة قد وجدوا قصورا في هذا التعريف مما دفعهم إلى إصدار تعريف أكثر شمولا عام 1956 وهو التعريف الرسمي الذي تأخذ به وكالاتها المتخصصة في هذا الشأن ويشير مفهوم التنمية إلى كافة العمليات التي توجد بها جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة الكاملة في التقدم القومي ويعني ذلك أن هذا المفهوم يتضمن المبادئ التالية:

1. تحقيق المشاركة الشعبية والاعتماد قدر الإمكان على ما بدأت الأهالي ومواردهم المحلية المبدأ بالحاجات التي تمثل أولوية هامة من وجهة نظر أبناء المجتمع.
2. ضرورة تقديم الخدمات العينة (من الدول) بطرق تشجيع المبادئ المحلية وتجعلها أكثر فعالية مع الاستعانة بالأساليب الاختيارية والطوعية في العمل الاجتماعي.
3. شمولية المواجهة بما يحقق شمولية التنمية[4].

* وهذا هن طريق فتح مجال المناقشة أمام جميع الشركاء في العملية التنموية حتى نعد مخطط شامل ويلبي متطلبات الأهالي، بعيدا عن السياسات الفوقية باعتبارهم الفاعلين الحقيقيين والمباشرين في مخططات التنمية على الصعيد المحلي.

[4] إبراهيم إبراهيم ريحان ,تنمية ريفية,جامعة عين الشمس:مصر.2001،ص.18.

مفهوم التنمية لدى علماء الاجتماع:

أ- مفهوم التنمية لدى **فليب روب** يرى أن التنمية هي استحداث تكيف مقصود مع الظروف المتغيرة أو هي التغير العمدي لهذه الظروف وهي تختلف عن التغير الاجتماعي الذي يمثل حدوث تحولات اجتماعية في أي اتجاه ويشير **روب** إلى أن هناك ثلاثة معايير التنمية كما حددها وهي :

- تزايد قدرات التحكم الإنساني في ظروف الحياة.
- نمو التعاون بين المجتمعات وداخل المجتمع الواحد.
- اتساع نطاق الحرية والعلاقات التعاونية.

ب - مفهوم التنمية لدى **أروين ساندرز**أن مفهوم التنمية يرتبط بمبدأين أساسيين هما : ميدان التنمية الاقتصادية باعتماده على مفاهيم فرعية أخرى مرتبطة بالإرشاد الزراعي والإصلاح الريفي والتخطيط. وميدان تنظيم المجتمع باعتماده على مفاهيم الرعاية الاجتماعية والتشريع الاجتماعي وتعليم الكبار ويرى أن هناك أربعة مداخل أساسية تشكل الإطار النظري لتنمية المجتمع وهي:

- التنمية كعملية As process حيث تكون التنمية متمثلة في سلسلة من الإجراءات أو العمليات المتتالية والمتعاقبة والمرتبطة بهدف والتي من خلالها ينتقل النسق من النموذج البسيط إلى الأكثر تعقيدا**.**
- التنمية كمنهج As An Approach حيث يكون التركيز على التنمية كمدخل للكل في التركيز على المنجزات وليس على العمليات المتعاقبة.
- التنمية كبرنامج as programme حيث يكون التركيز على الإجراءات المتبعة لتنفيذ مجموعة الأنشطة الواقفة في نطاق البرنامج.

1- التنمية كحركة as movement حيث يكون التركيز على الارتباط الجماهيري بقضية التنمية وكيفية تحويل الجماهير إلى عنصر ايجابي فاعل في الموقف (أي تحويل التنمية إلى حركة شعبية)

ج- مفهوم التنمية لدى **جاكسون ودكسون** يتفق لعالمان على أن التنمية هي:«عملية تشجيع أبناء المجتمع المحلي على اتخاذ خطوات تجعل حياتهم مادية والروحية أكثر غني معتمدين في ذلك على أنفسهم ويعني ذلك أن التنمية لديهما تعتمد على الجماهير

وليست واقعة وأنها تطلب التنظيم وأنها مدخل ديناميكي لمواجهة المشكلات وأخيرا أنها تربية للجماهير باعتبار ذلك الغاية العظمى للتنمية ».

د- مفهوم التنمية لدى **وليم بيدل** يرفض **بيدل** فكرة تقديم الخدمات والتسهيلات الجاهزة من خارج المجتمع المحلي ويبنى فكرة معايشة الأهالي وحثهم على استحداث التجديدات من الداخل حتى يصلوا إلى درجة من النضج الذاتي بحيث يصبحون قادرين على مواجهة مشكلاتهم ويؤكد على أن التنمية عملية تربوية تعتمد على الظروف المحلية من خلال عدة مراحل هي: المرحلة الاستكشافية,المرحلة النقاشية,المرحلة التنظيمية,مرحلة النشاط أو التنفيذ و مرحلة التقييم وأخيرا مرحلة الاستمرار.

وأن التنمية هي النوع من التغيير يصيب المجتمع، فاذا كانت جزئية أو محدودة واجهتها المصاعب من باقي الأجزاء التي لم يشملها التغيير التنموي فتحد من اثارها بل يمكن أن تمحو هذه الاثار بسرعة نسبيا فلا تبقى من محاولة التنمية و جهودها الا الذكرى و التغيير في مجمله سيقابل بقوة متساندة تصده و تمنعه ، و التالي فان التغيير المطلوب يجب ان يكون شاملا و كليا و عميقا و ليس جزئيا أو قطاعيا أو سطحيا كي يتحقق له الاستمرار و بلوغ أهدافه و مراميه.

الفصل الأول

الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

إن دراسة الريف ليس أمرا سهلا أو بسيطا للفهم والإدراك بل يمكن وصفه بالسهل الممتنع، هذا رغم البساطة الظاهرية لهذا العالم، إلا أنه في الحقيقة ينطوي على العديد من التعقيدات التنموية والوظيفية تحتاج إلى الكثير من الفحص والتدقيق، فدراسة الريف من حيث السيرورة التنموية سيتوقفنا في كثير من الخبرات لتحديد الأبعاد المختلفة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية للتنمية الريفية من خلال تبيان خصائص المجتمع الريفي بدءا بالمفهوم والإطار النظري وكذا المداخل والأهداف المرجوة من هذه العملية وهذا ماسنتطرق إليه في فصلنا الأول تحت عنوان : **الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للتنمية الريفية.**

I- التأطيـر النظـري لتنمية المجتمعات الريفية :

1-خصائص المجتمع الريفي عن الحضري :

- نظرية " ريـد فيلـد " [5] **:**

إن التفرقة بين الريف والحضر تفرقة قديمة عبر الزمان ويؤكد تاريخ التراث الإجتماعي الأمريكي، تلك الثنائية بين الريف والحضر ومن بين أهم الثنائيات ثنائية العالم الألماني " فرديناند تونيز " وهي المجتمع المحلي مقابل المجتمع التقليدي، حيث أن كل نوع يتميز بخصائص محددة، فالمجتمع التقليدي تسوده القيم التقليدية والتضامن الإجتماعي القوي والتأثير الكبير للروابط الدموية والقرابية على الفرد، وهذا على عكس المجتمع المحلي الحضري والذي يمثل حياة المدينة والحياة القومية والتشريع والحياة الحضرية الحديثة فهو متربط أساسيا بالمهنة والعلم، بالإضافة إلى ثنائية ريد فيلد الشهيرة، التي قسمت المجتمع إلى مجتمع تقليدي ومجتمع حديث.

وعلى الرغم من الأهمية النظرية التي تنطوي عليها الثنائيات إلا أن كثيرا من دارسي التحضر يرون أنها لا تمثل سوى وسيلة مبدئية يصعب الإعتماد عليها كلية في التمييز بين الريف والحضر، لأنها تفعل عاملا هاما من عوامل تشكيل هذه المجتمعات وهو التغيير فالتحضر والترييف حسب هذه النظرية لا يدلان على أنهما موجودين منفصلين، ولكنهما عبارة عن متصل في أحد طرفيه أولى درجات الحياة الريفية وفي الطرف الآخر أقصى تطور للحياة الحضرية، ويمكن النظر إلى سمات كلا الطرفين من

---

[5] السيد أحمد غريب،عبد الباسط عبد المعطي:" علم الإجتماع الريفي "،الإسكندرية:دار المعرفة الجامعية،2002،ص 65.

حيث العدد النسبي للسكان فهو في الحضر أكثر منه في الريف، وكذلك من حيث تنوع قدرات الناس ومهنهم وجوانب نشاطهم فهي أكثر تنوع في الحضر منها في الريف.[1]

وتوصل ريد فيلد إلى هذه النظرية انطلاقا من دراسات ميدانية امبريقية لعدد من المجتمعات المحلية ويعتبر كتاب ريد فيلد " ثقافة الفولك عند اليوكاوتان[2] " من أهم أعماله التي تشير فيها نتائج الدراسة حيث عرض فيها إطاره التصوري لفكر المتصل الفولك الحضري فقد قام ريد فيلد بدراسة أربعة مجتمعات محلية في شبه جزيـرة اليونكاوتان بالمكسيك ووفقا للخصائص التي تتميز بها فقد مثلت أقصى درجات الحضرية على المتصل، وعلى الطرق النقيض نجد قرية توسيك التي تمثل مجتمع الفولك وفي نفس الوقت نموذج الخصائص التقليدية التي يمكن أن يتميز بها المجتمع المحلي، والتي حددها يد فيلد على أنها صغيرة ومنعزلة ومتجانسة وليس بها تقسيم للعمل إلا في حالة الأدوار التي تقوم على الجنس والسن، كما تسوء طرق الإتصال المباشر بين الناس، وتتميز هذه المجتمعات بدرجات كبيرة من التضامن.

- نظريـة " جوربـرج " :

معالجة البناء السكاني للمجتمعات الريفية والحضرية عبر الزمان والمكان، ومناقشة ذلك في ثلاث نماذج من المجتمعات البشرية والتي تتمثل في المجتمعات التي تمر بمرحلة ما قبل الصناعة، المجتمعات الانتقالية النامية والمجتمعات المتقدمة صناعيا وتكنولوجيا، وهذا على اعتبار أن البعد الريفي الحضري يختلف اختلافا كبيرا من نموذج لآخر، ويعود العامل الأساسي في الاختلاف إلى الشكل التكنولوجي الذي يعتمد عليه كل نموذج اجتماعي، وتمثل التكنولوجيا كل أنواع الآلات وطبيعة الطاقة والمعرفة باستخدامها، وقد ساق جوربرج تحفظ مؤداه أن التكنولوجيا ليست وحدها العامل الرئيسي في التغيير، وإنما

---

[1] السيد عبد المعطي السيد:"علم الاجتماع الحضري"، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2001، ص75.

[2] الفولك واليوكاوتان قبيلتان موجودتين بالمكسيك، قام ريد فيلد بدراسة ثقافة شعبها.

قد استعان ببعض العوامل التي تؤثر غالبا في النسق الحضري كالسلطة، النظام السياسي والإقتصادي. [7]

إن الصعوبات التي تواجه عملية تحديد مفهوم واضح وشامل للريف تجرنا إلى التوقف قليلا عند الأصول الأولى لكلمة الريف، فهي تدل أو تشير إلى كلمة (Rural) وتعني القرية، أما إذ عدنا إلى البحث عن معانيها في اللغات الأخرى نجد في اللغة اليونانية أن (Rus) تعني الريف، وأن هذا الموضوع أعطى للمضاف إليه فأصبح Ruris الذي يحمل صفتين متشابهتين هما Rustitus وRuralis وهاتان الصفتان هما السمة الريفية.

إذن فمما تقدم فإن الريف في السياق العام للحديث يعني قبل كل شيء نوعا معينا من المناظر الخاصة بمنطقة ترابية مفلوحة من قبل الإنسان أو على الأقل يستعملها للفلاحة أو لتربية المواشي.

فالريف والحالة هذه تنطوي على معنى مهنة إنتاجية سواء كان ذالك حقلا، سهولا وبذلك فإن الريف تغلب عليه النشاط الاقتصادي الفلاحي، فهو صفة تطلق على كل ما يفصل بالريف وإذا أطلقت على شخص فمعناها أنه ساكن الريف، أي ممن يقومون بأعمال تتصل بالزراعة، ويمكن أن نطلق تجاوزا كلمة ريفي، على بعض الناس الذي لا يشتغلون الفلاحة وإن كانوا يعيشون في الريف فقد أصبحت هذه، الكلمة تطلق على مجموعات السكان الذين يعيشون على الزراعة ويتميزون بكيان خاص ولهم مصالح خاصة، كما أنهم يتمسكون بقيم معينة تختلف عن قيم سكان المدن[8] ويمكن أن نورد تعريف ريموند فيرث "يتكون الريف من المنتجين لغرض الاستهلاك الخاص"[9]، وفي هذا الإطار نجد تعريف الدكتور عبد المجيد عبد الرحيم يعرف المجتمع الريفي على أنه " ذلك المجتمع الجزئي الذي تقوم فيه الحياة على إستغلال الأرض أو الطبيعة بشكل مباشر، ويقوم على القرابة". إن خلق توازن في المجتمع بين الريف والحضر، ذو أهمية كبيرة في حياة المجتمعات الانسانية علاوة على أنه ضرورة من ضروريات التنمية الاجتماعية التي تعمل على رفع مستوى الأفراد والجماعات في كل المجالات بغية دفعهم

---

[7] علياء شكري، محمد الجوهري : " علم الإجتماع الريفي والحضري "، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1996، .ص 180.

[8] تأليف مجموعة معينة من الأساتذة، معجم العلوم الاجتماعية ، القاهرة، للطابعة والنشر، المصرية للكتاب،ص27. 1975.

[9] محمد عاطف غيث، التغير الاجتماعي في المجتمع القروي،الإسكندرية: الدار القومية للطابعة والنشر،1965،ص 12.

إلى المشاركة الفعالة للوصول إلى الأهداف الكبرى التي ترمي إليها برامج التنمية، وخاصة في تلك المجتمعات التي لاتزال نسبة سكان الريف تشكل نسبة عالية جدا في الهرم الاجتماعي السكاني، وبالتالي ينظر إليها كقوة انتاجة هائلة لردم الفوارق التنموية في المجتمع الواحد وعليه فإن إهمال الريف يعرض المجتمع إلى هزات إجتماعية خطيرة قد تأخذ أبعادا صراعية على مستوى أعلى، كما تجدر الملاحظة إلى أن سكان الريف يعدون دائما الخزان الرئيسي لتزويد المدينة بكل ما تحتاجه كما أنهم يشكلون الإحتياط الضروري للدولة، فمعرفة هذه الخصائص والملامح للمجتمع الريفي، يمكن من رسم الخطط وبرامج التنمية الشاملة لزيادة ورفع مستوى السكان.

لقد كانت المجتمعات البدائية أو الأولى مجتمعات ريفية وحتى وقت قريب جدا كان معظم سكان العالم يعيشون في مجتمعات محلية ريفية وعادة ما يتم التمييز بين المجتمعات المحلية الريفية عن الحضرية على أساس الحجم والنشاط المهني فإذا كانت معظم الأعمال متصلة بالزراعة وقطع الأشجار والصناعات الزراعية صنف المجتمع المحلي باعتباره ريفي.كما أن نماذج التفاعل أيضا تفيد في جعل المجتمعات الريفية متميزة «في هذا الصدد تعتبر هيمنة العلاقات الوثيقة ذات الشكل المباشر المرتبطة والمتداخلة تداخلا وثيقا مع الروابط القرابية القوية من أهم العلامات المميزة للمجتمعات المحلية الريفية عن الحضرية»[10] ومادمنا قد توصلنا إلى التفاوت بين المدينة والريف بالنسبة للمجتمع الجغرافي والمجتمع الوظيفي فيجدر بنا أن نعرف ما هو المقصود بالريف نفسه قبل أن نتقدم لدراسة المجتمع الريفي.

ليس من الشك في تحديد معنى الريف هو من الصعوبة بمكان إذ لا ندري أين ينتهي الريف لتبدأ المدينة وهل تشمل المجموعة الريفية أناسا غير الفلاحين؟ وهل المزارعون كلهم ريفيون؟[2] ومع هذا فإن معرفة خصائص الحياة الريفية جرت من خلال محاولات التفريق بين الريف والمدينة لكننا نود أن نضيف إلى ما تقدم الرأي الذي يجعل منه فعالية السكان الاقتصادية أساسا لذلك التعريف، فالمدينة في نظر

---

[10] - سامية محمد جابر,علم الاجتماع الريفي. دار النهضة العربية .بيروت ،1991،ص.36.

[2] عبد الرزاق الهلالي، المجتمع الريفي العربي والإصلاح الزراعي، القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، د س ن ،ص.16.

أصحاب هذا الرأي هي التي يشتغل حوالي 80٪ من سكانها بالأعمال الصناعية والتجارية بينما يعتمد معظم أبناء الريف في حياتهم على زراعة الأرض والعمل بما يتصل بها من أعمال وفعاليات اقتصادية أخرى.

واستنادا إلى آراء المتخصصين في علم الاجتماع تنحصر العوامل المؤثرة في المجتمع إلى زمرتين كبيرتين من هذه العوامل وهما:

* العوامل المادية المرتبطة أساسا:

- الأرض وما يحيط بها أو تحتويه من ماء وهواء وحرارة وحيوان ونبات (عامل جغرافي)

- السكان (عامل ديموغرافي)

- الإنتاج وذلك أن أولئك الناس في حاجة دائمة إلى التماس غذائهم ولباسهم وإقامة مساكنهم وتهيئة طاقات يستخدمونها في مغالبتهم للطبيعة وهناك عوامل مرتبطة بالجوانب الروحية والفكرية وهي عوامل التي تسيطر على حياة سكان المجتمع وتؤثر في نشاطهم وعلاقتهم بالآخرين كالديانة والمذهب والعادات والتقاليد الشائعة والنظريات السياسية الرائجة وهذه العوامل تتصل بأهداف المجتمع والغايات التي تسعى إليها.

إن خصائص الحياة الريفية تنبع من غلبة العمل الزراعي كون أن الزراعة هي التي تكسب الحياة الريفية الكثير من سماتها وخصائصها المتميزة وينطوي العمل الزراعي على تربية النباتات والحيوانات بغرض الاستهلاك الإنساني غير أن العمل هذا يحتاج إلى خبرة ومهارة لا يستهان بهما إذ يتعين على المزارع أن يعي جوانب العمليات الزراعية المختلفة مثل معرفة طبيعة التربة من حيث تركيبتها وخصوبتها كذلك يتعين عليه أن يكون على خبرة ودراية تامة بأنواع البذور الملائمة أكثر من غيرها وهو يتعلم ذلك بالخبرة أي بالممارسة التي تنطوي على المحاولة والخطأ.

وإذا كانت الآلات الزراعية على اختلاف أنواعها وأشكالها ودرجات تعقيدها وأساليب ومجالات استخدامها هي أساس العمل الزراعي فانه ينبغي على المزارع أن يكون على دراسة تامة بطريقة استخدامها والعناية بها وصيانتها ولعل أهم الخصائص المميزة للعمل الزراعي هي التي تتمثل في الطابع العائلي لعملية إلى درجة انه أطلق عليه اسم المشروع العائلي وليس معنى الاهتمام بمهنة الزراعة عند الحديث عن

خصائص الحياة الريفية انه ليس ثمة غير هذه المهنة لكن أعضاء القطاع الريفي يعرفون مهنا أخرى كثيرة كصيانة الآلات الزراعية, التجارة في سوق المدينة من الخصائص الأخرى نجد الكثافة السكانية ونقصد بها عدد الأشخاص في كل وحدة مربعة من الأرض ويتميز الريف بمعدل منخفض للكثافة السكانية بينما تكشف المدينة عن معدل عال وهذا يعني أن عدد الكائنات البشرية التي يتعامل معها. المزارع في اتصالاته اليومية عادة ما يكون محدودا في مقابل العدد الكبير من الأشخاص الذي يتفاعل معه سكان المدينة ومن ثم فان المقيمين في المناطق الريفية يميلون إلى أن يعرفوا هؤلاء الذين يقيمون معهم في نفس المنطقة معرفة أوثق وكذلك فان الاتصالات اقل عددا ولكنها أكثر ثقافة وتكون معرفة الإنسان عن الآخرين في منطقة شاملة وكاملة.

لقد استحوذت قضية التنمية الريفية على اهتمام العلماء والباحثين على اختلاف انتماءاتهم العلمية والاديولوجية وما يزال هذا الاهتمام يتعاظم يوما بعد يوم وذلك بعد أن اشتدت وطأة الصراع بين رواسب التخلف وآفات التنمية فظهرت الحاجة الماسة إلى تنمية القرية ووضع إستراتجية للتنمية الريفية تمكن المجتمعات الريفية من اجتياز مرحلة الركود والانطلاق إلى مرحلة النمو كما اندفعت الجزائر إلى هذا السبيل واتخذت أساليب وطرق متباينة وشرعت في تجارب ومحاولات مختلفة على أمل الوصول إلى الأهداف والإستراتجية المبتغاة والتي تتمثل في الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمعات الريفية .

عند محاولة تحديد مفهوم التنمية الريفية قد يكون من الضروري تحديد الفروق بينه وبين مفهوم تنمية المجتمع الريفي فإذا كانت تنمية المجتمع الريفي تركز على محورين أساسيين هما المجتمع المحلي في الريف من ناحية وتغيير المواطنين لكي يصبح أكثر قدرة على إحداث التنمية وتوجيهها لصالحهم من ناحية أخرى فان التنمية الريفية عملية اكبر وأوسع وأشمل فهي بمثابة المظلة التي تندرج تحتها الزراعة والري وتوزيع الملكية والإرشاد الزراعي والتخزين والتسويق وما يتطلبه كل ذلك من سياسات وتخطيط وتنسيق ومشاركة أهلية وبحوث وتدريب ومتابعة وتقويم وبما يشير إلى أن

التنمية الريفية في جوهرها عملية متكاملة مما دعى الكثير من المتخصصين إلى إطلاق التسمية الشائعة باعتبارها تنمية ريفية متكاملة[11] .

إن التنمية الريفية لا تنتج عن ثورة عفوية وليست نتيجة للاجتماع على المصلحة العامة ولا تختزل إلى تحقيق نماذج ابتكارها بعض الخبراء ولا تكتفي بمجرد مناشدة أخلاقية لتلبية حاجات الإنسان رغم أن بعض هذه العناصر تتضافر على تعزيزها، كما أشرنا إليه في تعريف سابق في الفصل التمهيدي. لقد أصبح العمل على كسر حدة التخلف في الريف من أولى واجبات الحكومات لأنه يعكس معاناة في هذه المناطق باعتبارها مجتمعات عانت أكثر من غيرها التهميش والاقتصاء، لذا تتجه الدولة إلى تخصيص جزء كبير من استثماراتها لخطط التنمية بها. بهدف إحداث نقلة توعية لهذه الشريحة الهامة (الريفيون) من منطلق الحقيقة التي تقول أن الريف والحضر ما هما إلا وجهان لعملة واحدة في المجتمع القومي من هنا كان مفهوم التنمية الريفية الشائعة والتي تعددت التعاريف في تناوله بغية الوصول إلى أفضل نتيجة كما يرى البعض مفهوم يتسم بالشمولية وهو يعكس إيديولوجية تعمل في طياتها انتقادات للمؤسسات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية [12] ويعرف أوما التنمية الريفية "بأنها تحسين الأموال المعيشية لغالبية السكان ذوي الدخل المحدود المقيمين في المناطق الريفية مع الاستمرار وديمومة تلك العملية" وكما يقول **إبراهيم رزق** فإن هناك في هذا التعريف ثلاثة أبعاد للتنمية الريفية هي :

1- المساهمة العريضة وتعني تخفيض الموارد الأزمة وضمان وصولها لمحدودي الدخل.
2- استمرار عملية التنمية.
3- تحسين المستويات المعيشية للسكان الريفيين.

أما **موشر** يعرف التنمية الريفية بأنها تغيير في كل من التكنولوجيات والتنظيمات والأنشطة والقيم المجتمعية يؤدي إلى :

---

11 عبد الهادي الجوهري.التنمية الريفية المعاصرة.مصر:مكتبة النهضة المصرية ،1991،ص271..

12 - نبيل رمزي.عدلي على أبو طاحون .التنمية.كيف؟ولماذا؟.الإسكندرية:دار الفكر الجامعي.1996، ص.13.

1- زيادة فرص السكان الريفيون في السلامة الصحية وفي إشباع الأفق الفكرية أو الذهنية وفي زيادة فرص السكان في الأنشطة الإنتاجية والترفيهية والثقافية وغيرها.

2- توفير الطرق والوسائل المناسبة للتكيف مع تلك المتناقضات التي تنجم عن التغيرات الثقافية التي قد تأخذ مكانها في المجتمع.

3- تحقيق أقصى توازن ممكن بين كل من الحرية والضبط الاجتماعي للساكن الريفي.

4- استغلال كافة الأراضي الزراعية المالية والممكن إخضاعها للتنمية الزراعية بطريقة أكثر كفاءة.

5- إلا يؤدي تحقيق هذه الأهداف إلى حدوث أية أضرار للنظام.

إذن التنمية الريفية هي عملية مستمدة من التغيير المخطط في الأبنية والهياكل الاجتماعية والمنظمات الريفية والحضرية وذلك في جوانبها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتي توفر الدوافع الكامنة وتحرك الإمكانيات الإنتاجية وهي الخدمات التي تساعد فقراء الريف على إحراز مستويات أفضل من المستوى المعيشي والمعارف والمهارات كما تساعد التنمية الريفية على تحسين بيئتهم الطبيعية واجتماعية وتحافظ على التقدم الذاتي للأهداف التي مساعد في وضعها وتنفيذها فقراء الريف ويؤكد فيه على :

- توافر قاعدة معلوماتية للتنمية الريفية.
- إبراز الدوافع الاقتصادية للمعينين بالتنمية.
- الاهتمام بالتحسينات المؤسسية .
- توافر التكنولوجيا الملائمة.
- تدعيم العلاقات بين المنتجين والمستهلكين.

وهناك تعرف آخر للتنمية الريفية بأنها حركة التغيير الارتقائي الجذري المستمر المخطط في بناء ومهام الأجهزة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية الريفية وذلك من خلال مركب الأنشطة التنموية المتناسقة والمتكاملة والشاملة والمتوازنة حكوميا وأهليا والذي يتمثل في الاستغلال الأمثل للمواد الطبيعية والمادية والبشرية

لتحقيق العدالة التوزيعية للمردودات التنموية المتزايدة من الرخاء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والرضى النفسي للسواء الأعظم من السكان الريفيين[1] ويؤكد هذا التعريف على:

-مدى تعقد وترابط عملية التنمية ومن هنا جاءت ضرورة قياس مستويات التنمية.

أما الدكتور كمال التابعي يرى أن التنمية الريفية هي مجموعة عمليات ديناميكية متكاملة تحدث في المجتمع الريفي من خلال الجهود الأهلية والحكومية المشتركة بأساليب ديمقراطية ووفق سياسة اجتماعية محددة وخطة واقعية مرسومة وتتجسد مظاهرها في سلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الريفي في تزويد القرويين بقدر من المشروعات الاقتصادية والتكنولوجية والخدمات الاجتماعية والعامـة كالتعليم والصحة والاتصـال والمواصـلات والكهرباء والرعايـة

الاجتماعية وتعتمد هذه العمليات على موارد المجتمع المادية والطبيعية والبشرية المتاحة

والمستمرة للوصول إلى أقصى استغلال ممكن في اقصر وقت مستطاع وذلك بقصد الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لكل[2] وخلال الربع الأخير من القرن العشرين وعلى مدى عقدين من الزمان أو أكثر حاولت دول العالم الثالث ومن ضمنها الجزائر وضع إستراتجية للتنمية الريفية من شأنها تعزيز الاقتصاد الريفي وتحسين نوعية الحياة لجماهير الريفيين ولقد ظهر في الآونة الأخيرة وعلى ساحة العمل التنموي اتجاهين رئيسيين على قدر كبير من الأهمية الأول يتعلق بالسعي نحو إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد New international economic urder يستهدف الإسراع في عملية نقل التكنولوجيا الحديثة إلى الدول النامية ومساعدتها في الحصول على نصيب اكبر في حركة التجارة العالمية أما الاتجاه الثاني والذي لاقي تأييدا كبيرا هو مفهوم الاعتماد على الذات Self-relience ويتضمن إنشاء نظام داخلي مستقل لتعزيز وتقوية العلاقات الداخلية المشتركة بين المواطنين خاصة الناشطين والملهمين في المجتمع لتحريك الموارد المتاحة على المستوى المحلي وفي هذا النظام ينبغي على

كل عضو في المجتمع المحلي أن يلعب الدور المنوط به ويشارك في الأنشطة التنموية وفي اتخاذ القرارات

إن مجمع ما يسمى بالتنمية الريفية مثل في الواقع المحاولات التي يقوم بها المنظمون المتزايدون تنسيقا أو الهيئات الحكومية من اجل جعل المناطق الريفية أكثر إنتاجية.

لقد اتخذ تدخل الدولة صورا متعددة في مجال تنمية المناطق الريفية ما يخص التحسينات في زيادة الإنتاج مثل الركون إلى الزراعة ذات التغذية العالية أو تقسيم الأراضي بين المالك والمستأجر للتخفيف من انعدام المساواة في حيازة الأرض وهي إحدى الخصائص التي تميز التماك الزراعي منذ أمد بعيد على اعتبار التنمية الريفية جزء لا يتجزأ من التنمية الوطنية الشاملة بالرغم من أن سكان الريف يشكلون نسبة لا يستهان بها ومع ذلك فإنهم مازالوا مهملين إذا ما قورنوا بسكان المدن وتنبع مشروعيته التنمية الريفية من إسهامها المتميز في المعاونة على مواجهة المشاكل ككل.ولا نعني بذلك مجرد إدخال عدد من المتغيرات إنما التنمية هي إرادة وإدارة التغير التي يسعى بها المجتمع الريفي للانتقال من وضع إلى وضع أفضل ولا يتم هذا بغير تنمية واعية مدروسة قائمة على التخطيط يضاف إلى ذلك أن التنمية تستلزم ضرورة توحيد الجهود الحكومية والأهلية هناك من ينظر إلى التنمية الريفية من منظور جزئي و قطاعي وهناك من يعتبرها عملية تعليمية تستهدف نشر التعليم باعتباره عاملا على نشر الثقافة والوعي والفهم لظروف المتغيرة ووسيلة للقضاء على الخرافات و الجمود والاتكالية والتقليد ومن العلماء من يعتبرها عملية تدخل في مجال الصحة العامة ونظافة البيئة وذلك بتوفير الوسائل المؤدية إلى تحسين المستوى الصحي ذلك إن تحسين صحة العمال يزيد من القدرة الإنتاجية وهناك من يعتبر أن التقدم الاقتصادي مكونا أساسيا للتنمية وان التنمية هي عملية تنمية زراعية تستهدف زيادة الإنتاج الزراعي والنمو التكنولوجي المادي وإدخال تحسينات على المستوى الأداء والواقع أن تنفيذ البرامج الاقتصادية وحدها لم يسفر على مواجهة مشاكل الفقر وسوء التغذية والإسكان والبطالة المنتشرة في الريف ذلك أن التنمية ليست فقط ظاهرة اقتصادية ولكن ينبغي أن تتضمن ما هو أكثر من الجوانب المادية والمالية للأفراد.

وهكذا وبعد أن كان الدخل القومي هو المقياس الرئيسي للتنمية أصبح المؤشر الحقيقي والموضوعي هو القدرة على سد حاجات الإنسان المادية وغير المادية مثل:الغذاء,المسكن الصحي والملبس وخدمات النقل والوقاية الصحية والتعليم العام والعمل الشريف والخدمات الزراعية أي تناول كل جوانب الحياة في نسق متكامل.

ومن العلماء من اعتبر التنمية عملية اجتماعية مستهدفة لمواجهة الفقر الريفي وتدهور الغذاء الذي يعانيه سكان الريف وفي العالم النامي وكذلك انخفاض مستويات معيشة الجماهير ذات الدخل المنخفض وتفشي ظروف اللا مساواة وتدني الخدمات...

والواقع أن التنمية الريفية هي عملية تحسين في نوعية الحياة الريفية وذلك بتوفير عنصر التكامل بين الجوانب الاقتصادية وغير الاقتصادية ويتم ذلك من خلال تنمية زراعية داخل القرى والتي هي جزء من التنمية الاقتصادية الشاملة للمجتمع الكلي وذلك بإدخال تحسينات تقدمية ومستمرة على أساليب العمل الزراعي والحيواني الريفية السائدة وكذلك تحسين الصناعات المتعلقة بالعمل الزراعي ويتم ذلك من خلال التركيز على المزارع الريفي من الناحيتين السيكولوجية والفنية من اجل تحقيق الزيادة في إنتاجيته مما يعمل على رفع مستوى الدخل القوي[13]

وفي ضوء ذلك فان التنمية الريفية في عملية تغيير شاملة ومتكاملة في كل جانب من جوانب الحياة إنها عملية تغيير مقصودة وموجهة يقوم بها الإنسان للتحكم في متضمنات واتجاهات وسرعة التغير الثقافي والحضاري بما في ذلك فكره ونظمه ومعتقداته وكذلك البنية المادية للإنسان إن التنمية الريفية في تدعيم التعاون بين الزراعي والطبيب والمهندس والمدرس الاجتماعي وكذلك المواطنين بهدف إحداث تغيرات مرغوب فيها وذلك وفقا لأهداف محددة نابعة من احتياجات الجماهير وبفرض إشباع حاجاتهم وعرف البنك الدولي التنمية الريفية بأنها[14] إستراتجية مصممة بهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمجموعة من الناس هم فقراء الريف وتتضمن هذه الإستراتجية توسيع منافع التنمية لتشمل من هم أكثر فقرا بين الساعين لرزقهم في

---

[13] حسين عبد الحميد أحمد رشوان.علم الاجتماع الريفي.الإسكندرية:المكتب العربي الحديث2003،ص.242.

[14] البنك الدولي.التنمية الريفية.ورقة عمل قطاعية .إعداد مجموعة من خبراء البنك.فيفري ،1975،ص.4.

المناطق الريفية وعلى ذلك يعرف أخرالتنمية الريفية بأنها إستراتجية للتغلب على الفقر وتحقيق مستوى أفضل في المناطق الريفية (ترقية المناطق الريفية).

ويعرف **روبرت شامبرز** التنمية الريفية على أنها إستراتجية مصممة ليكون في مقدور مجموعة من الناس الرجل والمرأة الريفية الفقيرة للحصول على ما يريدونه وما يحتاجونه الناس لأنفسهم ولأطفالهم.

وتعرف التنمية الريفية كذلك بأنها عملية تطوير وإستخدام المصادر الطبيعية والبشرية والتكنولوجية وعناصر البيئية الأساسية والمؤسسات والمنظمات السياسية و البرامج الحكومية لتشجيع ودفع النمو الإقتصادي في المناطق الريفية لإمداد بالعمل وتحسين نوعية الحياة الريفية اللازمة للبقاء فضلا عن تغير إتجاهات الناس وتغير العادات و التقاليد .

إن هذا المفهوم يجمع بين المفاهيم السابقة جميعا ويركز على المشاركة الفعلية لأهالي الريف في تحديد مشاكلهم وحلها وعلى تنمية المجتمع المحلي في إطار سياسة الإستراتجية الدولة الإنمائية العامة يمكـ ـن تلخيص العناصـ ر و المقومات الأساسية لهذا المفهوم بمايلي :

- زيادة الإنتاج الزارعي وإقامة التعاونيات و الإهتمام بألارشاد والتسويق و الإقراض الزراعي
- توسيع فرص العمل المتوفرة لسكان الريف
- تحقيق المزيد من العدالة في توزيع الدخل بين السكان الريف
- تحسين خدمات العامة في الريف كالصحة و التعليم ونحوهما
- التوعية السياسية لسكان الريف خاصة بين النساء و الشباب ليتمكنوا من المشاركة في صنع القرار على المستوى المحلي على أقل تقدير .
- رفع كفاءة و مهارة سكان الريف في مختلف مجلات الإنتاج و ذلك بتوفير التدريب والتعليم لهم ليكونوا أكثر قدرة على المساهمة و المشاركة في تنمية مجتمعاتهم[15].

إن المقارنة بين الحياة الريفية وبين الحياة الحضرية، على الرغم من محاولات اجرائها على أسس موضوعية ومن خلال إطار نظري معين، لا تزال تحمل رأي من

---

[15] لوجلي صالح الـ ـزوي : علم إجتماع الريفي، ط1،ليبيا: منشورات جامـعة قاريونس 1998، ص8.

يقومون بها من الباحثين، ويحتمل أنها تنعكس وجهات نظرهم ازاء ما يتصورونه من مشاكل تزداد تفاقما بتزايد المدن حجما، ومع ما يحاولون إثباته أن الإنتقال من الريفية إلى الحضرية قد صاحبه تمزق في الشخصية الإنسانية وضياع لعدد من القيم التي كانت تجعل للحياة معنى، و أن نحدد المقياس الإنساني للإختلاف من خلال إكتشاف مجموعة من التباينات الأخرى فينظر إليها بمعنى آخر على أنها متغيرات معتمدة أو مصاحبة، وقد حصرت هذه المتغيرات أو الخصائص في ثمانية [16] :

1**)**- المهنــة : يعمل الغالبية العظمى من السكان الريفيين وعائلاتهم في الزراعة وهذا لا يعني عدم وجود مهن أخرى قد تحتاجها الزراعة، أما المجتمع الحضري الذي يقوم على تنوع المهن، فإن الغالبية العظمى من السكان يعملون في الصناعة، وما يتصل بها من عمليات.

2)- البنيـــة **:** يتصل الريفيون اتصالا مباشرا بالطبيعة، أو الأرض وصلاتهم بما تحدد نشاطهم ونظرتهم للحياة، ويكون للبنية الطبيعية في حياة الريفيين الغلبة على البنية الإجتماعية والإنسانية، أما السكان الحضريون فهم منعزلون بشكل واضح عن الطبيعة.

3)- حجم المجتمع المحلـي : يعيش الريفيون مجتمعات محلية صغيرة على أرض واسعة ولهذا يتناسب حجم المجتمع المحلي الريفي مع الأرض التي يمارسون عليها نشاطهم وعلى العكس في المجتمع الحضري.

4)- كثافة السكـان **:** تتميز المجتمعات المحلية الريفية بإنخفاض كثافتها في نفس المجتمع وفي نفس الفترة.

5) تجانس ولا تجانس السكان **:** يتميز السكان الريفيون مقارنة بالسكان الحضريين بأنهم أكثر تجانسا سواء في السمات الحضرية أو السمات السيكولوجية الإجتماعية.

---

[16] محمد عاطف غيث : " علم الإجتماع الحضري "، مدخل نظري، بيروت، دار النهضة العربية، ص. 8

6)- التباين والتدرج الإجتماعي **:** لا يظهر التباين الإجتماعي أو التدرج الذي يؤدي إلى قيام الطبقات في المجتمعات المحلية الريفية بينما يظهر ذلك بوضوح في المجتمعات المحلية الحضرية.

7)- التنقـ ـ ـ ـل **:** تبدو كل صور التنقل الإجتماعي المكانية والمهنية غير واضحة إن لم تكن قليلة الظهور والحدوث في المجتمع المحلي الريفي، هذا في المراحل الأولى، أما في القرن الحالي والذي مضى فنلاحظ بحكم مظاهر التنقل الكثيرة بسبب هجرة السكان الريفيين إلى المدن نظرا للتطور الحاصل في مجال التصنيع وتوفر الخدمات مما جعل المدينة قطب هام لجذب الأعداد الهائلة منهم.

8)- نسق التفاعـ ـ ـل **:** إن مدى التفاعل ضيق إلى درجة ملحوظة في الريف ويقتصر التفاعل على مستوى العلاقات الأولية التي تكون داخل الوحدة (العائلة) وتميزها البساطة ولأنه يتفاعل من الزاوية الإنسانية، أما المدنية فنسق التفاعل كثيف لكنه يتميز بالشخصية والسطحية والقصير المدى في أن هذه الخصائص الثمانية يمكن أن تطبق على جميع أنواع المجتمعات الريفية أو الحضرية.

وبالنسبة لمشكلة التصنيف هذه فقد شغلت بال سوروكن وزيمومان، في كتابهما Prencipes of Rural حيث يقول الباحثان أن السمة الإنسانية للمجتمع الحضري هي التعقيد والتداخل والشكلية في أغلب الأحيان وعلى العكس ما هو حادث في القرية فإن الإنسان يتفاعل كرقم وكعنوان.[17]

إن ابسط التعاريف بالمجتمع الريفي هو اعتبار دون الحضر على أساس أن الحضر هي المناطق التي تعتبرها الدولة مراكز أو مفروض عليها عوائد مباني ويرتبط مسمى الريف بمهنة الفلاحة. والفلاحة كما يصفها لنا **ابن خلدون** هي صناعة ثمرتها اتخاذ الأقوات والحبوب في القيام على أثار الأرض لها واز راعها وعلاج نباتها وتعهده بالسقى والتنمية إلى بلوغ غايته ثم حصاد سنبله واستخراج حبه من غلافه وأحكام الأعمال لذلك وتحصيل أسبابه ودواعيه.

[17] P.A. Sorokin C.C Zimmerman ; « Prencipes of Rural », Urlan Sociology, p 13.

أما الإحصاءات الحيوية الحالية فإنها تميز بين المجتمع الريفي والحضري على أساس:

1- إذا زادت نسبة المشتغلين بالزراعة في منطقة ما عن 50 ٪ سميت قرية بالمعنى الصحيح.

2- وإذا كانت نسبة المشتغلين بالزراعة تتراوح بين 20٪إلى 50٪ من مجموع العاملين في مختلف فروع الإنتاج سميت المنطقة بلدة.

3- وإذا قلت نسبة العاملين في القطاع عن 20 ٪ وازدادت نسبة العاملين في قطاع الصناعات إلى 30 ٪ كانت المنطقة مدينة بالمعنى الصحيح.

خصائص المجتمع الريفي كنموذج للمجتمع المحلي:[18]

- يعتمد المجتمع الريفي على الاقتصاد الزراعي وما يتبع ذلك من خصائص عامة اجتماعية وثقافية ونفسية.

- ***حجم المجتمع :***أدى الاقتصاد الزراعي وما يرتبط به من عمليات إلى إيجاد مجتمعات ريفية صغيرة الحجم نظرا لظروف الزراعة الخاصة ويرتبط بهذا كذلك انخفاض الكثافة السكانية ولذلك كان عامل حجم المجتمع أو عدد السكان يلي عامل المهنة في التمييز بين المجتمعات الريفية والحضرية فالمجتمعات الريفية ترادف المجتمعات الصغيرة الحجم قليلة العدد.

- **كثافة السكان:** تنخفض الكثافة السكانية انخفاضا كبيرا في المجتمع الريفي عنها في المجتمع الحضري. و يعتبر هذا العامل أهم عوامل التمييز بين الريف والحضر وتؤدي إليه بالدرجة الأولى متطلبات العمل الزراعي وظروفه الخاصة.

- **-البيئة:** فالبيئة الطبيعية أكثر واشد وضوحا فالريف عنها في المدن وان كان تعال الريف المباشر مع الطبيعة يكسبه بعض المميزات (كالشمس و الهواء النقي....الخ) فانه في نفس الوقت إلى قيام البنية الاجتماعية بالتحكم في هذه البنية الطبيعية (كالتكيف والتدفئة ...الخ).

---

[18] احمد مصطفى فاطر.تنمية المجتمعات المحلية.، القاهرة: المكتب الجامعي الحديث.، 2005،ص.72.

- **التفاوت الاجتماعي:** ويقصد بالتفاوت في البيئات والأوساط الاجتماعية وتزايد حدة هذا التفاوت ويعظم خطره في المدن التي تضم أشتاتا من ثقافات مختلفة سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العالي....وعلى العكس من أي حد بعيد ولكن التفاعل والاندماج لا يرقى إلى مستوى التفاعل ذلك نرى المجتمع الريفي إزاءه اقل تفاوتا فيما بينهم والتشابه بينهم كبير والاندماج في المجتمع الحضري لأنه ناشئ على الاختلاف الذي أدى إلى تقسيمها للعمل فأخذت ترابطا عضويا أما مماثل المجتمع الريفي فيرجع للتماثل الشديد بين أفراده من حيث التربية والدين واللغة والمذهب الفكري...الخ والمجتمع الريفي هو حاصل جميع وحدات صغيرة وليس حصيلة تفاعل.

- **التقسيم الطبقي الاجتماعي:** ونلاحظ وجود فروق رئيسية أربعة بين الهرم الاجتماعي في كل من الريف والمدن تقل عدد الطبقات الاجتماعية في المجتمع الريفي عنها في المجتمع الحضري على الرغم من أن المجتمع الريفي ليس بالمجتمع الخالي من الطبقات كذلك تجد أن المسافة بين قمة الهرم الطبقي وقاعدته تصنيف على خلاف الوضع في المدن تميل إلى الطبقات الريفية أن تكون متوسطة والطبقات الريفية لا تتركز عند قمة الهرم الطبقي أو قاعدته على نحوها ما يمكن إن يحدث في الحضر وعلى الرغم من التفاوت الكبير بين المكانات الاجتماعية لسكان الريف فان مجتمع الريف قل أن تجد فيه أمثلة للثراء الفاحش أو الفقر المدقع يمكن أن نجدها إلى جنب و بشيء من الكثرة في المجتمعات الحضرية.

الطبقة الاجتماعية الجامدة قليلة الوجود في المجتمع الريفي والحضري على سواء وان كانت الحركة الاجتماعية بين الطبقات المختلفة اقل حدوثا في المجتمع الريفي بسبب معرفة جمهرة أبناء المجتمع لأصل الفرد فيه مما يؤدي إلى تثبيت وضعه أو مكانته بعض الشيء وهو يخالف ما نجده في المجتمع الحضري ذي البناء الطبقي في المدن .

- **الحراك الاجتماعي:** يمكن تشبيه الأوضاع الطبقية في المجتمع الريفي بالمياه الآمنة في سكونها ويتخذ الحراك الاجتماعي عدة صور:

- حراك أفقي داخل الطبقة الواحدة من جماعة اجتماعية إلى أخرى.
- الحراك الراسي: من طبقة اجتماعية إلى أخرى في السلم الاجتماعي.
- الحراك المكاني: تغير المكان من موضوع لأخر.

- **التفاعل الاجتماعي:** تزداد عدد الصلات الاجتماعية في المدن عن الريف وذلك طبيعة المهن الحضارية فحتم على سكان الحضر أن يختلط بآلاف الناس والعزلة في المجتمع الحضري مستحلة من الناحية العملية على خلاف الريفي الذي نادرا ما يتفاعل مع زوار أجانب فيما عدا من يمر بقرينه من الباعة المتجولين.

إلى جانب كل هذه الخصائص وإذ اعتبرنا العمل الزراعي في الريف يؤلف القسم الأساسي من الحياة الريفية فهناك بعض غير الزراعية التي يكمله من جهة أو التي تساعد الفلاح على نقل مجهوده، ففي الريف توجد بعض المصانع الصغيرة فكل منطقة ريفية لاتخلو من حداد أو نجار أو وظيفة إصلاح الآلات الصغيرة[19].

وفي الريف أيضا توجد يعض المتاجر الصغيرة التي تمول هذه المناطق بالمواد الأولية للتغذية لكنها تفتقر إلى جميع هذه المواد الغذائية.

مفهوم وخلفية الريف[2]:

من الأوائل الذين اهتموا بالدراسة والكتابة حول المجتمع الريفي العلامة ابن خلدون، في كتابه المقدمة من خلال تركيزه، على خصائص ومميزات الريف وما يسود فيه علاقات ونوعية النظم البنيوية المختلفة التي تكون في النهاية الحياة الكلية للمجمع المحلي الريفي، ومن الملاحظ أن ابن خلدون لم يشغل باله بمسألة التعريفات بل غاص واعتنى بمسألة المفاهيم، والأحكام بشرح بنيات وسمات المجتمع الريفي في سسيولوجية، ولهذا نجده ينطلق في موضوع الريف على الخصوص من العوامل الاقتصادية، ومن خلالها جميع التفاعلات الاجتماعية، وشروط أو نوعية الروابط الأخرى، فالاقتصاد بالنسبة له العصب الحقيقي للتجمعات السكانية ونوع الانتاج، إذن في ضوء هذه الدرجة حاول فهم خصائص المجتمع الريفي الذي يمثل نموذجا من الحياة لها تطلعاتها وطموحات أفرادها ونظرتها للحياة وفقا لتلك الظروف، فالريفيون عنده هم أولئك الذين تمنهنون الفلاحة كالنشاط مادي فخصائص الحياة الريفية تتميز بالبساطة وبالتالي فتفاقمهم هي الأخرى متواضعة ولهذا يجب أن تنوه أن الخصائص

---

[19] ـ جمال المحاسب، علم الاجتماع الريفي، دمشق : دار النهضة العربية للتأليف والترجمة والنشر، ومن ن، ص 38.

[2] ـ عبد الحميد بوقصاص، النموذج الريفية، الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص.55.

هذه ليست ثابتة بل هي خاضعة لكل أنواع التحول والتغير التي تحدث على مستوى سيرورة المجتمع.

وإذا اقتربنا زمنيا ووضعنا في الاعتبار ما قاله ابن خلدون من أسس لدراسة الريف فإننا نجد أن البعض قد أطلق على مثل هذا النوع من المجتمعات والمجتمع المحلي، كما هو الحال عند الألماني تونيز من أجل التمكن من دراسة المجتمع الريفي في مقابل المجتمع الحضري وقد ركز في ذلك على الجوانب البنيوية للمجتمع وكيفية تنظيم هذه الإتجاهات والعلاقات بين الإنسان والإنسان وبيئته وبين البيئة الطبيعية وانعكاس ذلك كله على روح الجماعة المحلية في طرق حياتها وخلق نوع من الشعور المستمر الخاص بحياة المجتمع المحلي الذي يدخل ضمن المجتمع الكبير[20] .

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد تطورت الدراسات المهمة بمعالم الريف ويعود ذلك إلى التغيرات الهائلة والضخمة التي وقعت في هذا المجتمع وخاصة منها التحولات الاقتصادية، والنمو السريع لشتى مجالات الحياة المادية.

حيث أصبح مجتمعها مصنعا في كل الشؤون الحياتية، وقد جلبت الدراسات الريفية اهتمام الجامعات حيث كانت جامعة شيكاغو السابقة في جعل الدراسات الريفية ومن أقطابها ريدفليد الذي كان مهما في الأساس بدراسة المجتمعات البدائية واعتبرها ضيقة من حيث الدراسة فقرر التحول إلى المجتمع الريفي أو عالم الريف ومن خلال ذلك وضح في دراسة الحقلية هذه الإعتبارات العلمية التي توصله لفهم أكثر دقة وموضوعية لحقيقة المجتمع المدروس من خلال الأسلوب الذي يتعامل معه داخليا وخارجيا[21]، ومن خصائص المجتمع القروي ارتباط الإنسان فيه بشكل كبير بالأرض وهي خاصية على غاية من الأهمية في فهم أعمق للبناء الاجتماعي وكيفية أدائه ويمكننا تحديد بعض النقاط للتوضيح أكثر :

- الإستقلال النسبي لسكان الريف بالنسبة للمجتمع الكلي، وهذا بسب بعض النقاط بشكل مركز حتى تتبين الصورة بأكثر وضوح وتشابك مع ثقافة أوسع.
- الأهمية البنيوية للزمرة العائلية داخل الحياة الكلية للجماعة المحلية
- يتميز النظام الاقتصادي بالإكتفاء النسبي وارتباطه بالاقتصاد الوطني

---

[20] - محمود عبد السمع، على الكاشف، مجتمع محلي وعالمي، القاهرة : مطابع روز اليوسف، 1986، ص. 13.
[21] - محمد غيث، مرجع سابق، ص. 29.

- يتميز سكان الريف بالعلاقات الداخلية للتعارف المتبادل
- يلعب الأعيان في هذه المجتمعات دورا بارزا في حياة المجتمع القروي

فهذه الخصائص والسمات المتداخلة مع بعضها تشكل الصورة النموذجية في مفهوم الريف والحياة القروية عند ريدفيلد، فالأساس النظري الذي يشير عليه مفهوم الريف أو المجتمع القروي وهو تصور مفهومي يغلب عليه الجانب الثقافي وتأثيرها على تكوين شخصية الفرد في المنطقة المعينة.

2- **مداخل إحداث التنمية الريفية**:

حظيت التنمية الريفية في الآونة الأخيرة بالاهتمام الزائد للاقتصاديين والمخططين والاجتماعيين باعتبار أن لها عدة مداخل لإحداث تنمية ريفية متكاملة[22]:

المدخل الأول: *مدخل الحزمة الدنيا Minimum Pacage Approach*

وتوجه الأنشطة وفقا لهذا المدخل لخدمة فئات معينة من السكان الريفيين وهم أساسا صغار و متوسطي الملاك الزراعيين الذين يستفيدون مباشرة من هذه الأنشطة.

المدخل الثاني: *المدخل الوظيفي functional approach*

وهذا المدخل يركز على المشروعات المتناثرة التي تهدف إلى خدمة مختلف فئات من السكان الريفيين بما في ذلك العمال الزراعيين والمستأجرين.

المدخل الثالث : *مدخل التنمية الريفية المتكاملة Integrated Rural Development*

ورغم أن هذا المدخل أكثر تكلفة وصعوبة من المدخلين السابقين إن مدخل التنمية الريفية المتكاملة لا يمكن تحقيقه بمعزل عن استراتيجيات وسياسات وخطط متكاملة للتنمية تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية الشاملة تتجه بصفة أساسية نحو إفادة الغالبية العظمى من السكان وإشباع حاجاتهم الأساسية والاعتماد على النفس بصفة أساسية في إحداث التنمية.

إن التنمية الزراعية هي جوهر التنمية الريفية فالغالبية العظمى من السكان يعملون بالزراعة والباقي يعملون في مهن أخرى ولا جدال فيه أنها مازالت وستبقى لفترة غير قصيرة تمثل احد القطاعات الرئيسية في البنيات الاقتصادية وعلية فان

---

[22] المعهد العربي للتخطيط:ندوة التنمية الريفية في بعض الأقطار العربية الخرطوم23-21 افريل1978:الكويت ،ص.29.

التنمية الزراعية بطريقة متوازنة مع بقية القطاعات الاقتصادية تعتبر متطلبا أساسيا لتحقيق التنمية الشاملة وتساعد في نفس الوقت على حل الكثير من المشاكل والعقبات التي تواجه تلك التنمية وتؤكد الاستقرار في التنمية الاقتصادية بصفة عامة.

فالتنمية في قطاع الزراعة تساهم بشكل ولو جزئي في إحداث تنمية صناعية ويكفي على ذلك أن عجز المجتمع على إنتاج ما يلزمه من غذاء واعتماده بدرجة كبيرة على الاستيراد من الخارج يمثل ضغوطا اقتصادية وسياسية عليه خاصة إذا ما كان يواجه بطبيعته عجزا في ميزان مدفوعا ته وذا عدد كبير من السكان ويستورد كميات كبيرة من الغذاء وغير منتج للبترول ولا تزيد صادراته بمعدلات ملائمة وذلك نظرا لان كل زيادة في الواردات من الغذاء تكون على حساب السلع الاستثمارية المستوردة اللازمة لعمليات التصنيع.

يجب أن يخط تحديد وإعداد وتقييم ومتابعة المشروعات بالاهتمام اللازم فنجاح أي خطة يعتمد بدرجة كبيرة على سلامة المشروعات التي تتضمنها و المروع في الواقع هو أداة الخطة لتحقيق أهدافها ويجب أن لا يركز تقييم المشروعات على التقييم المالي (التجاري) للمشروعات أي على ربحية هذه المشروعات من وجهة نظر الأفراد أصحاب المشروع أو المشاركين فيه دون التركيز على التقييم الاقتصادي والاجتماعي للمشروعات أي على ربحية هذه المشروعات من وجهة نظر المجتمع ككل (الربحية العامة أو الربحية الاقتصادية والربحية الاجتماعية).

يرتبط إحداث تنمية ريفية بإدخال تطور تكنولوجي في العملية الإنتاجية مع التركيز على الجوانب الأساسية الآتية:

*التركيز عند استيراد التكنولوجيا اللازمة لتطوير الريف على تكنولوجيا الإنتاج.

* إن التكنولوجيا الالقأ اقتصاديا ليست بالضرورة وفي كل الحالات هي تكنولوجيا الأكثر تطورا فالتكنولوجيا الأكثر تطورا باهضة التكاليف .

* من الضروري تكيف أو تهيئة التكنولوجيات المستوردة حتى تصبح أكثر ملائمة الاستخدام وفقا لظروف المحلية.

*العمل مع السكان الريفيين من اجل المساهمة في إنتاج احتياجاتهم من التكنولوجيا المطلوبة والملائمة في المدى الطويل.

II- متطلبات التنمية الريفية وأهدافها:

تسعى الدولة إلى توفير حياة كريمة لمواطنيها وتحت إلحاح مستمرة بمحاولات جادة اجل خلق تغيير حقيقي فيها لجعل المواطنين يشعرون بالتغيير الذي حصل في بلدانهم بعد حصولها على الاستقلال ولهذا انصب جل اهتمامهم على التنمية الاقتصادية في مختلف قطاعات الحياة أما الريف فقد كان نصيبه في تلك الخطط التنموية محدودا.

كانت القرية مرتبطة بالمدينة منذ الأزل لدرجة أن تاريخها أصبح جزءا من تاريخ المدينة وأصبحت تابعة لها في كل شيء فحتى إنتاجها الزراعي والحيواني كان يتم بتوجيه من المدينة فالقرية تزرع المحاصيل أو تربي الحيوانات لقد حاولت الدولة التركيز على تنمية القطاعات الريفية مع التفاوت فيما بينها بالتأكيد على درجة الالتزام والتركيز لكن التنمية التي يتوقع لها أن تترك آثارا ايجابية لها متطلبات لا بد من توفرها قبل الشروع فيها ويمكن تلخيصها فيما يلي[23]:

1- وضع سياسية وطنية للتنمية الريفية.

2- وجود نفسية أو جهاز وطني متخصص للمساعدة في تخطيط مشروعات التنمية الريفية وتنفيذها.

3- وجود تخطيط مناسب ودقيق لمشروعات التنمية الريفية على مختلف مستويات التخطيط الوطني والمحلي.

4- إنشاء مراكز متعددة لأغراض التنمية الريفية تكون موجودة في الأرياف لتسهيل التنفيذ الفاعل لخطط تنمية الريف.

5- إعطاء مجال اكبر للمساهمة والمشاركة المحلية في مشروعات التنمية الريفية.

6- استخدام وسائل الاتصال المختلفة لدعم نشاطات ومشاريع التنمية الريفية المختلفة.

7- توفير الأطر (الكوادر) المدربة والمؤهلة للعمل في مشاريع التنمية الريفية المختلفة.

---

[23] - اوجلي صالح الزوي، مرجع سابق ، ص.108.

8- توفير الخدمات الريفية الكافية والمؤسسات اللازمة لمشروعات وبرامج التنمية الريفية المتكاملة.

إن التغيير المخطط الذي يأتي بعد دراسة مستفيضة هو الذي يحقق الهدف أو الأهداف التي تسعى في المجتمع إلى تحقيقها وكذلك لا بد من توفر الحماس لدى القائمين بتنفيذ برامج التنمية الريفية ولدى المواطنين الذين توجه لهم هذه البرامج وذلك حتى يتم تنفيذها بدقة وفوق هذا وذاك لا بد من تدبير الإمكانيات المادية اللازمة لتنفيذ مشاريع التنمية الريفية التي تم التخطيط لها.

وتعتمد التنمية الريفية على المرتكزات التالية[24]:

1- التنمية الريفية تغيير جذري تتضمن تغيير الهياكل الأساسية في بناء ومهام النظم القائمة والمواجهة الهيكلية العميقة للمشكلات السائدة.
2- التنمية الريفية ارتقائية تعني تحول المجتمع النامي إلى حال أفضل مما سبق وكل ما يستتبع ذلك من اكتساب غايات وشل عليا في الحياة.
3- التنمية الريفية تكامل مع بناء ومهام النظم فالتغيير كلي وليس جزئي أو قطاعي من ناحيتي البناء و الوظائف.
4- مركب كثيف متكامل من الأنشطة الشاملة والمتوازنة حكوميا وأهليا.
5- التنمية استخدام امثل للموارد الطبيعية والمادية والبشرية بالمجتمع، مثل (استخدام الأرض بشكل عقلاني وكذا الطاقات الشبانية الريفية).
6- التنمية عدالة توزيعية لمردودتيها ويعبر عنها بالرخاء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والرضي النفسي، عن طريق توزيع المردود كل حسب مساهمته وجهده.
7- تماثل هذه الأنشطة أفقيا بين كل المنظمات والقرى ورأسيا بين كل من المنظمات والهيئات وإدارتها العليا والقرى والمراكز في الدولة.
8- المشاركة الأهلية والمبادرة الجماعية والابتكار البناء للسكان الريفيين.
9- التخطيط والتنفيذ والحركة السريعة والحركة القيادية الفعالة.

---

24 محمد علاء الدين عبد القادر.علم الاجتماع المعاصر والاتجاهات الحديثة في دراسات التنمية الريفية، الإسكندرية: منشأة المعارف جلال حزي ونشر كاؤه،2003،.ص.09.

1- المبادئ الأساسية لتنمية المجتمعات الريفية:

توصل العاملون تنمية المجتمع إلى مجموعة من الخبرات يمكن استخدامها بعضها اوكلها لمواجهات العمل الميداني وفيما يلي أهم المبادئ المتفق عليها:[25]

1- يجب تنفيذ البرامج التنموية المختلفة بما يتفق والحاجات الأساسية لأهالي المجتمع فمن المهم تحديد هذه الحاجات تحديدا دقيقا مثل الحاجة إلى الغذاء, الحاجة إلى الكساء والحاجة إلى التعليم والحاجة إلى الصحة......الخ مع العمل على تحديد أدنى وأعلى إشباع لكل حاجة من هذه الحاجات ونظرا لصعوبات التي يمكن أن تظهر في هذا المجال من ناحية الأهمية النسبية لكل حاجة من هذه الحاجات بالنسبة لبعضها البعض وأهميتها بالنسبة لاحتياجات أفراد المجتمع لابد أن نراعي ناحية هامة تتمثل في ضرورة أن تكون المشروعات الأولى متماشية مع الحاجات التي يشعر بها أفراد المجتمع المحلي والتي يشعر المنمي أنهم في حاجة إلى تنفيذها.

2- إن تنسيق جهود التنظيمات التنموية الخدمية داخل القرية كنسق يمثل مطلبا أساسيا إن الترابط العضوي بين مختلف جوانب الحياة أصبح حقيقة مقبولة ولما كانت هناك عدة نوعيات من الأجهزة التنموية تعمل داخل المجتمع القروي ولما كان من المحتمل وجود برنامج عمل نوعي لكل جهاز من هذه الأجهزة يؤدي عن طريق وظيفة نوعية حدى حسب نوعية الدور الذي يقوم به الجهاز في القرية وعلى الرغم من أن هذه الخدمات قد تساعد على إدخال بعض التحسينات في القرية لكن هذه التحسينات تكون محدودة في جوهرها على مستوى مستقبل العمل التنموي بالقرية بل تكون غير ذات فعالية إذا ما قورنت بذلك الترابط اللازم وجوده بينها جميعا وهذا ما يسمى بالمدخل التعاوني بين الأنظمة النوعية المتخصصة العاملة بالقرية عن طريق تبني خطة تصورية متعددة الأبعاد يتولى تنفيذها جهاز أو تنظيم من مختلف المتخصصين والقيادات الشعبية في القرية.

---

[25] حمزة مختار.دراسات في التنمية الريفية المتكاملة.،مصر: مطبعة دار التأليف، ص . 24

الاعتماد على المشاركة الشعبية إن المشاركة الفعالة الممثلة لكل فئات المجتمع في الأنشطة التنموية والخدماتية تعد عنصرا حاسما وأساسيا في عملية تغيير المستهدفة بل إن هذه المشاركة تساعد مساعدة فعالة على ثبات واستمرارية العمل التنموي.

3- التركيز على التنمية البشرية وتعظيم دور القيادات المحلية وليس الهدف المادي بصورته المطلقة هو المطلوب بل هناك مسألة هامة ترتبط بعملية تغيير الأنماط السلوكية للناس لتحقيق الحياة الأفضل يتناسب مع مستويات طموحهم المستمرة.

4- تكامل الخطة التنموية أي وجود مفهوم شامل يوجه الخطة التنموية كلها على مستوى الدولة وليس بالتركيز على القرية وحدها وما يوجد بها من إمكانيات وموارد مادية وبشرية بل لابد من إيجاد أو تصور تلك الخطة التي تنظر إلى المجتمع ككل على انه يشكل عضوا واحدا وعلى هذا الاعتبار يمكن القول أن:

- تنمية المجتمع الريفي لابد أن تتم بشكل متكامل فهناك عملية تأثير وتأثر متبادلة بين جميع الجوانب الاجتماعية, الاقتصادية, الثقافية.....الخ.

- لابد من مراعاة التأثيرات المتبادلة بين القرية كوحدة وبين ما يحيط بها من وحدات ومجتمعات أخرى.

-إن دراسة التنظيمات البنائية الداخلية للقرى دراسة تحليلية تساعد مساعدة فعالة على فهم ديناميكيات التفاعل والتأثير المتبادل بينها وبين غيرها من الوحدات .

- إن نجاح المشروعات والبرامج التنموية في مجتمع ما مرتبط تمام الارتباط بقدرة ذلك المجتمع على تطويع هذه المشروعات والبرامج بما يتناسب مع طبيعته وثقافته وقيمة وعاداته.

-إن مفهوم تنمية المجتمع الريفي مفهوم متعدد الأبعاد يستهدف تحقيق النهوض الشامل للمجتمع ولذا لابد من تحديد تصور شاملي عام لخطة تحقيق هذا النهوض على المستوى المحلي (القرية) ككل في ضوء إمكانياتها الذاتية وفي إطار خطة شاملة للدولة.

-إن التنمية الريفية كمجموعة عمليات لابد وان تتم في ضوء سياسة عامة متكاملة من المستوى الإقليمي للدولة إلى المحلي ويراعي فيها ذلك الترابط بين المجهودات

الجكومية وأهالي القرية على أن تكتسب كلا من هذه المجهودات قدرة اكبر في مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات.

- إن تحقيق التنمية يتطلب تشخيصا موضوعيا لطبيعة التخلف الموجود بالمجتمع مع البدء بدفعة قوية في إطار خطة شاملة تتناسب مع الواقع الفعلي القائم بالمجتمع.

- إن اكتشاف القيادات المحلية وإعدادها وتدريبها يعد مطلبا أساسيا فهي تمثل العنصر الحاسم والأساسي في عملية التغيير المقصود والموجه في المجتمع.

- التركيز على عمليات الاستثمار البشري وعلى الأخص التعليم والتدريب بل يمكن القول ان التركيز على التعليم وربطه بالبيئة يعد شيء مهم.

- إن النجاح يولد النجاح لذا يجب العمل على خلق روح الطموح لدى الأهالي مما يساعدهم على الإقدام باستمرار و بإيجابية على العمل وعلى المشاركة فيه.

مبادئ وأسس ينبغي مراعاتها في إدارة التنمية:

- محاولة تقييد فرص الصراع بين القيم المطروحة والسائدة أو بين الجماعات والفئات والطبقات المختلفة كنتيجة لإثارة بعض الأنشطة أو محاولة تأجيل هذه الفرص للوقت الذي لا يضر بالأهداف الأساسية والبعيدة لخطة التنمية.

- اخذ الخصائص والظروف المميزة للمجتمع المحلي المستهدف بالتنمية في الاعتبار سواء من حيث إمكانيات أو مقومات التغيير فيه وكذلك من حيث مدى تقبله للهياكل التنظيمية المقترحة واستيعابه لأساليب الإدارة المطروحة.

- ضرورة تحديد شكل العلاقة بين أنشطة ومشروعات برامج التنمية والمؤسسات المنبثقة منه مع الأنشطة الأخرى الجارية والمؤسسات القائمة في الواقع الاجتماعي لصالح أهداف التنمية.

- مراعاة الموائمة والتنسيق بين أنشطة ومشروعات التنمية الريفية المختلفة وأهدافها ومحاولة تحقيق أقصى قدر ممكن من التكامل البنائي والوظيفي بين الأطراف المشاركة في تنفيذ هذه الأنشطة والمشروعات فضلا عن تلك الموجودة أصلا بالمجتمع.

- توفير الهياكل التنظيمية التي تحقق مبدأ وحدة القيادة عن إدارة المشروعات على المستويات المختلفة دون أن يتعارض ذلك مع الجماعية في اتخاذ القرارات ومبدأ المشاركة في الإدارة.
- توفر الظروف المناسبة لإثارة القدرة على الابتكار وإشاعة روح المبادأة بين الأفراد والمنظمات والمناخ المساعد على تقبل الجديد.

2- أهداف التنمية الريفية :

يرتبط المجتمع القروي الصغير بالمجتمع القومي الكبير ارتباطا عضويا حيث يؤثر منهما في الأخر ويتأثر به وفضلا عن ذلك فان بذور التنمية القومية تنبع من الواقع الريفي ولكي يضع المسؤولون عن تصميم البرامج الإنمائية الريفية وتخطيطها خططا للتنمية الريفية فينبغي أن يتوافر عدد من الأسس والمبادئ نوجزها في الأتي:

2-1- يؤكد المسؤولون عن تصميم وتنفيذ برامج التنمية الريفية أن تأتي مبادرة التنمية من جانب القرويين أنفسهم وان ينبع الواقع الأساسي للنمو من داخل عقولهم فالقرويون يشعرون بالاحتياجات بشكل عام داخل قراهم وما يحتاجون إليه هو دفع هذه الاحتياجات إلى السطح وجعلها ذات تأثير فعال ونشط ويجب أن يعبر عن هذه الاحتياجات بلغة محددة يفهمها الناس وذلك من خلال برنامج إنمائي ملموس يوجه مسار الحوافز الكامنة في نفوس القرويين المراد تطويرهم لتقبل التغيير ويمكنهم من الاستعداد لهذا التطوير.

2-2- إيقاظ الوعي الاجتماعي لدى الريفيين حيث يعد من المتطلبات الأساسية في مجال التنمية الريفية فالعيش في حالة تقرب من الموت جوعا يواكبها نقص وضعف في الوعي الاجتماعي كذلك فان العوامل الجغرافية قد تحول دون اجتماع الناس.

2-3- ضرورة الانتفاع بالحوافز الدينية في التنمية الريفية فهي التي تحركهم وتحمسهم وهي مصدر القوة والحركة في تطوير المجتمع.

2-4- يضع خطط التنمية احصائيون مدربون بما يكفل مشاركة غالبية الناس والاستخدام الأمثل لرأس المال وللقوى البشرية ذات المستوى العالي من الكفاية والتدريب وإدخال نظم جديدة لاستغلال الأرض وطرق مستحدثة في الزراعة وفرص

القوانين المحلية كما ينبغي العمل على تحسين الثروة الحيوانية بإدخال سلالات جديدة وهل هذا يتفق والحاجات الأساسية لأهالي المجتمع المحلي.

2-5- تدريب القادة المحليين والقرويين في المجتمعات الريفية على المشاركة السياسية والممارسة الديمقراطية وتهدف التنمية الريفية بصفة خاصة إلى خلق واكتشاف القادة المحليين الذين يكونون بمثابة قنوات الاتصال بين المسؤولين وأهالي القرية كما تهدف إلى تدريب المواطنين في المجتمعات المحلية على ممارسة الديمقراطية وذلك من خلال اشتراك الأهالي في اتخاذ القرارات التي تتعلق بشؤون مجتمعهم وفي تخطيط وتنفيذ برامج تنمية مجتمعهم المحلي.فالممارسة الديمقراطية تساعد على تفجير الطاقات الكامنة في نفوس الأفراد وتجعلهم قادرين على تحمل المسؤولية والاعتماد على النفس.

2-6- دعم حركة التعاونية وتشجيعهم من خلال إقامة مشروعات تعاونية وذلك بما تلعبه الحركة التعاونية من دور هام في تدعيم موقف الفلاح ومساندته في مختلف المواقف الحياتية، ومثال عن ذلك المرأة الريفية تجني محصول الزيتون مع باقي أفراد العائلة، وكذا صناعة الأواني الفخارية وبيعها لتوفير دخل إضافي للأسرة.

2-7- النهوض بالمرأة الريفية لكي تطلع بمسؤولياتها في المجتمع تمثل المرأة نصف المجتمع وهي المسؤولة عن رعاية جميع أفراد الأسرة وقد ظلت المرأة في المجتمع الجزائري تعاني ردحا طويلا من الزمن من التخلف وظلت قابعة في المنزل لا تمارس أي نشاط سوى الوقوف إلى جانب زوجها ومساعدته في بعض الأعمال الزراعية وتهدف برامج التنمية الريفية إلى النهوض بالمرأة الريفية وتعليمها وتثقيفها ومحو أميتها، مقارنة بنظيرتها في المدينة التي كسرت الطابوهات وأصبحت جنبا إلى جنب مع أخيها الرجل.

2-8- إن تسير التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية على المستوى المحلي في خطوط متوازية مع المستوى المحلي.

2-9- ينبغي أن تكون الخطة متكاملة وشاملة لكافة المجالات في المجتمع (تعليمية, صحية, اقتصادية واجتماعية, ثقافية وأسرية........الخ) ويتطلب ذلك التعاون والتفاعل الايجابي بين الأجهزة العاملة في مجالات التنمية حتى يكون تأثيرها المتبادل ايجابيا لدعم بعضهم البعض ولاشك أن الاهتمام بعنصر من هذه العناصر و إهمال بقية

العناصر يؤدي إلى تحقيق نوع من النمو الجزئي وليس التنمية فقد يركز على الجانب التكنولوجي وعلى التنمية الزراعية مع اهمال الجوانب المتصلة برفاهية المجتمع.

2-10- التوازن يراعي أن يغطي كل مجال القدر الملائم بالنسبة إلى غيره من المجالات الأخرى في المجتمع.

2-11- يجب أن توضح الصراعات الاجتماعية القائمة في الاعتبار عند التصميم برنامج التنمية الريفية فبالرغم من تجانس المجتمع الريفي إلا أن هناك صراعات كاملة في القرى ناتجة عن موقف الأفراد من برامج التنمية الريفية وفضلا عن ذلك فان كل تغير ثقافي سوف يؤدي بالقطع إلى إحداث تغير في النظام الاجتماعي القائم أي سيؤدي إلى إضعاف القيم الاجتماعية المتوارثة أو استبدالها بطائفة من القيم ومظاهر السلوك الجديدة التي قد لا تتلائم والقيم وأساليب السلوك القديمة وممثلي القيم المتوارثة كما يؤدي إلى فقدان وضوح الرؤية أمام مسيرة المجتمع وخلق حالة من التخطيط وضعف القدرة على اتخاذ القرارات الحاسمة في المواقف التي تتطلب ذلك ومن الحقائق المسلم بها أن الريف يضم جماعات طبقية واجتماعية يكون لكل منها موقف محدد من التنمية التي يشهدها مجتمعهم القروي وقد يكون هذا الموقف موقفا مناوئا للتنمية الريفية لان التنمية ستضر بمصالحه ومن هذا المنطلق ينبغي على المخطط أن يتعرف بادئ ذي بدء على هذه المواقف المتباينة حتى يكون ملما بها ومدركا لطبيعتها.

2-12- الاهتمام بالمشروعات الإنمائية الأكثر أهمية والتي يمكن أن تحقق نتائج سريعة وملموسة بحكم ماعاناه المجتمع من ظلم وقهر إبان حقبة الاستعمار لذا ينبغي على المخطط الذي يقوم بتصميم برنامج إنمائي أن يبدأ بتخطيط وتنفيذ المشروعات التي تؤدي ثمارها بسرعة وتكون نتائجها ملموسة مثل إدخال الكهرباء ورصف الطرف وإقامة مراكز لتدريب الفتيات وبذلك تتغير اتجاهات القرويين حيال برامج التنمية وتحل الثقة محل الشك.

2-13- توافر الموارد الطبيعة والمادية والبشرية اللازمة لتحقيق التنمية كما كانت البرامج الإنمائية الريفية تستهدف في المقام الأول استغلال الموارد الطبيعية والمادية والبشرية استغلال رشيدا فانه يصبح من الضرورة توافر الإمكانيات التي تمكننا من تنفيذ هذه الأهداف الإنمائية فإذا أردنا مثلا إقامة مصانع أو مدارس أو وحدات اجتماعية

فلا بد من توفر رؤوس الأموال اللازمة لإنشاء هذه المنظمات كما لا بد أن توجد الأرض التي ستقام عليها هذه المشروعات كما لابد من توافر الأفراد الذين سيقومون بالعمل داخل هذه التنظيمات.

2-14- أن تكون التنمية الريفية ثورية في طبيعتها وذلك بتحقيق اكبر قدر من التغييرات البنائية والوظيفية في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ...الخ يتغير من خلالها وجه الحياة الاجتماعية والثقافية تغيرا جذريا والتي ينبغي أن ينتفع جميع أبناء المجتمع بنتائجها وثمراتها.

2-15- ضرورة التعمق في فهم تاريخ المجتمعات الريفية المراد تنميتها إلى جانب الدراسة الآنية لظروف هذه المجتمعات حيث ينبغي ألا تقتصر على الدراسة المرحلية بل لابد ان تتجاوز هذه الدراسة الحاضر وتتعمق في سير الماضي هذا المجتمع وحاضره نستطيع أن نحدد المسار المستقبلي له والذي نترجمه في خطة إنمائية.

إن هدف التنمية الريفية هو توسيع نطاق النظام الريفي أدى إلى زيادة حجم العناصر القائمة وتقوية الروابط الراهنة وإدخال عناصر حديثة وإقامة روابط جديدة حتى يعمل النظام الجديد الأكبر بطريقة منظمة وعلى مستويات ديناميكية أعلى أن المشهد الريفي باستثناء فئة صغيرة من المنتفعين الاقتصاديين سيغرق في خضم من تلبد الشعور واللامبالاة والقصور الذاتي وتدل مثل هذه الإحتمالات السلبية على أن الإصلاح المؤسساتي يكون شرطا مسبقا للتحديث العلمي في الزراعة ويبدو هذا الإحساس المسبق بالسلوك لسوء الحظ انه يتعارض مع المنهج العادي للشؤون البشرية ويتبن من هذه النقاط انه في حين أن البحوث العلمية سيمثلان (الآلة للتغيير) في عملية التنمية الزراعية في البلاد الفقيرة ويترجمانها إلى قوة حقيقية للتنمية الاقتصادية فإنها سيحتاجان إلى تغيرات اجتماعية وسياسية ومؤسساتية كبيرة.

وانه لجدير بالذكر أن العملية الطويلة المدى تكمن في المشاركة الواسعة النطاق في التكنولوجيا الحديثة من جانب جميع المزارعين لأنه بدون هذه المشاركة لن يتسنى تحقيق مستويات الإنتاج الكامل.

إن عملية التنمية لا يقصد بها تكرار المجهودات الموجودة في القرية تحت اسم جديد أو القيام بخدمات مباشرة يمكن أن تقوم بها هيئات أخرى إنما القصد هوسد الثغرات التنموية التي توليها الهيئات القائمة أهمية كافية وفي إطار هذا المفهوم لعمليات التنمية يمكن حصر مجهودات الفريق المسؤول عن تنمية المجتمع في أربع عمليات رئيسية:

أ-التخطيط المتكامل: يهم كل قطاع بالتخطيط في قطاعه أما التخطيط المتكامل فهو من مسؤوليات الفريق المشرف على التنمية.

ب-التنسيق بين المجهودات المبذولة: للتنسيق مع القطاعات الأخرى أما فريق التنمية فعمله الأساسي هو العمل المنسق المتكامل.

ج-تدعيم كل قطاع بالخدمة المنوط بها أما جهاز التنمية فيهتم بتدعيم كل الخدمات عن طريق التدريب والبحوث والتقييم وجمع الإحصاءات والتمويل وإجراء التجارب الرائدة.

د-إذا كان الوعي الشعبي العام ينسى كثير من المسؤولين عن العمل القطاعي أهمية وجود رأي عام يؤازره مجهوداتهم وتنمية المجتمع تعتبر هذا أساسا هاما للتنمية وتبذل جهدا خاصا مستمرا لذاك بل وتعتبر من إستراتيجيتها إذا ما وجدت اعتراضا على أساليبها ومنجزاتها[26]

إن التنمية في جوهرها تتضمن تهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مجتمع ما بغرض استئصال الفقر بين جماهير الريفيين من خلال الرفع المستمر في مستوى دخولهم ومشاركتهم الذاتية في عمليات التنمية.

وفقراء الريف ليسوا مجموعة واحدة متجانسة بل يضمون صغار الزراع وصغار المستأجرين والمعدمين و عمال الزراعة ...الخ ولكل مجموعة من المجموعات السابقة خصائص معينة تحتاج إلى برامج خاصة لتحقيق الأهداف التنموية المنشودة:

---

[26] علي فؤاد عبد المنعم شوقي،.محاضرات في التنمية الريفية،.القاهرة:.مكتبة القاهرة 1974،ص.88

1- أهداف قصيرة ومتوسطة المدى:

وهي أهداف ذات طبيعة عملية تركز على وقف التدهور المستمر في مستويات معيشة فقراء الريف ومن بينها:

- بذل الجهود لزيادة دخول العاملين الريفيين عن طريق زيادة الإنتاجية الزراعية بالتطوير المستمر للتقنيات المستخدمة في الزراعة مع تحقيق نسبة تبادل عادلة بين المنتجات الزراعية وغير الزراعية بما يعطي عائد مجزي للعمل الزراعي وهذا الأمر من شأنه تهيئة ظروف معيشة أفضل للريفيين ليساعد في تخفيض معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر.

- تحقيق الأمن الغذائي بزيادة إنتاج المواد الغذائية بصورة تسمح بتحقيق مستوى غذائي مناسب للمواطنين الريفيين وإمكانية تبادل الفائض في السوق الأمر الذي يساعد على تقليل الواردات من الغذاء.

2- أهداف طويلة المدى:

- إدخال تغييرات جذرية عميقة في كل من هياكل الإنتاج والفن الإنتاجي المستخدم والخدمات الإنتاجية والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية العاملة في الريف بحيث تؤدي إلى تحويل فقراء الريف من مجرد معدمين إلى منتجين للسوق.

- تنويع النشاط الإنتاجي الريفي بحيث يتضمن إلى جانب الزراعي أنشطة إنتاجية لا زراعية مثل أنشطة الصناعات الزراعية.

إن الهدف النهائي والأسمى لعمليات التنمية الريفية هو الارتقاء بالإنسان الريفي عامة والفقراء منهم بصفة خاصة لذلك يجب أن تتضمن أهداف التنمية الريفية مجموعة الأهداف الإنسانية التي تحقق للمواطن الريفي مستوى معيشي أفضل يعينه على رفع جهده الإنتاجي من ناحية والاستمتاع بحياته من ناحية أخرى كالنهوض بخدمات الصحة والتعليم والمعارف الفنية وتحسين مستوى المسكن الريفي....الخ

الأهداف الكبرى للتنمية بالجزائر:

من خلال الميثاق الوطني لسنة 1976 فإن التنمية هي عملية تمكن الثورة من بلوغ غايتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبالتالي فهي تهدف إلى:

- تحديث وتوسيع الزراعة عن طريق تحديث وتنسيق الهياكل التنظيمية وإدماج القطاع الخاص.
- تحديث طرق والوسائل والثقافات عن طريق استعمال التقنيات الأكثر ملائمة ووضع الإنتاج تحت ضرورة الاحتياجات الغذائية والصناعة الوطنية.
- حماية وتوسيع المساحة الزراعية.
- ترقية المواد المعدنية وتطوير الصناعة الخفيفة والمحلية والصناعة الحرفية[27]

الاستثمارات في الجزائر (1967-1977) بالمليون دج

	1967-1969 المخطط الثلاثي		70-73 المخطط الرباعي الأول		77-79 المخطط الرباعي الثاني	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
الزراعة	1606	٪	4140	٪14.8	12005	٪10.9
التعليم	810	٪	3310	٪11.9	9947	٪9

وزارة الفلاحة و الاصلاح الزراعي

وقد حرصة الجزائر على الإهتمام بقطاع التعليم لأنه يساهم في توفير منافع إقتصادية كما يبني مجتمعات ونظما سياسية قوية ويؤدي إلى تحسين الصحة، فهو إلتزام إنساني معترف به على نطاق واسع وأحد حقوق الإنسان المقررة دوليا، ومن الصعب تجاهل الرسالة التي تقوم بأهمية التعليم ويعتبر توفير التعليم للجميع بمثابة التحد الكبير وبمثابة حجر الزاوية بالنسبة للأهداف الألفية الإنمائية[28]

---

[27] مليكة فريمش.دور الدولة في التنمية .دراسة حالة الجزائر.ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولة (جامعة الجزائر يوسف بن خدة .كلية العلوم السياسة والإعلام)

السنة الجامعية 2000-2001

[28] مجلة التمويل والتنمية، المجلد 42، العدد 2، " التعليم والتنمية " سنة 2005.

وهذا ما يوضحه الجدول رقم (08) وذلك من خلال الإهتمام بجميع شرائح المجتمع من نساء ورجال وأركز في هذا الخصوص على دور المرأة والعمل على ترقيتها وإعطائها المكانة التي تستحقها، وذلك بإتخاذ الإجراءات الكفيلة بإستفادة المرأة من برامج التنمية وفتح المجال لها في ميدان الإستثمار، لأنها تملك جميع المؤهلات التي تمكنها من أن تكون جنبا إلى جنب مع الرجل في عملية الإنتاج وقد عملت الجزائر على تشجيع إدماج المرأة في الإقتصاد الوطني حيث يمنع تشريع العمل الجزائري أي نوع من أنواع التمييز يرتبط بالجنس وحققت نسبة معتبرة في ميدان التعليم حيث انتقلت من 76,55 إناث مقابل 100 ذكور في الفترة من 1990-1991 إلى 102 إناث مقابل 100 ذكور في الفترة 1999-2000.[29]

ولا تزال المرأة الجزائرية تسير بخطى معتبرة لفرض وجودها في مختلف الميادين الإقتصادية رغم المسؤوليات الملقاة على عاتقها لمسؤولة أساسا على تدبير أمور بيتها من جهة والحفاظ على التماسك الأسري من جهة أخرى، إن التحدي الذي تواجهه الجزائر يمكن في تفعيل الثروة الحقيقية للأمم والمتمثلة في مختلف عناصر تركيبتها البشرية من رجال ونساء، " ولكن هي تستطيع هذه المرأة أن تشارك في هذا المسار فإن مردود هذه التنمية يجب أن ينعكس على حياتها أولا مما يعطيها دفعا قويا للمواصلة بشكل أكثر فعالية فالهدف النهائي للتنمية البشرية هو تنمية الناس من أجل الناس من قبل الناس ".[30]

---

[29] مجلة كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، العدد 12، مقال " دور المرأة في الإقتصاد الجزائري " لمسيكة بوفامة، 2005، ص. 112.

[30] . Rapport Mondial sur le Dévelopement Humain, 2000, p. 33.

الفصل الثاني

تنمية المجتمعات الريفية والجهود المبذولة

I- التسيير الذاتي والثورة الزراعية لإحداث التنمية الريفية:

يعتبر مفهوم التنمية الريفية من أكثر المفاهيم حداثة فهو وليد المتغيرات الحديثة التي برزت في المدينة، حيث تشهد تركزا غير عادي للسكان فيها على حساب المناطق الريفية الشاسعة، ساعد على ذلك سوء التخطيط الإقتصادي والاجتماعي للمشروعات والبرامج المسطرة والتي خلفت آثارها فجوات عديدة، كما أوجدت ثنائية اقتصادية واجتماعية داخل البلد الواحد. وبناءا على هذا فإن المفهوم الأساسي للتنمية الريفية لاينبني فقط على نمو وتيرة الإنتاج وزيادة الدخول بل يأخذ في عين الإعتبار " فكرة عدالة التوزيع وتعميم الفائدة "[31]، وهذا الأمر لن يتم تحقيقه بشكل عادي، إلا من خلال تبني برامج التنمية الريفية في مختلف المجالات.

وبناءا على هذا كله سنستعرض في الفصل الثاني لأهم المشروعات والبرامج والخطط التي أعدتها الدولة الجزائرية منذ الإستقلال مركزين في ذلك على أهمها في إستعراضنا لحقبة التسيير الذاتي والثورة الزراعية، وما أولته الدولة لقطاع الفلاحة فإعتباره المورد الأساسي لسكان الريف، ثم ركزنا بشكل أساسي على مرحلة الممتدة من 2000 إلى 2006 بإعتبارها المرحلة الأكثر حيوية في مجال البرامج التنموية حيث سطرت الدولة مشاريع كبرى لذلك، أما فترة نهاية الثمانينات والتسعينات فقد عرفت البرامج نوعا من الركود بسبب تأثرها بالوضع العام السياسي والاقتصادي وما عانته الجزائر من ويلات الإرهاب الذي أثر بشكل واضح على السياسة العامة الإقتصادية للبلاد، كل هذا سنستعرضه في فصلنا هذا مبرزين في عرضنا للمثال وهو ولاية تيبازة وما عرفته التنمية الريفية بالولاية مركزين على البلديات التي صنفتها الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية والديوان الوطني للإحصاء على أنها بلديات ريفية.

إن الحديث عن القطاع المسير ذاتيا الذي نشأ ونتيجة رحيل المعمرين وبعد سبع سنوات من الكفاح المسلح نشأ في بداية الأمر تلقائيا كمرحلة أولى حيث أن الفلاحين كانوا يعملون في هذه المزارع بأنفسهم وفي شهر مارس 1963 تم اعتماد التسيير الذاتي بعد جدال وأخذ ورد بين أعضاء القيادة السياسية حول تقسيم هذه الأراضي بين

---

[31] صالح خليل القصور، الهجرة الداخلية الضخ الريفي والتضخم الحضري، عمان : دار زهران للنشر والتوزيع، 2006، ص. 46.

الحكومة والقطاع الخاص، أما المرحلة الثانية[1] فتأتي بعد أكتوبر عام 1963 عندما تقرر تأميم الأراضي التي كانت بحوزة المعمرين.

1- **النظام الزراعي في الجزائر قبل وبعد الإستقلال** :

لقد دأب الإنسان، منذ ظهوره في الأرض على مباشرة مختلف النشاطات الإقتصادية، ولم يكن ذلك على نحو تلقائي محض، وإنما كان مدفوعا تحت الحاح الحاجة المتطلبة للإشباع، وقد تمثل أول نشاطه في جمع الثمار، التي كانت تجود بها الطبيعة ثم تطورت إلى مرحلة الصيد، التي أصبحت مصدرا إضافيا لإشباع حاجاته الضرورية، وقد سجل تطورا جليا في وسائل الإنتاج، وتمكن الإنسان بفضل استخدام تلك الأدوات من استغلال الأرض وزرعها والحصول منها على مواد غذائية كان لا يعرفها من قبل، وقد كانت العوامل التي أدت إلى الإنتقال إلى مرحلة المجتمع الزراعي هي التطور الحادث في القوى الإنتاجية، والتي تتمثل على الخصوص في التوسع السكاني والتقدم الفني لقد عمل الإنسان في هذه المرحلة على بناء حياة إقتصادية مستقرة تكونت فيها بعد ذلك عادات وتقاليد وعرف وقيم سياسية، ومن هنا يبدو أن المجتمع الزراعي كان مجتمع الإستقرار، وهو أكثر تطورا من كلا مجتمعي الصيد والرعي ولكنه مجمع يبدو متخاف بالنظر إلى المجتمعات الحديثة وطابع الإستقرار فيه

ولهذا كان روستو [32] يقول في تقسيمه بأن هناك خمس مراحل لتطورها هي : مرحلة المجتمع التقليدي، والمرحلة الإنتقالية ومرحلة الإنطلاق ومرحلة التقدم نحو النضج فمرحلة الإستهلاك الرفاهي وبحكم أن قوى الإنتاج كانت ضعيفة وعتيقة، كان حجم الإنتاج منخفضا جدا بالنسبة لطاقة الأرض المستغلة، وكذلك كان نوع الإنتاج رديئا وعند الحديث عن الجزائر، كثيرا ما تستخدم عبارتا (التقليدي) و(الخاص) في الزراعة كما لو أنها عبارة واحدة ذات معنى واحد، فهي تبعا لهذا المفهوم قطاع خاص تقليدي جميع الإستغلالات الزراعية التي يملكها الأفراد والتي تقابل في الطرف الآخر،

---

[1] أحمد سغو : " قطاع التسيير الذاتي ودوره في الإنتاج الزراعي الجزائري ". مذكرة ليسانس، كلية العلوم الإقتصادية وفرع الحقوق، جامعة الجزائر، 1984-1985، ص. 02.

[32] محمد بلقاسم حسن بهلول : " القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر "، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص. 19.

قطاع التسيير الذاتي الزراعي الذي يشكل أهم قطاع للدولة ولم تكن قد أتى هذا الخلط بين التقليدي والخاص صدفة، ولكن هناك سوابق تاريخية كانت قد لعبت دورا في توسيع هذه الفكرة وهي تعود أساسا إلى ما قبل الإستقلال السياسي للجزائر في 5 جويلية 1962.

فمنذ أن وطأت أقدام المستعمر الفرنسي عمد في سياسة الإقتصادية إلى توجيه ضرباته إلى القطاع الزراعي فبدأت عملية توطين المعمرين في الأراضي الخصبة وبدأ الجزائريون يدحرجون شيئا فشيئا إلى أراضي واقعة على هوامش السهول وفي المناطق الجبلية الصخرية وقد أدت هذه السياسة إلى إحداث تقسيم جديد في الزراعة الجزائرية، ومن خصائص أسلوب الإنتاج التقليدي هو الطابع العائلي للإستغلال الزراعي، تمثل في تجنيد كل أفراد العائلة للعمل في الحقل أو المزرعة فالعمل هنا لا ينتج السلع للسوق وإنما ينتج موادا للإستهلاك الذاتي ونجد في هذا الطابع العائلي على العموم أربعة أنواع للإستغلال الزراعي.

أ/- الإستغلال المباشـــر :

هو نظام عمل يمثل أبسط أنواع استغلال الإنسان للأرض يعبر عن علاقات ملكية فردية لوسائل الإنتاج : " فهذا أي الإنسان ذو حق على ملكية خاصة للأرض التي يتكفل نفسه بخدمتها، ويقدم فيها جميع عناصر الإنتاج، وهو وحده المسؤول والمستفيد من الأرباح المحققة أو المتحمل للخسائر المتولدة عن التسيير ". [1]

ويعتبر هذا النوع من الإستغلال الزراعي سائدا في الزراعة التقليدية الجزائرية وهو يشكل حوالي 75% إلى 81% من مجموع مساحات القطاع التقليدي[2] ، ويعتبر رئيس العائلة هو المالك الوحيد وصاحب جميع الحقول على المزرعة ووسائل إنتاجها، كما أنه الشخص الذي يتحمل جميع أثقال التكاليف الخاصة بإعالة أفراد العائلة.

---

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، نفس المرجع، ص 25.

[2] مديرية الإحصاء الزراعي، الجدول الإحصائي، جوان 1968 العدد 5، ص 21.

أ/- الإستغلال العائلي المشـ ـاع [1]:

وهو يعتبر في العادة تطورا للإستغلال المباشر الذي تتسع فيه مساحة الأرض بالتدريج، ويتضخم، في نفس الإتجاه أيضا عدد أفراد العائلة، وخاصة منهم القوى العاملة، أي الأشخاص الذين بلغوا سن العمل والقادرين عليه، والباحثون عنه فالعمل ووسائل الإنتاج هي التي خضعت في هذه الحال، للتطور، وهي مبنية على العمل الجماعي والعيش المشترك تحت سقف بيت واحد، لأن كل واحد منهم يملك حق الإرث على الأرض ووسائل الإنتاج فيها، وليست مصلحة العمل المشترك وحدها هي التي توثق الرباط بين أصحاب حقوق الإرث، وإنما هناك اعتبار ثقافي آخر يجعل القسمة بينهم للملكية الزراعية أمرا صعب الإلتجاء إليه، هذا من الناحية الإخلاقية أما من الناحية المادية الإقتصادية والإجتماعية فإن القسمة في نظر هؤلاء الورثة علامة تمزيق للرابطة الأسرية، ينتج عنها تحطيم التعاون الأخوي، في العمل المشترك وتخفيض الإنتاج، وكذلك تخفيض مستوى معيشة الفرد في المجتمع، ومع ذلك فإن التطور الحادث في القوى الإنتاجية كان يشكل تناقضا صارخا مع هذه المفاهيم، ولذلك كان إتساع المساحة الزراعية غير المقسمة، وإرتفاع عدد أفراد الأسرة لذلك صعب ايجاد نظام منسجم للعمل المشترك، كان كل ذلك يؤدي، في نهاية الأمر إلى القسمة فيحدث بذلك الإنتقال المباشر من نوع الإستغلال الزراعي العائلي المشاع إلى نوع الإستغلال الزراعي المباشر : أي من نوع الإستغلال الذي كان على أهمية الإنتقال إلى أسلوب الإنتاج الرأسمالي.

ج/- المزارعـ ـ ـة [2] :

هي شكل آخر من أنواع الإستغلال الزراعي المطبق في الإنتاج التقليدي بالجزائر " إن ميكانيكية مستمدة من جهة من المساهمة المشتركة من الطرفين في الأرض والعمل والأدوات، ومن جهة أخرى من توزيع الخسائر والأرباح، أي أنه نظام

---

[1] - محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص ..28

[2] – محمد بلقاسم حسن بهلول، نفس المرجع، ص.32.

للإستغلال يقوم فيه التعاون بين الملكية والعمل، وهو يخلو بطبيعة الحال من نظامالأجور، لأن هذا النظام مرحلة أعلى تقدما من نظام الإنتاج التقليدي ومن ثمة فإن النقود لا تلعب دورا يذكر في ربط العلاقة بين الطرفين، بل أن هذه العلاقة علاقة عينية بالدرجة الأولى، ولا تبدأ النقود في ظهورها إلا في المرحلة النهائية، من العلاقة الثنائية أي في مرحلة تسويق المنتوج، فالهدف الأول منها هو تقاسم الغلة للإستهلاك المباشر بحيث لا يبقى للسوق إلا حجم ضئيل من المحصول الذي تستخدم نقوده، فيما بعد للإنفاق على سلع استهلاكية صناعية أو ضمان الحد الضروري من تجديد وسائل الإنتاج.

وقد جرى العرف بالجزائر وخاصة في الإستغلاليات الزراعية الموزعة في الأقاليم الشمالية، أن تكون نظام المزارعة هو نظام المناصفة وفيه يساهم مالك الأرض في الإنتاج بأرضه بينما تكون مساهمة الطرف الآخر بعملة وبعد ذلك تكون كل وسائل الإنتاج الأخرى من أدوات وزرع، مقسمة بينهما بالمناصفة.

د/- الخماســة :

وهو نظام للإستغلال الزراعي يختلف تماما عن الأنظمة الإستغلالية السابقة وعلى الأخص في ذلك في النظامين الأولين لأنه إذا كان المالك هو الذي يباشر فيها العمل في الإستغلالية، الزراعية وحده (الإستغلال المباشر) أو مع أخوانه أو أبناء أعمامه (الإستغلال المشاع) إلا أنه في هذه الحالة نجد " الخماس" " وهو شخص آخر غير المالك للأرض، فهو يملك فقط جهده المبذول، ليتحصّل بعد ذلك على نصيب من المحصول لا يتعدى الخمس، فالخماس هو مزارع بالخمس، نظرا لأن المحصول يتركب من خمسة أجزاء هي : جزء للأرض، وجزء للزرع، وجزء للحيوانات المستخدمة في الحرث، وجزء للأدوات وجزء أخير للعامل "[1].

وقد تبين من الإحصاء الزراعي 1951-1952 أن نظام الخماسة في الزراعة الجزائرية منتشر على الخصوص في القطاعات الزراعية الكبيرة، وخاصة تلك التي

[1] Amin (Samir) : L’économie du Maghreb, Tome I et II, Paris, Editions de minuit, 1966, p 126.

تزيد مساحتها عن 50 هكتارا وهي وحدات زراعية تقليدية متمركزة في الجنوب والمناطق السهبية ولهذا كان من الطبيعي القول بأن نظام الخماسة كان الأسوء نظام للإستغلال هو لم يقدمها في شيء، ولقد كان التدهور الزراعي الذي آل إليه القطاع الفلاحي الخاص هو الذي جعل الحكومة، بعد الإستقلال تعمل من أجل القضاء على نظام الخماسة.

وقد أصبح منذ 1964 ممنوع التطبيق نظريا على الأقل، وقد بلغت المساحة الزراعية المستغلة عن طريقه شمال الصحراء ما لا يزيد عن 31780 هكتار أي ما يعادل 0,5% مساحة القطاع الزراعي الخاص.

وبالإضافة إلى الأنواع السابقة لطرق الإستغلال الزراعي تبين أيضا في الزراعة الجزائرية أنواعا أخرى للإستغلال وفي طليعتها نظام الكراء ولهذا فإن المساحة الكلية التي يغطيها نظام الكراء وغيره لا تزيد في القطاع التقليدي وحدة عن حوالي 126400 هكتار وهي مساحة تشكل في حد ذاتها نحو 4,5% من مجموع مساحته وقد إهتم الفلاح التقليدي بنظام الكراء على إعتبارين أساسيين :

أ)- كون العلاقات النقدية صارت تتدخل بشكل متزايد في المعاملات اليومية للفرد لأنه أصبح في حاجة ماسة إلى النقود أكبر من جزء المحصول.

ب)- كون الفلاح الذي يقوم بكراء الأرض هو في العادة مالك صغير مثل الكاري، فهو عندما يكتري الأرض إنما يكون ذلك بقصد ضم الأرض المكتراة إلى أرضه الخاصة ليكون موضوع عمله مساحة زراعية أكبر، يستطيع عن طريق ذلك إنتاج فائض من السلع لسوقها في السوق، وفي القطاع الزراعي التقليدي، الكراء هو عقد شفوي يلزم المكتري مدة محددة من الزمن تكون على الأقل سنتين.

جـدول إحصائي لأنواع الإستغـلال الزراعـي

نوع الإستغلال الزراعي	المساحة بالهكتار	النسبة المئوية (%)
الإستغلال المباشر	2.191.176	78
الإستغلال العائلي المشاع	421.380	15
المزارعة	61.802	2,2
الخماسة	8.428	0,3
أنواع الإستغلال الأخرى	126.414	4,5

(مصدر: وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي 1965)

لقد كان من الضروري بعد الإستقلال، أن تكون المشكلة الأولى التي يهتم بها البلد الجزائر في سياسته الإقتصادية الوطنية مسي مشكلة الزراعة، لأنها القطاع الذي يتركز فيه أكثر سكان القطر، ويعكس بوضوح مشكلة التخلف وبعبارة أخرى الزراعة تشكل فجوة فراغية داخل جسم الإقتصاد الوطني وكان ذلك إرثا ثقيلا عن العهد الإستعماري، وقد تجلى الإهتمام أثناء الثورة التحريرية، في مختلف إجتماعات المسؤولين أبرزها مواثيق تاريخية منها ميثاق مؤتمر الصومام 1956، وميثاق مؤتمر طرابلس 1962 واستمر هذا الإهتمام بشكل عملي أكثر بعد الإستقلال ووقع التأكيد على الموضوع بشكل فعلي في ميثاق الجزائر 1964، وفي بيان مجلس الثورة يوم 19 جوان 1965، ثم في قانون الثورة الزراعية في نوفمبر 1971، وقد ترددت عبارة الإصلاح الزراعي من جانب الثورة الزراعية في أكثر المناسبات الرسمية وغير الرسمية ويعود ذلك إلى الشعور العام عند المواطن بالنهب الذي تعرض له، من طرف الإستعمار الفرنسي وبالخصوص الأرض واهتموا بها أشد الإهتمام عشية الإعلان عن الإستقلال الوطني وهي تتلخص عموما في هذه المبـادئ[1] :

1- والأرض لمن حررها ويخدمها.

2- إقامة نظام التسيير الذاتي حيثما وجدت أرض شاغرة بسبب هروب المعمرين.

3- الحد من الأراضي العقارية الكبيرة التي يملكها الجزائريون.

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص. 266.

4- إنشاء نظام تعاوني وسط الفلاحين، المستفيدين من توزيع الأراضي الزراعية ووسط صغار الفلاحين جميعهم بصفة عامة، ويبدو من هذه المبادئ أن الذي يشغل بال المسؤولين في الثورة التحريرية والقيادة السياسية بعد الإستقلال، هو من جهة تحطيم الملكيات الزراعية الكبيرة كوسيلة حاسمة من الناحية المادية للقضاء على الإستغلال الطبقي الإجتماعي، ومن جهة أخرى توزيع الأراضي المؤممة على الفلاحين الفقراء في الريف، الذين تحملوا عبئ تحرير البلاد من الإستعمار مع تنظيمهم في تعاونيات حتى يمكن للدولة أن تقوم بمساعدتهم مساعدة فعالة في رفع الإنتاج الزراعي وتطوير مستوى معيشتهم وقد أكدت على ضرورة التنظيم التعاوني جميع المواثيق الصادرة عن المسؤولين في القيادة قبل وبعد الإستقلال فنجد :

- نداء أول نوفمبر 1954 " بتجميع كل الطاقات المخلصة للشعب الجزائري من أجل تصفية النظام الإستعماري ".

-ميثاق مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 الذي نص على:"تحطيم الكامل للنظام الإستعماري"

- ميثاق مؤتمر طرابلس في جوان 1962 الذي حدد معالم الإصلاح الزراعي بإقامة : " أشكال جماعية للإستغلال الزراعي وتوزيع الأراضي من غير تجزئتها... وتطبيق الإنخراط التلقائي في التعاونيات للفلاحين لتفادي النتائج السيئة لأشكال الإستغلال الإلزامي ".

- مشروع الإصلاح الزراعي عام 1964 الذي وضع على عجل، والذي كان يقترح توزيع الأراضي على الأفراد مع تدعيم هذه العملية بنشاط نوعية إعلامية وسياسة لحمل المستفيدين على تشكيل تعاونيات فيما بينهم.

- مشروع الثورة الزراعية عام 1966 الذي أكد من بين أهدافه أن " تحديد الملكية العقارية والإستغلال الجماعي للأراضي يندرجان في نفس إطار الآفاق الخاص بتأميم الثروات الوطنية ووسائل الإنتاج الكبرى والتسيير الذاتي ".

- ميثاق وقانون الثورة الزراعية الذي أعدت مشروعه وزارة الإصلاح الزراعي عام 1970، ووافق عليه مجلس الثورة والحكومة يوم 14 جويلية 1971، وتم التوقيع على أمر تطبيقه في 8 نوفمبر من نفس السنة، وقد جاء في مقدمة الميثاق : " أن الثورة

الزراعية ضرورة إقتضتها حالة عدم المساواة في توزيع الأراضي، ولا يخفي أن هذا هو السبب الرئيسي في انخفاض مستوى المعيشة للجماهير الريفية وعدم قدرتها على تحويل الأساليب الزراعية ومشاركتها في التنمية الإقتصادية للبلاد ".

- وجاء الميثاق الوطني 1976 الذي أقر بأن " الثورة الزراعية تعمل في أرياف على تحطيم الأسس المادية والمفاهيم العادية للمجتمع المتمثلة في إستغلال الإنسان لأخيه الإنسان وتحريك الملاك المتغيبين مما ملكون، إن الفكرة الرئيسية التي يرتكز عليها سياسة التنمية في الجزائر تتخلص في إعتبار التنمية كلا متكاملا أي مجموعة أنشطة تتناول كل جوانب الحياة "[36]

- ثم بعدها ميثاق الوطني 1986 حيث يعطي رؤية جديدة للتنمية يرى " أن فك العزلة عن المجال الريفي وإدماجه التام ضمن الحلقات الاقتصادية والاجتماعية لمن أهم العوامل الضرورية للتحولات الجذرية لعالم الريف[37] وهذا السعي يتعين إذا مشاركة الفلاحين في غ،جاز البرامج المخصصة لهم.

2- التسيير الذاتـي في الريف الجزائـري :

لقد أعطى برنامج طرابلس أهمية كبيرة للثورة الزراعية، وحدد لها ثلاثة عناصر رئيسية هي : الإصلاح الزراعي، واستخدام الأساليب الحديثة، والمحافظة على تراث الأرض الجزائرية، على أن يقوم الإصلاح الزراعي على مبدأ " الأرض لمن يفلحها " ويكون تنفيذه وفقا للقواعد التالية : منع بيع الأراضي ووسائل الإنتاج الزراعي، وتحديد الملكية طبقا لنوع المحاصيل وطبيعة الإنتاج، ونزع ملكية ما يتجاوز الحد الأعلى المقرر، وتوزيعه على المعدمين، ثم إنشاء مزارع حكومية في بعض الأراضي المستولى عليها، على أن يشترك العمال في تسييرها وأرباحها والعمل على إنشاء جمعيات تعاونية من الفلاحين[2]، هذا ما شهدته ولاية تيبازة التي عرفت فيها برامج الإصلاح الزراعي تطورا ملحوظـا، حيث منحت الدولة للمجموعـات أراضي

---

[36] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني 1976 جبهة التحرير الوطني، الجزائر: مصلحة الطباعة للمعهد التربوي الوطني، 1976، ص36..

[37] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني 1986، حزب جبهة التحرير الوطني، نشر وتوزيع قطاع الثقافة والإعلام، ص. 97.

[2] Guérien, Daniel : L’Algérie qui se cherche, Paris ; centre d’études socialistes, 1964, p 27.

قصد استغلالها، وتتلخص المبادئ التي تقوم عليها الثورة الزراعية كما حددها برنامج طرابلس في النقاط التاليـ ـة :

الإصـلاح الزراعـي

ويتم حسب المبادئ التاليـة :

1- منع كل متاجرة للأرض ولوسائل الإنتاج، بحث تبقى ملكيتها للدولة.

2- تحديد الملكية حسب نوع الفلاحة والمردود.

3- مصادرة المساحات التي تتجاوز المقدار المحدد.

4- التنازل المجاني عن الأراضي المسترجعة للفلاحين الذين لا يملكون أرضا، أو لا يملكون الأرض الكافية

الإصـلاح الزراعـي

ويتم حسب المبادئ التاليـة :

1- منع كل متاجرة للأرض ولوسائل الإنتاج، بحث تبقى ملكيتها للدولة.

2- تحديد الملكية حسب نوع الفلاحة والمردود.

3- مصادرة المساحات التي تتجاوز المقدار المحدد.

4- التنازل المجاني عن الأراضي المسترجعة للفلاحين الذين لا يملكون أرضا، أو لا يملكون الأرض الكافية.

5- التنظيم الديموقراطي للفلاحين في تعاونيات للإنتاج، وتقسم الأرباح بالتساوي بين الفلاحين المستفيدين. - إنشاء مزارع للدولة في قسم من الأراضي المصادرة، وهذه المزارع تسهل العمل في السوق، وتشكل قاعدة للإنطلاق نحو تكوين الإطارات والمرشدين الفلاحيين.

7- منع بيع وتأجير الأراضي الموزعة تجنبا لإعادة تكوين الملكيات الكبيرة.

8- إلغاء ديون الفلاحين والخامسين وأصحاب " الحصة " التي تستحق في ذمتهم للملاكين العقاريين والمرابيين والمصالح العمومية.

9- مساعدة الدولة بالمال والأدوات.

تجديد الفلاحــة

وهذا يتــم :

بتوحيد نظام الأراضي ومضاعفة حجم الإنتاج بواسطة تعميم الوسائل التقنية الحديثة وتنويع الفلاحات الغنية، وإحلالها محل الفلاحات الفقيرة، وإعادة بناء المرعى، وتطوير وتنظيم تربية المواشي.

وهكذا تبلورت المبادئ الرئيسية التي حددت الإطار النظري لتطبيق أسلوب التسيير الذاتي الزراعي في الريف الجزائري، وهي :

أ)- جعل وسائل الإنتاج الأساسية ملكا للمجتمع.

ب)- وضع تخطيط يمهد للإشتراك الديموقراطي للعمال في النشاط الإقتصادي.

ج)- إنشاء مزارع جماعية حكومية في بعض الأراضي المستولى عليها، على أن يشترك العمال في تسييرها وإقتسام أرباحها.

ثم جاء ميثاق الجزائر (1964) ليضفي على هذه المبادئ طابعا ايديولوجيا على أساس أن التسيير الذاتي هو الإتجاه الأساسي للجزائر نحو التحول الإشتراكي : " فالتسيير الذاتي يعبر عن إرادة الفئات الكادحة في البلاد في الصعود إلى المسرح السياسي والإقتصادي وفي أن تشكل كقوة قيادية، فالتسيير الذاتي تجلى فيه، التطور المتواصل للثورة الوطنية الشعبية إلى ثورة اشتراكية تطرح جميع المشاكل الإقتصادية والإجتماعية الناجمة عن الإنتقال الجاري من عهد الإستعمار إلى ظهور دولة تفتح الطريق إلى الإشتراكية، وفي حركة التحول هذه يأخذ دور عمال المدن والعمال الزراعيين في القطاع المسير ذاتيا، شكلا حاسما متزايدا "[1].

كما أعطى ميثاق الجزائر أهمية للنظام التعاوني على أساس أنه يمثل الطريق إلى التحول الإشتراكي : " النظام التعاوني يشكل نوعا من التنظيم الإعدادي بالنسبة للنظام الإشتراكي الذي هو التسيير الذاتي، والذي نرمي إليه هو التغيير تدريجيا لهذه التعاونيات إلى هيئات مسيرة ذاتيا، وأثناء فترة تعايش الجهاز يجب على الحزب

[1] محمد السويدي : " التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية "، المؤسسة الوطنية للكتاب : الجزائر، 1986،ص.141.

والحكومة وأن يسهر حتى يكون المرور إلى التسيير الذاتي، الذي ينفي أي اكراه، رقيا للفلاح "[2].

جدول يبين تطور الاستخدام في القطاع المسير ذاتيا[1]

الســـــة	دائمـــون	مؤقتـــون
1964	124.575	104.904
1965	134.430	52.145
1968	120.500	83.400
1969	132.950	123.510
1970	173.770	102.209
1973	121.301	117.991

وزارة الفلاحة و الاصلاح الزراعي

* رغم التقلبات التي تشهدها استخدام اليد العاملة في هذا القطاع ورغم حجم الاستخدام المؤقت حسب ما يبينه هذا الجدول، فإنه قد ساهم بقدرها في التحقيق من حدة البطالة.

إن الوقوف على مستوى ماحققه الريف من تنمية يتطلب معالجة تتم على مستويين : الأول تحليل إستثمارات المخططات الوطنية التنموية، والثاني تحليل ماحققه الجهات المقابلة للريف أي المراكز الحضرية، لأنه لايمكن فهم ومعالجة أحدهما بعيدا عن الآخر حيث تربطهما علاقة تكامل وتجاذب دخال الخطة الثلاثية (1967-1969) أخذت الزراعة نسبة 17.56 % من جملة الاستثمارات بينما نالت الصناعة نسبة 51.95 % من جملة الاستثمارات[1]

مفهوم التسييـر الذاتـــي :

لقد نشأ التسيير الذاتي تلقائيا في الجزائر، ثم أصبح إحدى خصائص الإتجاه الإشتراكي الجزائري، وحتى لآن لم يطبق في غيرها من البلاد العربية، وهو يقوم على تكوين لجان للتسيير تتولى تسيير المزارع الشاغرة والمؤممة، وبذلك لا يتضمن هذا الأسلوب إعادة لتوزيع الملكيات الخاصة على صغار الفلاحين، كما لم ينشئ ملكية الدولة في هذه الأراضي وإن كان التسيير الذاتي يعتبر أسلوبا للإصلاح الزراعي في الجزائر، إلا أنه يعتبر أيضا أسلوب للإدارة الاقتصادية الديموقراطية بصفة عامة.

---

[2] - محمد بو مخلوف، اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائري، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص. 183.

[1]- Mohamed El Hocine Benissad, Economie du développement de l'Algérie (1962-1978), 2eme édition, Alger, O.P.U, 1981, P. 46.

وقبل أن تحدد مفهوم التسيير الذاتي الذي سيسير عليه، إذا حللنا عبارة التسيير الذاتي autogestion نجد أنها تتكون من مقطعين auto ومعناها ذاتي وgestion ومعناها إدارة أو تسيير وبالجمع بين المقطعين يتكون مفهوم الإدارة الذاتية (أي التسيير الذاتي).

فأعمال التسيير الذاتي تهتم بظروف العمل وتوزيع الناتج، وهذه بطبيعتها عملية إجتماعية.

وعرف ميشال رابتيس التسيير الذاتي[2] في ضوء التجربة الجزائرية بأنه " تسيير العمال الديموقراطي للمنشآت والمستثمرات التي هجرها الأروبيون أو التي تم تأميمها " فهو يرى أن التسيير الذاتي حسب قرارات 22 مارس سنة 1963 يقوم على ثلاث دلالات أساسية.

1- الإستغلال الإقتصادي للوحدة الإنتاجية في إطار أهداف الخطة العامة.

2- الإستقلال الإداري للوحدة الإنتاجية التي يسيرها العمال في إطار اللوائح التي تحددها الدولة.

3- حصول العمال على أرباحهم من عوائد الوحدة الإنتاجية بعد خصم الحصة المقررة للمجموعة الوطنية.

ومهما يكن الإختلاف أو التشابه بين التعريفات السابقة، فإن طابع التجربة الجزائرية في مجال التسيير الذاتي تقوم أساسا على مبدأ الملكية الإجتماعية لوسائل الإنتاج في الممتلكات التي استرجعها المجتمع بعد رحيل المعمرين ونقل تسييرها إلى مجموع العمال.

كما قال الرئيس الراحل هواري بومدين : " الأرض هي ملك الجميع والفلاحون يستغلونها للأبد " وقبله تحدث بن بلة عن ذلك بقوله " إن الثورة لا تستطيع أن تترك هذه الأراضي بين أيدي الخواص من الجزائرين إنه لا يمكن لأحداث يجعلها ملكا له، يجب أن تبقى ملكا للجميع وتراثا إجماعيا..."[1]

---

[2] انتدب ميشال رابتيس سنة 1963 للعمل في الجزائر كمستشار إقتصادي في الديوان الوطني للأملاك الشاغرة.

[1] خطاب الرئيس بن بلة في مؤعت الفلاحين الأول، 25 أكتوبر 1963.

[2'] حازم الببلاوي : " التنمية الزراعية مع إشارة خاصة إلى البلاد العربية "، معهد البحوث والدراسات العربية، 1967، ص. 144.

فالتسيير الذاتي يقضي على نظام " الأجير " هادفا إلى تشريك العمال أنفسهم في تسيير المنشأة وبذلك لا يصبح هناك فرق بين المسير والعامل وبالتالي تلقى المسؤولية والنتائج المحصل عليها على مجموع العمال.

كما يتنافى التسيير الذاتي مع مبدأ المركزية في التسيير وهو يقتضي ضرورة إعادة تنظيم علاقات الوحدة الإنتاجية وبالدولة وبالبلدية وبأجهزة السلطة عموما، وهذا راجع أن أسلوب التسيير الذاتي نشأت عنه علاقات إجتماعية إقتصادية جديدة [2].

والملاحظ أن تطبيق التسيير الذاتي في القطاع الزراعي بولاية تيبازة مر بثلاث مراحل متقاربة هي :

1/- المرحلة الأولـــى :

بدأت بظهور الأملاك الشاغرة على إثر رحيل المعمرين خلال صيف 1962، وقد أدى ذلك بالسلطات المسؤولة إلى حماية هذه المزارع بإسم المصلحة العامة وذلك بمنع تهريب الآلات الزراعية (مرسوم 24 أوت 1962 الذي يحمي الأملاك الشاغرة واللائحة الصادرة في 23 أكتوبر 1962 التي تنظم انتقال هذه الأملاك)، تم تأسيس لجان للتسيير في المزارع الشاغرة (قرارات 22 أكتوبر 1962).

كما إهتمت السلطات المسؤولة بالمحافظة على الوحدات الزراعية الكبرى (خطاب لرئيس الحكومة في نوفمبر 1962)، وبحلول سنة 1963، كان القطاع الزراعي المسير ذاتيا يمثل -تقريبا- نصف مزارع الأوروبيين، فهناك 782.000 هكتار من الأراضي الزراعية مقسمة على وحدات إنتاجية تبلغ الواحدة منها أكثر من 100 هكتار، و300.000 هكتار من الأراضي المستريحة على المستوى الوطني.

2/- المرحلة الثانيـة :

هي مرحلة التأميم التي إمتدت من مارس إلى ماي 1963 والتي شملت الوحدات الزراعية لكبار المعمرين الفرنسيين، وقد بلغ عددها 127 مزرعة تضم حوالي 200.000 هكتار من إجمالي الأراضي ككل.

3/- المرحلة الثالثـة :

وهي مرحلة التأميم الكامل للأراضي في 2 أكتوبر 1963، وأصبح القطاع الزراعي الاشتراكي المسير ذاتيا يغطي مساحة 2.632.000 هكتارا من الأراضي الزراعية الخصبة، التي كانت قبل الاستقلال ملكا لحوالي 22.000 معمر وقد تم تجميع هذه المزارع في حوالي 2.191 وحدة إنتاجية كبرى في الفترة من 1964 إلى 1965.

ويرى الأستاذ الفرنسي روبي دومان أن إطلاق المزارع الشعبية على المزارع الشاغرة، يعطي مدلولا تعاونيا، أكثر أهمية من الناحية الاقتصادية والنفسية من مفهوم " مزارع الدولة " وذلك راجع إلى سببين رئيسيين :

أ)- أن مزارع الدولة لا تناسب الواقع الاجتماعي للمجتمع الجزائري الحالي، فكما قال الفرنسي جاك بيرك : " إن الأمر يتعلق أولا بتحويل شعب بدون أرض على أرض بدون شعب"[1] ، وهذا يعني حلا لمشكلة العمال المهملين من غير أجور وإذا ما حولت الدولة " الأملاك الشاغرة " إلى مزارع للدولة، فإن هذا يعني تحملها لتكاليف وإستثمارات زراعية باهضة على حساب الإنتاج.

ب)- إن مزارع الدولة ذات تكاليف مالية مرتفعة تتحملها الدولة، فقد يناقش العمال موضوع الأرباح وتوزيعها، إذن فالتسيير الذاتي في القطاع الزراعي، لا ينطبق عليه اصطلاح " مزارع الدولة " Fermes d'Etat، إلا أن جوهر هذه المفاهيم الثلاثة يقوم على التعاون الجماعي في التسيير والإستغلال.

ومن المؤكد أن التسيير الذاتي لم يكن إلا واحدا من السياسات الزراعية بعد الإستقلال، لذا نجد له علاقة بباقي مشاريع القطاع الزراعي فالإصلاح الزراعي الذي أقره المرسوم (71-73) الصادر في 8 نوفمبر 1971 هو في الحقيقة إجراء يتضمن توسيع التسيير الذاتي في الزراعة فتقرر دباجة المرسوم على وجه التحديد أن التسيير الذاتي يبقى نظاما متقدما للإدارة، يتطلب وحدات كبيرة للإنتاج ذات مستوى تعني مناسب، ومع أخذ تعقد وتنوع وتجزؤ القطاع الخاص في الإعتبار[2] .

وبما أن الثورة الزراعية هي واحدة من المشاريع المندرجة في المخططات التنموية، فإن بداية إنطلاقها الفعلية جاءت في السنوات الأولى لإنطلاق أول مخطط

---

[1] محمد السويدي، مرجع سابق، ص 144.
[2] مغنية الأزرق ترجمة سمير كرم، نشوء الطبقات في الجزائر، بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية، 198، ص.119.

تنموي وهو المخطط الرباعي الأول، ولم تكن الثورة الزراعية في أهدافها المقرر تحقيقها مجرد إعادة تنظيم للقطاع الزراعي بتقسيم الأراضي، فهي ليست فقط برنامجا لتخفيض الملكيات الكبيرة والمستثمرات الرأسمالية لتوسيع القطاع الزراعي العمومي، إنها كذلك مشروع لإدماج الزراعة الصغيرة للفلاحين في حركة تعاونية تقديمه[3] ، أما الشق الثاني لمشروع الثورة الزراعية فهي القوى الإشتراكية فقد بدأت الجزائر منذ 1972 في مشروع ضخم لبناء 10001 قرية فهذا المشروع ليس مجرد عملية إسكان وليس عملية تحديث تعني لعالم الريف بل يندرج ضمن الإستراتيجية العامة للثورة الزراعية.

وإذا كان هذا هو الوضع في المناطق الريفية بولاية تيبازة التي إستفادت من التسيير الذاتي والثورة الزراعية فإن الوضع في المناطق الريفية الأخرى حيث يسود القطاع الخاص التقليدي ليس بأحسن حال من الوضع السابق نظر لتهمشه.

3-البناء الاقتصادي للقطاع الزراعي المسير ذاتيـ ـا ومشاكله :

تقدر المساحة المزروعة في الجزائر بحوالي 10 ملايين هكتار، قسمت بعد الاستقلال إلى قطاعين : قطاع مسير ذاتيا يمتد على مساحة تقدر بحوالي 2,8 مليون هكتار، حيث تتوفر فيها الشروط الطبيعية الملائمة للزراعة.

أما القطاع الخاص فيمتد على أراضي السهول المرتفعة والجبال وحافات الصحراء، حيث الشروط الطبيعية سيئة، يشكل القطاع الزراعي المسير ذاتيا 30% من الدخل القومي للجزائر، و60% من الدخل العام للقطاع الزراعي، كما تظهر أهميته الاجتماعية التي تقوم أساسا على تحرير العامل الزراعي بتملكه مع المجموعة للوحدة الإنتاجية وإشراكه في تسييرها من الناحية الاقتصادية، تتكون إنتاجية هذا القطاع من المزروعات الدائمة التي تضم 20% من الأراضي المسيرة ذاتيا، ومن المزروعات الموسمية التي تضم 79% من نفس الأراضي وتشمل نوعان من المزروعات البتول والحبوب.

- البطاطس : وينتج منها القطاع المسير ذاتيا 56%.
- الطماطم : وينتج منها القطاع المسير ذاتيا 60%.

---

[3] حسن بهلول، مرجع سابق الذكر، ص. 267.

- الفاصوليا : وينتج منها القطاع المسير ذاتيا 57%.

وفي السنوات الأولى من تطبيق أسلوب التسيير الذاتي لوحظ أن الإنتاج الزراعي قد انخفض في كثير من المزارع، فمثلا في عام 1965 انخفض إنتاج الحبوب عن عام 1964 بنسبة 11% وانخفض إنتاج 1966 عن إنتاج سنة 1964 بنسبة 5,4%[1] وهناك عدة عوامل كان لها كبير الأثر في انخفاض الإنتاج أهمها :

1- أن الآلات الزراعية لم تكن كافية، وإن وجدت فهي معطلة.

2- نقص التدريب الكافي لبعض العمال، وعدم توفر الفنيين.

3- نقص المراقبين والمشرفين المختصين بتسيير الزراعي والإرشاد الفلاحي.

عائدات القطاع الزراعي المسير ذاتيـــا :

تعتبر الأرض الزراعية المسيرة ذاتيا ملكا للمجتمع، يشغلها الفلاحون جماعيا، ويوزع فائض الإنتاج والأرباح الناتجة على ثلاث جهات[1] :

- قسم لتنمية المزرعة وتجهيزها بالآلات والمعدات الحديثة.
- قسم يوزع على الفلاحين تحافيز للإنتاج.
- قسم يخصص لصندوق التضامن، ويساعد الدولة على تنمية القطاع المتخلف وإصلاح الجهات المتضررة من حرب التحرير.

المشاكل الإجتماعية والإقتصادية التي اعترضت تطبيق أسلوب التسيير الذاتي الزراعي :

عندما باشر العمال بتسيير المزارع طبقا لقرارات 22 مارس 1963، لم تكن لديهم الخبرة المهنية والوعي الضروريين لتسيير قطاع زراعي حديث، لأن نشاط العمال في المزارع المعمرين كان نشاطا انتاجا، يعتمد أساسا على القوى العضلية للعمال دون اشترائهم في التسيير لأن التسيير الذاتي خلق ظروفا جديدة للعمل تسودها علاقات إجتماعية جديدة بين مختلف الأشخاص الذين يسيرون الوحدة الإنتاجية، ويمكن أن نلخص المشاكل الإجتماعية والإقتصادية المعوقة بشكل عام في :

1- تداخل وظائف هيئات التسيير : وهي مشكلة تتعلق بالهيئات التي يقوم عليها نظام التسيير الذاتي، فقد كانت الإختصاصات غير واضحة بالنسبة لكل هيئة.

---

[1] محمد السويدي، مرجع سابق الذكر، ص. 158.

[1] " مجلة المجاهد " عدد 360، 26 مارس 1967، ص. 12.

2- مشكل التمويل : فقد تعرض التسيير الذاتي الزراعي لعرقلته من طرف جهاز التمويل الخاص، لأن هذا الجهاز كانت تسيطر عليه في بداية الإستقلال عناصر أجنبية.

3- نقص التنظيم المالي : فقد كانت الوحدات الإنتاجية لا تمسك حساباتها بطرق علمية مما أدى إلى تبديد أموال الدولة التي كانت تمولها بها.

4- عدم كفاية التموين : أي أن تموين المزرعة بالآلات الضرورية والمواد الأولية كان يصل إليها متأخرا نتيجة لمروره بعمليات مكتبية معقدة.

5- مشكلة التسويق : نشأت نتيجة لعدم وصول الإنتاج إلى السوق في الوقت المناسب وإهمال المنتجات الزراعية، وكان هذا سببا في اتلاف كميات كبيرة منها في المزرعة نفسها، لأنها كانت تنتظر عمليات الشحن السريع.

6- نقص الإطارات الوطنية : القادرة على تسيير المزارع طبقا لما يتطلبه الإقتصاد الإشتراكي.

7- نقص الوعي : الكاف لدى العمال بالنسبة لعوائد المزرعة.

8- الإعتقاد بأن الدولة هي الجهة التي يجب أن تفعل كل شيء **:** وتتحمل جميع تكاليف التسيير.

9- تدخل الأجهزة البيرقراطية في عملية التسيير : فقد كانت هذه الأجهزة تمسك عمليا تسيير المزارع.

4- الثورة الزراعية أو محاولة تحويل العالم الفلاحي الريفي 1971-1980:

في هذه المرحلة التي تميزت بنمو مؤشر الإنتاج الفلاحي بـ 0.88 اتخذت عدة إجراءات ومنها خصوصا الثورة الزراعية 1971 والتي استهدفت تحويل العالم الريفي وإدماجه في المسار العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، بالارتباط مع جهود التصنيع القائم في البلاد وموازاة مع ذلك تم القيام بمحاولات إعادة هيكلة القطاع الفلاحي العمومي ولكن دون أثر يذكر مثل إجراءات 1975 الرامية إلى تأمين استقلالية تسيير المزارع المسيرة ذاتيا والتي لم تطبق.

وخلال عشرية الثمانينات انطلقت بولاية تيبازة إجراءات جديدة للسياسة الاقتصادية مع تحديد تسويق الفواكه والخضر باعتبارها ولاية تقع بالمنطقة المتيجية والتي يمارس غالبية سكانها غرس الأشجار المثمرة من حمضيات وفواكه أخرى مثل التفاح، وكذا مختلف الخضر، وقد شرع في تنفيذ إجراءات تحرير القطاع الفلاحي بالتدريج في خضم الإصلاحات الاقتصادية في عام 1987، مع إعادة تنظيم المزارع المسيرة ذاتيا والنظام التعاوني، ويلاحظ زيادة سنوية متوسطة كمؤشر الإنتاج الفلاحي بلغت 2.23[48]%.

4- من 1988 وحتى صيف 2000 بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وفي خضم إصلاحات 1988 وخاصة أثناء تطبيق برنامج التعديل الهيكلي المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي تم الشروع في الإصلاحات الرامية إلى إزالة القيود على استيراد المواد والخدمات وتحرير الأسعار، وحسب تقديرات وزارة الفلاحة فقد سمح هذا البرنامج في الفترة الممتدة 1995-1997 والذي شمل عدة قطاعات من بينها الفلاحة بـ:

- نمو مؤشر الإنتاج الفلاحي بلغ 4 % في هذه الفترة.
- النمو السنوي المتوسط للقطاع الفلاحي كان أعلى من معدلات القطاعات الأخرى 3.3 % للفلاحة مقابل 1 % للصناعة و 2.3 % للخدمات.

---

[48] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة، مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيبازة، وضعية الفلاحة بولاية تيبازة، 1994، ص.3..

ورغم أن القطاع الفلاحي قد تعرض لإصلاح عميق مع إعادة هيكلة القطاع العمومي المنتج والهيئات ومصالح الدعم الفلاحي في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات فإنه ظل يواجه ضغوطا منها:

- عدم كفاية الاستثمارات، والتأخر المسجل في تحديث نظم الإنتاج.
- عدم الاحتياط المسبق بإنشاء هياكل الإسناد الفلاحية لإدارة المخاطر التي تتعرض لها المحاصيل نتيجة التغيرات المناخية.
- ضعف تعبئة الموارد المائية.
- قصور خدمات دعم المستثمرات الفلاحية.
- عدم ملائمة التنظيمات المهنية الأساسية عبر شبكة العرف الفلاحية وجمعيات المنتجين بعد هذه الفترة جـاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ليقطه نهائيـا الصلة مع الطرق المركزية التي كانت سائدة حتى ذلك الوقت وجاءت ضرورة نزع الطابع السياسي عن العمل الفلاحي ورد الإعتبار لبعده الاقتصادي، حيث أنه يرفع المزارع إلى مصاف العون الاقتصادي الحر والمسؤول عن اختياراته عبر استعمال أدوات المساعدة والحث على الاستثمار، فقد وضع المخطط الشروط الملائمة للإنعاش الفعلي للقطاع، فعلى مستوى الهياكل الإدارية المحلية فيما يتعلق بمنح مساعدات الدولة والذي يستجيب لانشغالات مجمل المزارعين مهما كان نمط استغلالهم للأرض، وقد تم إعطاء بعد ريفي واضح للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، فهو يهدف إلى إعادة بعث الحياة في القطاعات الريفية، خاصة في المناطق المعزولة والمهمشة، وقد تم تصور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR الذي هو نوع من الامتداد للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA وقد تشرع في تطبيقه في إطار برامج متنوعة:

- تحسين ظروف ممارسة النشاط الفلاحي والغابي والرعوي.
- رد الاعتبار للمهن الريفية، خلق أنشطة اقتصادية جديدة.
- إمكانية الحصول على الخدمات العمومية، الحصول على السكن وفك العزلة.
- تهيئة المناطق الجبلية والممرات السهبية.
- تعجيل مسار تحديث القطاع بتشجيع الاستثمارات الإنتاجية والتكنولوجية في الاستغلالات الريفي

II- السياسات المسطرة لبعث التنمية الريفية بالجزائر :

وقد تميزت مرحلة 1988-2000 بالبحث عن إنعاش القطاع الفلاحي وانطلاقة من جديد من قواعد جديدة ترمي إلى احتواء رهانات التبعية الغذائية، وذلك على إثر التراجع الذي حدث سنة 1986 في سوق المحروقات وإعطاء الفلاحة مكانتها الأولوية ضمن الانشغالات الوطنية وتطابق هذه المرحلة أيضا عملية إدراج الإصلاحات الاقتصادية في قطاع الفلاحة ومع ذلك فإن عمليات إعادة التنظيم كان قد تم الشروع فيها منذ مدة، وذلك على الخصوص من خلال تفكيك المستثمرات الفلاحية الاشتراكية وتحويلها إلى مستثمرات جماعية وفردية، وترتب على هذه العملية تحويل 3.624 مزرعة فلاحية اشتراكية مع نهاية 1987 كانت تشغل قرابة 138.000 عامل دائم و200.000 عامل موسمي إلى 22.356 مستثمرة جماعية كل مساحة 2.2 مليون هكتار و5.677 مستثمرة ذات طابع فردي على مساحة 56.000 هكتار[49]

- لقد انتهج التنظيم الجديد خيار إرساء تمفصل (الأرض، وسائل الإنتاج، المنتجين) ذي نموذج ليبرالي من شأنه أن يؤدي إلى التنازل عن الأراضي التابعة للمستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية لصالح المنتجين، وهكذا طبعت التحولات التي شهدها القطاع تطورا مناقضا في الإنتاج الفلاحي بمستوى مردود ضئيل لم يتطور منذ الاستقلال، ويمكن تفسير هذا المستوى في الإنتاج أيضا بعدم الاستقرار في الريف وبالتمويل العشوائي والعرضي، ومراحل الجفاف المعتبرة وضعف المستوى التقني في تأطير المستثمرات الفلاحية، ويعد مستوى التبعية الغذائية وحالة الإنتاج انعكاسا لعدم التناغم بين أهداف مخططات التنمية الفلاحية والوسائل المرصودة والأعمال المباشرة من جهة وبين السياسة الفلاحية للقطاع من جهة أخرى ولم تأت محاولات الإنعاش ثمارها، انطلاقا من أشكال الروابط الجديدة في مجال الأرض والوسائل والإنتاج (التسيير الذاتي، الثورة الزراعية، المزارع الفلاحية، الاشتراكية، المستثمرات الفلاحية الجماعية

[49] - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع دراسة حول إستراتيجية التنمية الفلاحية الدورة 18 جويلية 2001.

والفردية) النتائج الموجودة بسبب المحيط غير الملائم للظروف التي تحكم الاستثمار الفلاحي والوضع القانوني للأرض والبنية الاقتصادية عموما.

1- الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستديمة 2004 :

استنادا إلى خبرة الماضية فإن العالم الريفي شهد منذ أكثر من سنة تطورا متجددا لتجنيد كل الطاقات البشرية، الطبيعية والتراثية بغية تحسين ظروف المعيشة والعمل لسكان الريف، فهناك أكثر من ألف مشروع جواري للتنمية الريفية موجـ ـه

لإثراء الموارد الإقتصادية والطبيعية لمناطقنا الريفية ومسير مباشرة من طرف التجمعات القاعدية المستفيدة في الميدان من مرافقة المؤسسات العمومية، كما أعطى الأمل للسكان الذين عانوا من الفقر والتهميش.

يعرف العالم منذ الخمس سنوات الأخيرة بداية تحولات عميقة نتيجة الشروع في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية.

ولا يمكن للعالم الريفي الذي يرمز إلى المقاومة التاريخية ضد الإحتلال الإستعماري والذي كان ولا يزال يمثل الحارس الرئيسي للقيم الشخصية والثقافية والذي عان مؤخرا من انعدام الأمن، لا يمكنه البقاء مهمشا، كما لا يمكن تحقيق ديناميكية التنمية الوطنية، التي تعتبرها عملية يمكن تدعيمها وصيانتها ذاتيا، دون الإستفادة من الثروات الإقتصادية لأقاليمنا الريفية التي يزخر بها هؤلاء الرجال وتلك الأقاليم وذلك التراث الطبيعي، الثقافي والتاريخي.

ساهمت العمليات الأولى التي تم مباشرتها، الإجراءات المنفذة وأدوات التدخل المختبرة ميدانيا في بلورة استراتيجية تنمية ريفية مستديمة، تؤسس هذه الإستراتيجية توجهاتها ومحاور تدخلها على تحليل أوضاع البلديات الريفية 948 والمتمثلة في :

- النسبة الهامة من سكان الأرياف التي تحتاج إلى مناصب شغل، الدخل والإستفادة من الخدمات العمومية والاجتماعية يبقون معرضين للفقر والبؤس.

- وجود مساحات ريفية واسعة تتوفر على موارد طبيعية، إقتصادية وتراثية متنوعة ولم تشغل كليا أو تتطلب التقويم، من أراضي صالحة للزراعة، موارد مائية، زخم تراثي كبير، موارد منجمية وغابية.

- غياب الهيكل الريفي الذي قد يشكل مثيلا للهيكل الحضاري ويخلق الظروف لتنمية متوازنة ومنسجمة للأقاليم.

- الإهتمام الغير كافي بضرورة تسيير فعال للموارد وحمايتها في حالة تجديدها.

إذن انطلاقا من تشخيص دقيق وشامل للحالة السائدة على مستوى كل الأوساط الريفية تم تحديد الأهداف الإستراتيجية التي تتمحور حول:

- تحسين الشغل، الدخل وظروف معيشة سكان الأرياف.

- تطوير وتنويع النشاطات الإقتصادية (النشاطات الزراعية، الغابية، الحرفية، السياحية، الخدمات...إلخ).

- مكافحة الفوارق الإقليمية في منظور تهيئة وتدعيم التماسك الإجتماعي.

- تنمية نشاط (حيوية)، جاذبية وتنافسية المناطق الريفية لتواجه انفتاح الإقتصاد الوطني.

- حماية البيئة وتقويم التراث الريفي، بمنح الاستغلال العشوائي والغير منظم للبيئة الطبيعية المسطرة من قبل وزارة الفلاحة.

لقد شرع في تحقيق أهداف الإستراتيجية في إطار قطاعات التنمية، تضبط وتسير بأدوات ملائمة لبرمجة نشاطات التنمية، يشكل المشروع الجواري للتنمية الريفية كما يعد برنامج التنمية الريفية كونه وعاء وبؤرة أين تلتحم وتتظافر فيه جهود جل الفاعلين المعنيين ببرنامج تطور منهجي وأداة عملية تسمح بتجديد نشاطات التنمية الواجب تحقيقها وإدراج الموارد والوسائل المتوفرة وتنظيم التدخلات على غرار أداة برنامج التنمية الريفية تستدعي أيضا مرافقة الفاعلين المحليين لتدعيم كفاءتهم التسيرية عن طريق تكوين إمكانياتهم التقنية والمالية بتقريب الهيئات العمومية لدعم سكان الأرياف وتشجيع التمويل الفردي.

توفر استراتيجية التنمية الريفية في نهاية الأمر إطار وشروط انعاش الأقاليم الريفية وتوعد بالتحسن الجذري في صيغ تدخل السلطات العمومية فهي تسمح بـ:[1]

- مواجهة تطور الإقليم الريفي من منظور مستديم بتنظيم التعاضد بين الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والبيئية وتوفير الشروط السانحة للنجاعة الإقتصادية والإجتماعية والإستمرارية الإيكولوجية للنشاط التنموي، عن طريق المحافظة على هذه البيئة.
- إدراج في البداية هيئات تأطير وتمويل النشاطات الإقتصادية والتجهيزات العمومية.
- مرافقة مشاريع التنمية الشاملة المبتكرة وفق سياق تصاعدي ومفتوح.
- استخدام مقاربة إقليمية للتنمية الريفية تضع حدا للمقاربات المتماثلة والمركزية.
- تأسيس التنمية الريفية المستديمة على العمل الجواري واللامركزي.
- تشجيع الإبداع التنظيمي والمؤسساتي كعامل لترقية سكان الأرياف إلى مستوى فاعلين نشيطين ومسؤولين عن تنمية محيطهم الإقليمي.

لقد شرعت الجزائر في إعادة هيكلة الدولة، وتكييف إقتصادها مع قواعد السوق لتجاوز حالة الأزمة المتعددة الجوانب التي تتخبط فيها والتكيف مع التطورات الإقتصادية والإجتماعية المستمرة سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، لقد أخذت هذه الرهانات بعدا خاصا كلما تعلق الأمر بالتفوقات التي تنجر عن عواقب اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأروبي وانخراط الجزائر مستقبلا في المنظمة العالمية للتجارة والتحضير لتحمل المسؤولية بلياقة ... أصبح العالم الريفي غير مستقر بسبب الظروف الطبيعية غير الملائمة وظروف المعيشة القاسية.

وضعية الوسـط الريفـي :

ليس من صدفة أن تنبثق مسألة التنمية الريفية في السياق الوطني الراهن لبلادنا، فهي نتاج التحول الإقتصادي والإجتماعي، ونابعة من ضرورة التكيف مع متطلبات هذا القول للحد من آثاره السيئة أو غير المرغوب فيها، وبعث صورة أخرى للعالم الريفي،

---
[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المنتدبة للتنمية الريفية، الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستديمة، جويلية 2000، ص. 3.

وبالنظر للإمكانيات الطبيعية والبشرية والإنسانية التي يتوفر عليها المحيط الريفي التي تمكنه من تحقيق تقدم نوعي إذا ما راعينا الطاقات والإمكانيات البشرية الموجودة به.

وخلال السنوات الأخيرة عرف المجتمع الريفي الجزائري تقلبات جلبت له اختلالات الذي هدد استقرار المجتمع نتيجة تدهور ظروف المعيشة للسكان، ولقد دعمت ذلك مظاهر الهشاشة من الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي والتصحر، وقد ظلت البرامج المسطرة على المستوى المحلي يطبعها القصور نظرا لأنها تحتاج إلى تعبئة موارد مالية كافية، إن البرامج المسطرة على المستوى القطاعي لا تستجيب لحاجات السكان بحكم أن العملية نحتاج إلى تدقيق وتشخيص حالة كل منطقة فإحتياجات البلديات الريفية الساحلية تختلف عنها في البلديات الموجودة بالمناطق الداخلية وقس على ذلك.

وبهذا يتوجب علينا الأخذ بعين الإعتبار الخصوصيات والعقبات المحلية، وخلال العشرية السابقة عان التهميش والعزلة، وظلت السياسات الإجتماعية التي وضعت لتخفيف آثار تحرير الإقتصاد الوطني محدودة الأثر بالنظر إلى ضخامة الحاجات الخاصة في الوسط الريفي.

لقد سمح التعداد العام للسكان لعام 1998، بتوفر كم هائل من المعلومات عن عالم الريف، وقد قام الديوان الوطني للإحصائيات بإعداد تصنيف لبلديان الوطن 1541 بلدية بالتمييز بين البلديات ذات النمط الحضري (593 بلدية) والبلديات ذات النمط الريفي 948 بلدية، إن أهمية عملية تصنيف البلديات الريفية تكمن في قدرتها على ترشيد إشكالية التنمية الريفية ووصف الوضعية ونمط تطور مجموعة الوحدات الجغرافية والبشرية التي هي البلديات الريفية، تكمل عملية التصنيف أيضا المقاربة الإحصائية وستسمح مؤشراتها.

- بإبراز طبيعة الضغوط في المناطق الريفية ودرجة خطورتها.
- بترتيب البلديات الريفية والتمييز بينها حسب مستوى تنميتها وخصوصيتها.
- بتحديد البلديات الريفية التي تستدعي تدخلات على سبيل الأولوية.

- بتحديد حاجات البلديات والسكان والفروق بينها وأولويات كل منها.
- بتحديد الأهداف التي يتعين تحقيقها حسب كل بلدية وكل قطاع.
- بتقييم مختلف البرامج الجاري تطبيقها في الأقاليم المختلفة.

وعلى هذا الأساس يمكن تحديد مجالات التنمية الريفية المعتمدة في التصنيف زيادة على العامل الديموغرافي التي تعتبر شرطا أساسيا لكل عملية تنموية وهي[1]:

- الفلاحة (بما فيها قطاع تربية المواشي).

فبالنسبة لقطاع الفلاحة فعلى صعيد الإمكانيات قدر مجموع الأراضي المستعملة للفلاحة بولاية تيبازة بـ 72929 هكتار منها 64772 هكتار مساحة صالحة للزراعة.

- المساحة المسقية قدرت في أواخر 2004 بـ 12215 هكتار أي 18.9% من المساحات الزراعية المستعملة.

الأراضي محصورة في ثلاث مناطق فلاحية مناخية.

- الأولى تمثل الساحل الذي يشمل كل المناطق الزراعية المستعملة حيث أن لها ميزة تسمح لها بزراعة الخضر.
- الثانية تدعى بسهل متيجة وتشكل في المستقبل مهدا للزراعة المكثفة مع توفير مياه الشقي للمساحات المعدة لذلك والمقدرة بـ 14000 هكتار.

الزراعات الأساسية لهذه المنطقة تتمثل في الحمضيات والأشجار المثمرة، البطاطا، العلف، الحبوب.

- أما المنطقة الثالثة، مشكلة من منطقة جبلية وهي مكونة من مرتفعات أدصار وأزكار وأيضا مرتفع شنوة.

أما طبيعة المنتوجات الفلاحية فنجد الحبوب بـ 19866 هكتار (30.7%).

- الأشجار المثمرة 8823 هكتار 13.7%.
- زراعة الكروم 4133 هكتار 8.2%.
- العلف والكلأ 6103 هكتار 9.5%.
- الحبوب الجافة 398 هكتار 0.9%.

---

[1] الوزارة المنتدبة للتنمية الريفية، نفس المرجع، ص. 8.

تعد الفلاحة والسياحة والصيد البحري من عوامل الإزدهار، لقد كان الرهان بالنسبة للولاية صعبا في البداية، إذ كان لزاما عليها خلق رؤية منسجمة لمختلف جماعاتها المحلية، كما تحرص الولاية على جعل خصوصية لها كعنصر تكامل مع مر الزمن لتجنب الحزازات بين منطقة غنية وأخرى فقيرة متأخرة.

هذه المراهنة ما فتئت تتدعم تدريجيا حتى تم إنشاء صندوق للتضامن ما بين البلديات تقدم من خلالها البلديات الغنية مساعدات لصالح البلديات الأكثر حرمانا، وفي مجال الفلاحة والتي تعد الهوية الاقتصادية الأولى للمنطقة فإن الأشياء تتحرك على الرغم من النقائص المسجلة، بداية من الانطلاق في عملية إعادة تنظيم المزارع حيث أسفرت على هيكلة 153 مزرعة من بين 258 مزرعة مقررة وقد ساعد ذلك على خلق 101 مستثمرة فلاحية جماعية و192 مستثمرة فردية لمساحة تقدر بـ 39.42 هكتار[52]، وفي هذا الإطار نذكر الدور الذي لعبه الإرشاد الفلاحي الذي هو طريقة تثقيفية لإشكالية هدفها إدخال تبدلات معينة (محددة) في تصرف الفلاح، عن طريق عمليات كفيلة بتحسين معارفه وكفاءاته وبتغير مواقفه[53] إن الإرشاد هو بالضرورة طريقة اتصال الأفكار والتقنيات بين الأفراد، ونقل المعلومات للفلاحين عن طريق خبراء ومختصين في هذا المجال، وهو ما اعطى ثماره الجيدة في المردودية لدى الفلاحين، إن تطور الفلاحة يعتمد بالأساس على تمويل مختلف المشاريع المسطرة، إن التمويل يساعد على إدارة تدفقات الأموال للاستغلال والاستثمار، في قطاعات الإنتاج مهما كانت طبيعتها ولا تقصد هنا الحصول على الأموال فقط، بل كيفية استخدامها بالشكل الذي يحقق أكبر عائد ممكن، وبالتالي يتحقق الهدف خاصة في وقت تعرف فيه الحاجيات الغذائية تصاعدا مستمرا لعدة أسباب منها التزايد الديمغرافي بالولاية، التحولات في نمط الاستهلاك[54].

---

52 - محمد بن منجوط سكيف: "ولاية تيبازة، قطب هام لتنمية السياحة"، كتاب وكالة الأنباء الجزائرية، ولايات في تطور، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1989، ص.226.

53 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة، "الإرشاد الفلاحي: مفهومه، أهدافه، طرقه"، الجزائر المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي، 1995، ص.3.

54 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة، "الإرشاد الفلاحي: مفهومه، أهدافه، طرقه"، الجزائر المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي، 1995، ص.3.

- الأنشطة الإقتصادية الأخرى خارج الفلاحة باعتبارها جوهرية.
- المحيط معرفا بشروط معيشة السكان وحالة الإطار المادي وخاصة الإطار الطبيعي للوسط الريفي.

[3] علي خالفي: "واقع التنمية الفلاحية الجزائرية"، رسالة ماجستر، معهد العلوم الإقتصادية جامعة الجزائر، 1990، ص186.

- الصحة والتربية بإعتبارهما مكونتين جوهرتين للتنمية البشرية.
فعلى مستوى ولاية تيبازة يتمركز العلاج في أربعة (04) قطاعات صحية مغطاة بأربعة (04) مستشفيات في المجموع، في نهاية 2004 كانت ولاية تيبازة تتوفر على 849 سرير أي ما يمثل 1.5 سرير لـ 1000 ساكن يوجد بالولاية في نهـاية 2005 تسعة (09) عيادات متعددة الخدمات ما يمثل عيادة واحدة لـ 72398 ساكن.

فيما يخص المراكز الصحية فإن الولاية تتوفر على 19 مركز أي ما يعادل مركز واحد (01) لـ 30483 ساكن.
عدد القاعات للعلاج ثلاثة تسعون (93) أي ما يعادل قاعة واحدة (01) لـ 6228 ساكن، وفي مجال التغطية الطبية نجد طبيب واحد لـ 965 ساكن.

والجدول التالي يبين توزيع الأطباء والصيدليين للقطاع الخاص حسب البلديات الريفية وهذا حسب الوضعية المسجلة نهاية 2004.

البلديات	**عام**	**خاص**	**طبيب أسنان**	**صيادلة خواص**	**مؤسسة توزيع الأدوية**
سيدي اعمر	2	-	-	2	-
الناظور	1	-	-	1	-
سيدي راشد	1	-	1	2	-
مسلمون	-	-	-	1	-

المصدر:مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية2005

ومن خلال قراءة مبسطة للجدول نلاحظ النقص الكبير في الأطباء سواء تعلق الأمر بالعام أو الخاص، مما يزيد في تفاقم حالة المرض الذي يستدعي الأمر نقلهم على مستشفى حجوط للتكفل بهم، وخاصة إذا تعلق الأمر بالنساء الحوامل اللاتي لم يعد المستشفى يستوعب حجم الوافدين إليهم من مختلف المناطق.

- مساهمة النساء في تنمية العالم الريفي، ففي كل جهد تنموي يجب السعي لإشراك قوى المجتمع كلها بشكل حثيث، وتمثل النساء 50% من هذه القوى الإجتماعية، ومن جهة أخرى فإن الحق فيه التنمية هو حق كوني، غير قابل للتصرف ينبغي أن يقوم على العدل والإنصاف بمكافحة أصناف التفاوت خاصة منه التفاوت القائم على الجنس واستنادا على ما سبق تم حساب (6) مؤشرات أساسية، مؤشر التنمية الفلاحية، مؤشر التنمية الإقتصادية غير الفلاحية، مؤشر التنمية الصحية، مؤشر التنمية التربوية، مؤشر تنمية البيئة وأخيرا مؤشر مشاركة النساء.

وانطلاقا من المؤشرات المذكورة تم ترتيب البلديات حسب كل مؤشر وقد مست عمليات الترتيب هذه تحديد مجموعات البلديات حسب مختلف المؤشرات المعتمدة، وفي المجموع تم ترتيب (05) خمس مجموعات من البلديات بالنسبة لكل مؤشر، تمثل كل مجموعة 5/1 ما يغطيه المؤشر، وبما أن المؤشر مرتب حسب قيمة تصاعدية، فإن المجموعة الأولى تمثل البلديات الأكثر حرمانا في المجال المعين، وتمثل المجموعة الخامسة ذات القيمة القصوى للمؤشر مجموعة البلديات الأقل حرمانا بالنسبة للمجال المعين بنفسه.

انطلاقا من التعداد العام للبلديات الريفية المكون من 948 بلدية ريفية سمحت عمليات التصنيف بتقسيمها إلى (05) أصناف، ويظهر الموقع الجغرافي للبلديات الريفية حسب المناطق الطبيعية الكبرى أن ثلث (3/1) البلديات الريفية يقع في الهضاب العليا، ومنها 17% في الهضاب العليا الشرقية وأكثر من النصف 55% في الشمال، منها الربع (4/1) في الوسط، و17% في الشمال الغربي من الوطن وأخيرا 13% من البلديات الريفية تقع في جنوب البلاد.

جدول يبيـن مستويـات التنميـة الريفيـة

مستوى التنمية الريفية	عدد البلديات	النسبـة المئوية
1 (منخفض)	50	3,5
2 (منخفض)	209	22,0
3 (متوسط)	371	39,1
4 (جيد)	291	30,7
5 (عالية)	27	2,8
المجموع	**948**	**100,0**

المصدر: الوزارة المنتدبة للتمنية الريفية

قـراءة للجـدول المبيـن أعـلاه :

تسجل البلديات الخمسون (50) التي تعتبر أفقر البلديات الريفية أشكالا من القصور في مجالات التنمية الإقتصادية والبشرية والإجتماعية.

تشمل المجموعة الثانية 209 بلدية ريفية وتعتبر محرومة كسابقتها، غير أن الخاصة الأساسية لهذه المجموعة هي أنها تكشف عن تعارض بين درجة اندماج المرأة ومستوى المعيشة من جهة والتنمية الإقتصادية والفلاحية من جهة أخرى.

وتظهر المجموعة الثالثة، المشكلة من بلديات ريفية ذات مؤشر تنمية متوسط اجمالا، قصورا في التنمية الفلاحية وشروط حياة جديدة.

وتتميز المجموعة الرابعة، المكونة من 219 بلدية ريفية وتعتبر جيدة، تتميز عن المجموعات الثلاث السابقة بمؤشرات التربية وبيئة ومشاركة المرأة ذات مستوى مرض بشكل خاص غير أن الفلاحة لا تعتبر متطورة بشكل كاف بالنسبة لـ 70% من هذه البلديات.

أما المجموعة الخامسة فتشمل 27 بلدية ريفية مؤشراتها عالية، تظهر مستوى ضعيف جدا للتنمية الفلاحية (ماعدا 12 بلدية منها) ومستوى تنمية إقتصادية خارج الفلاحة مرتفع.

التحولات الحالية في الوسـط الريفـــي :

يعدد سكان يعادل 12 مليون نسمة يمثل الريف الجزائر 40% من السكان، وقد عرفت هذه النسبة تراجعا مستمرا منذ الإستقلال بسبب تدفق السكان الكبير نحو المدن، وتحضر الريف الكبير، وكذلك بسبب تزايد عدد سكان المدن بسرعة 4% كمعدل سنوي لتزايد سكان المدن مقابل 0,4% لسكان الريف، وإذا كانت مختلف تعدادات السكان تؤيد هذا الإتجاه نحو انخفاض نصيب سكان الريف 6,68% سنة 1966، 60% سنة 1977، 50,3% سنة 1987

تطـور السكـــان (1950-2000) :

المصدر قاعدة بيانات FAO	1950	1960	1970	1980	1990	2000
مجموع السكان	8753000	10800000	13746000	18740000	24855000	30291000
سكان الريف	6805000	7512000	8316000	10580000	12079000	12980000
السكان الزراعيون	7188000	7628000	7542000	6628000	6396000	7257000
السكان الريفيون (%)	%78	%70	%60	%56	%49	%43
السكان الزراعيون	%106	%102	%91	%63	%53	%56

المصدر:الوزارةالمنتدبة للتنمية الريفية

بنية سكان الريف (التوزيع الجغرافي)

المناطق	1990	2000	2010
منطقـة التـل	%64	%66	%62
الهضاب العليا	%27	%26	%27
الجنـــوب	%8	%8	%11
المجموع	**%100**	**%100**	**%100**

مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية 2005

وبخصوص المثال الذي تطرقنا إليه في محور دراستنا وهو ولاية تيبازة، فإننا سنعرج قليلا لتحديد الموقع الجغرافي والتنظيم الإداري بها.

فولاية تيبازة تقع شمال التل المركزي، يحدها جغرافيا من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الغرب ولاية شلف ومن الجنوب الغربي عين الدفلى ومن الجنوب ولاية البليدة ومن الشرق ولاية الجزائر، يغطي إقليمها مساحة قدرها 1707 كلم^2 التي تتوزع كما يلي:

- الجبال 339 كلم^2.
- التلال 577 كلم^2.
- السهول 611 كلم^2.
- أخرى 183 كلم^2.

تقدر مساحة السهول 35.8%، التل 33.8%، وتتمتع الولاية بساحل يقدر بـ 123 كلم وأربعة موانئ وملجأ.

- تحتوي ولاية تيبازة على 28 بلدية حسب التنظيم الإداري لـ ماي 1997.

يقدر عدد سكان الولاية في آخر تعداد 1998 بـ 506054 نسمة وتمثل 1.7% من المجموع الوطني (حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء).

- نلاحظ أن نسبة تزايد السكان ما بين 1987 و1998 تساوي 2.34% خلال سنة 2004 قدر عدد السكان بـ 579184 نسمة، وفي هذا الشأن تنتقل الكثافة السكانية من 293 سكان في كلم^2 خلال سنة 1998 إلى 339 نسمة في كلم^2 خلال سنة 2004 تأتي دائرة فوكة في الطليعة مع أكبر كثافة سكانية 2618 نسمة في كلم^2 ومن جهة أخرى تعتبر دائرة القليعة أكثر تجمع للسكان حيث تقدر بـ 96747 نسمة أي ما يمثل 704 نسمة في كلم^2 ونسبة 16.7% من مجموع سكان الولاية، يقدر عدد السكان المقيمين بالمنطقة الريفية بـ 155279 نسمة أي نسبة 27%.

*** التنظيم الإداري لولاية تيبازة:**

الدائرة	البلديات
- تيبازة	- تيبازة
- القليعة	- القليعة، شعيبة، حطاطبة
- شرشال	- شرشال، سيدي غيلاس، سيدي سميان، حجرة النص
- حجوط	- حجوط، مراد
- قوراية	- قوراية، مسلمون، اغبال
- فوكة	- فوكة، دواودة
- بوسماعيل	- بوسماعيل، عين تقورايت، بوهارون، خميستي
- الداموس	- الداموس، لرهاط، بني ميلاك
- سيدي اعمر	- سيدي اعمر، الناظور، مناصر
- أحمر العين	- أحمر العين، برقيقة، سيدي راشد

تطور الكثافة السكانية للبلديات الريفية بالولاية:

البلديات	المساحة كلم^2	السكان 1998	الكثافة 1998	السكان 2004	الكثافة 2004
حجرة النص	24.85	1739	70	1988	80
سيدي سليمان	72.94	2978	41	3408	47
مسلمون	201.83	6603	33	7556	38
أغبال	30.83	6606	214	7558	245
الازهاط	61.88	6736	109	7707	125
بني ميلاك	102.73	6890	67	7885	77
سيدي اعمر	45.33	10906	241	12480	275
ناظور	32	8018	251	9175	287
سيدي راشد	49.5	9153	185	10474	212

المصدر: الوزارة المنتدبة للتنمية الريفية

يشير الجدول المبين أعلاه تطور الكثافة السكانية للبلديات الريفية بولاية تيبازة والتي حددها الديوان الوطني للإحصائيات عام 1998 بناءا على جملة من المعطيات التي تبين طبيعة البلدية من خلال معيار الحد الأدنى للسكان والمرافق الموجودة وكذا المعيار الإداري، وبناءا على ذلك نلحظ التطور الحاصل في الكثافة السكانية لهذه البلديات على اعتبار أنها تتجه لأن تستقطب أكثر المواطنين الوافدين إليها من مناطق أخرى، فحياة الريف الهادئة تستهوي الكثيرين، فمثلا بلدية الناظور التي عرفت نمو سكاني متسارع نظرا لكونها تتوسط مقر الولاية تيبازة مع دائرة حجوط التي تعتبر منطقة أكثر نشاط فيما نجد بلدية مسلمون أقل كثافة بـ 38 نسمة حسب إحصائيات 2004، وهذا راجع بالأساس لتمركزها في منطقة جبلية صعبة المسالك ونجد فيها قرى منعزلة ومتناثرة هنا وهناك، مما جعل الاستقرار بها يخضع في كثير من الأحيان لتحسن الأوضاع الأمنية على الخصوص وكذا إنشاء المرافق العامة الضرورية خصوصا الطرقات.

محاور الإستراتيجيـة الوطنية للتنمية الريفية وأدوتها :

المحور الأول : إن هدف استراتيجية التنمية الريفية هو توفير الإطار وصيغ إعادة بعث الحياة تدريجيا في المناطق الريفية بواسطة تثمين الأنشطة الإقتصادية والتراث الثقافي والطبيعي والإنساني على أساس علاقات جديدة بين الفاعلين العموميين والخواص إن السياسات التي اتبعت على مر السنوات السابقة إنما أنها أهملت الأنشطة الإقتصادية أو أنها وجهت المساعدات والإستثمارات بشكل حصري أو شبه حصري في مجالات محددة على غرار الفلاحة وتقترح استراتيجية التنمية الريفية أجهزة مرافقة تسمح بإعادة توجيه جهود الإستثمار وترقية أنشطته اقتصادية جديدة عن طريق إقامة شراكة محلية وتكامل متعدد القطاعات ضمن الأقاليم الريفية وإذا كانت الإجراءات المتخذة لصالح التنمية الريفية تأتي أصلا بمبادرة من السلطات العمومية المكلفة بالصالح العام والحريصة على معالجة الوضعيات الإقتصادية والإجتماعية غير الملائمة، فإنه ينبغي النظر إلى هذه الإجراءات بإعتبارها فرصة لخلق حركية ضمن

المناطق الريفية بتفضيل الشراكة والتكفل بالأبعاد المتعددة للمشاكل المطلوب معالجتها والأعمال المطلوب القيام بها.

وبهذا فإن أحد المحاور القوية في هذه الإستراتيجية تكمن في البحث عن الشراكة وتنفيذها يسمح ذلك بتقريب الفاعلين المستعدين لإستثمار قدراتهم، وبإقامة علاقات وثيقة بين الحاجات والموارد ويتكفل أفضل بالأوضاع الفعلية للمناطق الريفية، وترمي ممارسة الشراكة أبعد من ذلك إلى اشراك جميع المتدخلين والفاعلين الإجتماعيين والشراكة المقصودة هنا ليست فقط شراكة من أجل تسيير الأمور المنفقة. محدودة في الزمن، ومطابقة لمنطق اقتصادي تقني صرف للمشروع، بل الشراكة أيضا صيغة لتنشيط الحركية الإقليمية لصالح مسعى التنمية الريفية وفي هذا الصدد تتجسد ممارسات الشراكة في الحوار والتشاور بغرض إقامة علاقات بين الفاعلين تفضي إلى مشاريع مشتركة، وترمي كذلك إلى إلتزام مشترك متبادلا بين الشركاء الجدد.

المحور الثاني : يتعلق بتدعيم ترقية تعددية للأنشطة وإنشاء أنشطة إقتصادية مبتكرة لهذا تسمح استراتيجية التنمية الريفية بتكريس الجهود للأنشطة الإقتصادية المبتكرة، بإعطاء اعتبار للدور الحاسم للفاعلين المحليين في الحركية الريفية، وهذا الإنشغال لا يمس فقط تحسين نظم الإنتاج الفلاحي وتربية المواشي أو الغابات بل أيضا إنشغال يخص أيضا تثمين الإنتاج الفلاحي بالإنفتاح على التجديات، والتحويل وتسويق المنتجات بإستغلال أشكال جديدة للإنتاج والتعبئة، غير أن خلق أنشطة جديدة يمر كذلك، عبر تحديد الطاقات التي تختزنها المناطق الريفية في المجالات المنسنية أو الإمكانيات المتوفرة من موارد طبيعية وبشرية التي لم يتم تثمينها بعد، تفرض المجالات الجديدة جهودا في الإعلام وتسهيلات لتحديد الأنشطة المبتكرة.

المحور الثالث: هو لتثمين المتوازن للموارد وتراث الأقاليم الريفية وتسييرها ضمن منظور الثمنية الدائمة لهذا تبين وضعية الوسط الريفي في نفس الوقت، التطور الإستقطابي لتثمين الموارد، وتهميش بعض المناطق الريفية رغم الجهود الهامة المبذولة، وفي نفس الوقت التنوع الكبير للموارد التي تتمتع بها هذه الأقاليم تعاني هذه الأقاليم من اختلال في استغلال تلك الموارد وفي قدرة سكانها على الحصول عليها، وقد ساهمت السياسات المتبعة في الحد من تلك التفاوتات دون أن تتمكن من الإستجابة

لكل الحاجيات التي عبر عنها السكان الريفيين وللمتطلبات تنمية ريفية منسجمة للمناطق الريفية، إن رؤية الحفاظ على البيئة والتراث هذه تقترن إذن باستغلال معقول لمجموع المكونات التراثية وتساهم في بعث الاهتمام من جديد وخلق جاذبية للأقاليم الريفية لهذا يجب أن تركز الإستراتيجية أعمالها على الوعي بقيمة هذه التراثيات (الموارد الطبيعية والبشرية والثقافية).

المحور الرابع : يتعلق بتآزر الجوانب الإقتصادية والإجتماعية وتنسيق الأعمال لئن كانت الأعمال التي تتم ضمن رؤية متكاملة قادرة على تقديم فرص لتجنيد الموارد البشرية والمادية حول أهداف مشتركة فإنها ستفضي أيضا إلى خلق تآزر بين المكونات الداخلية لهذه الأعمال وإلى فتح مجالات جديدة على طول شعب الإنتاج غير أن هذا التآزر بين الأنشطة سيمس أيضا مستويات أخرى على مستوى المناطق الريفية في حدود ما تسمح به العمليات التجديدية للتنمية الريفية من تلاحم مع العمليات والدعم المعتاد، بإثراء من المساهمة الواسعة للفاعلين المحليين وستتوقف قوة هذا التآزر على إرادة هؤلاء وأولئك وقدرتهم على اتخاذ مواقع ضمن العلاقات الجديدة للشراكة.

وفيما يخص الأدوات يجب أن تستند استراتيجية التنمية الريفية على أدوات تدخل قادرة على تحويلها إلى سياسات نافذة وبدون هذه الأدوات، لا تجد الجهود الجارية في مجال التصور والتصميم حيزا لتجسيد محاور التنمية، لهذا فإن مشروع التنمية الريفية الجواري مدعو لأن يلعب دورا موحدا للطاقات ومجسدا لمساهمة السكان في مسار التنمية. وستكون آليات التشاور والقرار، وأدوات البرمجة، التهيئة العمرانية والمتابعة والتقييم وترقية نظم التمويل الجوارية أيضا أدوات تسمح بتوجيه التدخلات وتسهيل تنفيذها ومتابعة وتقييم آثار العمليات المنجزة، كما تحتاج استراتيجية التنمية الريفية ضمن الظروف الفعالية المنشودة، إلى أدوات تجمع بين العمل الجواري والتآزر بين رأس المال الطبيعي والمالي والإنساني، وترقية شراكة تقرن بين مجموع الفاعلين المعنيين في تنفيذ البرامج والأعمال المقرر ويستلزم مبدأ العمل الجواري بالنسبة للإدارة إيجاد طرق جديدة للعمل وردود الأفعال لتكون في الإستماع لمطالب السكان وانشغالاتهم، ويتعين على الإدارة إذن أن تطور قدرتها على الإصغاء وأن تنشأ أجهزة

للدعم تستجيب فعلا لإحتياجاتهم وإجراءات مرافقة تسهل تحقيق مشاريعهم، فهي مدعوة لأن تكون بمثابة همزة وصل ودعم للمبادرات ومساعدة لتسيير المشاريع المحلية

وفضلا عن العمل الجواري تقدم الإستراتيجية على إدماج الأجهزة والإجراءات في القاعدة، ولتحقيق ذلك، يتعلق الأمر خاصة، بخلق الظروف الضرورية لتكامل الأموال العمومية والخاصة، ويشكل مشروع التنمية الريفية الجواري، بإعتباره أداة مفضلة لتحرير مبادرات السكان وإدماجهم التطوعي في حريكة التنمية، بالنسبة لمجموعة العائلات في مستوى الدوار والواحات الصغيرة وعاء لكل الأعمال الرامية لتحسين دخلهم (أنشطة فلاحية غابية، رعوية...) والحصول على الخدمات الأساسية السكن الريفي، الكهرباء الريفية، الصحة...إلخ، السكن الريفي فعلى صعيد ذلك تشهد المناطق الريفية العزلة، والافتقار لأدنى متطلبات الحياة وعنوانا للحياة البدائية، سبب الفقر المتفشي في أوساطهم وتأخر الإعانات المالية الموجهة لهم في إطار السكن الريفي سبب العراقيل التي تواجه هذه المشاريع منها مشكل العقار، فيما يواجه المواطن البسيط مشكل آخر هو عدم قدرته على دفع مبلغ 10 ملايين سنتيم نظرا للظروف الاجتماعية التي يعيشونها، والجدول التالي يبين توزيع حضيرة السكن لولاية تيبازة بالبلديات الريفية[55]

البلدية	حضيرة السكن لغاية 2003	انجازات فترة 2004	حضيرة السكن إلى غاية 2004	معدل عدد الأشخاص في السكن
حجرة النص	403	15	418	4.76
سيدي سميان	805	04	854	3.99
مسلمون	1054	100	1154	6.55
أغيال	1183	-	1183	6.39
الأرهاط	1126	10	1136	6.78
بني ميلك	1059	07	1066	7.40
سيدي الحمر	1853	23	1896	6.58
ناظور	1475	1	1476	6.22

[1] - ولاية تيبازة مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، منوغلافية حول ولاية تيبازة 2005.

سيدي راشد	1449	14	1763	7.16

المصدر: مديرية السكن و التهيئة العمرانية2005

ونلاحظ من خلال قراءتنا للجدول المبين أن بلديتي بني ميلك وسيدي راشد من أكثر البلديات التي لديها نقص واضح في المشاريع بالنظر إلى معدل الأشخاص في السكن الذي قارب على 8 أشخاص على عكس بلديتي حجرة النص وسيدي سميان.

- وفي ما يخص حضيرة السكن نلحظ أن بلدية سيدي راشد من أكثر البلديات التي عرفت فيها حضيرة السكن ارتفاعا بالمقارنة مع سنة 2003 التي قدرت بـ 1449 حضيرة سكنية فيما نجدها مع نهاية عام 2004 بـ 1763 حضيرة سكنية، أما على صعيد السكن القصديري يقدر عدد المواقع بالبلديات الريفية 09 بـ 89 موقع تتصدرها بلدية سيدي راشد بـ 20 موقع وبلديتي أغبال وسيدي اعمر بـ 16 موقع، فيما قدرت عدد المساكن القصديرية في مجملها بـ 1782 مسكن قصديري نهاية 2004، تتمركز على الخصوص ببلديات سيدي سميان، مسلمون، أغبال، سيدي راشد. وعلى صعيد خدمة الكهرباء الريفية فالنسبة تتراوح ما بين 98% و99% وأقلها مُستوً ببلديتي الارهاط 97.8% وسيدي راشد بـ 97.7% نهاية 2004. زيـ ـادة على ذلك لا يمكن تصور تنمية ريفية دون توفر المعلومات والتكوين ودون تنظيم قوي يعطي للقائمين بالتنمية إمكانية المساهمة في التصور والتنفيذ ومتابعة السياسات ويتعلق الأمر هنـ ـا بمرافقة منظمات المجتمع المدني والعمل على الإعتراف بهم كأطراف مشاركة مع الدولة، وإنشاء إطار مؤسساتي ملائم للمساهمة.

كما لا يمكن أن نغفل دور الإعلام والتوعية للسكان الريفيين والفلاحين بضرورة التنظيم الحر في جمعيات مهنية وتعاونيات وغرف فلاحية ونقابات جمعيات أخرى ذات طابع إجتماعي مدني لتوفير الشروط الملائمة للتشاور مع السلطات العمومية وهكذا لابد من تدعيم هذه التنظيمات، ولتكون بمثابة شركاء ذوي مصداقية ومسؤولية عن تنفيذ برامج التنمية الفلاحية والريفية، ويحتاج تحول عالم الريف إلى مرافقة على المستوى المالي لكي تجد الأنشطة والمشاريع في الوسط الريفي الدعم الضروري لتجسيدها ولهذا تكتسي مسألة التمويل لأنشطة أهمية قصوى بإعتبارها محددة لمدى

انجاز أعمال ومشروعات التنمية التي تبادر بها العائلات الريفية لضمان تنميتها الذاتية وفضلا عن تعزيز أدوات المتشاور.

تتجسد التنمية الريفية عبر مركزية حقيقية لمسار القرار الإقتصادي خاصة، إن الطرح الذي جرى تطويره ضمن إطار جهاز مشروع التنمية الريفية الجواري سيتم تدعيمه وإتمامه عند الحاجة، من أجل ترسيخ وتعميق مسار اللامركزية أكثر من خلال إنشاء اللجان التقنية الولائية المشكلة من المديرين التنفيذيين بالولاية. والمزودة بصلاحيات إختيار ملائمة المشروع، والموافقة على أهدافه ومكوناته وبإقرار التركيب المالي، ويتعين أن ينفتح هذا المسار أكثر لممثلي المجتمع المدني والذي يأدي على المدى البعيد إلى تحويل الساطات إلى المستوى البلدي الذي يشكل المستوى الذي تجري فيه المبادرة وفي إطار كل هذا وذاك تحتاج هذه الإستراتيجية إلى متابعة وتقييم الآثار الأعمال وبرامج التنمية المحققة، وتقدير مدى أهمية أدوات الدعم الموضوعة قيد التنفيذ بواسطة أجهزة تشريعية وتنظيمية من أجل التطبيق التام لمختاف البرامج، إن أحد أهم الإستنتاجات التي نستخلصها من إعداد استراتيجية التنمية الريفية هو أن الوسط الريفي قد كشف عن تنوع في الوضعيات لا يسمح بالإستمرار في الخطط الشمولية النمطية الموحدة، إن الحصول على الخدمات الأساسية (الصحة والتربية...) غير متكافئ وأن ترقية الأنشطة الإقتصادية قد بقيت قاصرة عن ضمان استقرار السكان، في ما عدا بعض السياسات القطاعية الإنتقائية (السياسات الفلاحية، والصناعات التقليدية...).

لقد عان عالم الريف من غياب سياسة تنموية ريفية في وقت سابق قبل أن تطرح الإستراتيجية الجديدة لترقية الريف، بشكل حاد وقد ظل في وضعية أصبحت فيها مخاطر الإحساس بالتهميش، إن إبراز فكرة التنمية الريفية لم يعد بالإمكان تصورها فقط من زاوية حقق مبالغ من الأموال العمومية في المنجزات في الهياكل القاعدية الإجتماعية أو التجهيزات العمومية، إن التنمية الريفية التي يحتاج إليها السكان هي التي تنظم تآزر الجوانب الإقتصادية والإجتماعية وتقوم على أساس التزام أساسي وكامل ومسؤول من الساطات على المستوى المحلي والسكان المعنيين في إطار تنفيذ سياسة تساهمية فعالة، وفي إطار هذه الروح فإن الإستراتيجية تقترح مساعي، وأدوات تستند إليها، وتفترض تكيفا عميقا وتحولا للمؤسسات وطرق عملها وجهود إعلام

للمواطنين ووضع أطر التشاور التي تسهل العلاقات مع السكان " وسيرافق انعاش التنمية أيضا مواصلة جهود التنمية الريفية لاسيما من خلال[1]:

- دعم الأنشطة المولدة للدخل ولمناصب الشغل وللإنتاج المساعد على تحسين الأمن الغذائي للأسر.
- مرافقة التنمية بالحصول على الوسائل التقنية وعلى القروض.
- برامج تسيير الغابات والسهوب وتطويرها المولدة لمناصب العمل التي تحافظ على الوسط الطبيعي.
- تدعيم حصول سكان الريف على المياه الصالحة للشرب، وتزويد الأحياء السكنية بشبكة تصريف المياه القذرة.

الجدول التالي يبين لنا بوضوح الوضعية لسنة 2004

البلديات	قدرة تخزين م^3	تخصيص لتر/يوم ساكن	نسبة التلبية %
حجرة النص	**500**	**163**	108.67
سيدي سميان	**422**	**197**	131.33
مسلمون	**1625**	**234**	156
أغبال	**830**	**237**	158
الأرهاط	**500**	**244**	162.67
بني ميلك	**550**	**147**	98
سيدي اعمر	**1200**	**290**	152.63
الناظور	**1340**	**170**	113.33
سيدي راشد	**1000**	**195**	130
المجموع	**7967**	**1877**	1210.63

أما بالنسبة للأحياء السكنية غير المزودة بشبكة المياه الصالحة للشرب:

- سيدي سميان: حي غردوس، بوحسين، اغداين، صلاح ادومار.
- الأرهاط: مشطيطة، سيدي سالم.
- سيدي اعمر: بقديش، دوار تملول، واد الرمان، دوار أيازبان2.

---
[1] لجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، برنامج الحكومة ماي 2004.

- ناظور: دوار بن شامة.
- أغبال: دوار زادرة 1-2.

ونلحظ أن سكن توزيع المياه الصالحة للشرب متوفرة بهذه البلديات باستثناء الأحياء المذكورة ولكن المشكل الذي يبقى عالقا هو الانقطاعات المتكررة بسبب قدم هذه الشبكة، والبطء في عملية إعادة إصلاحها.

وفيما يخص شبكة تصريف المياه القذرة فنجد بعض الأحياء من عدم تزودها بهذه الشبكة منها:

- الأرهاط: مشطيطة، سيدي معمر، بوخليجة، سيدي سالم، بومنديف، أغلير.
- سيدي سميان: غردوس، بوحسين، أغداين.
- بني ميلك: دوار شولة، دوار سيدي عسكر، جوار أولاد عيسى، دوار بوحلو، دوار بني بوحلو، دوار سيدي زورة.
- سيدي راشد: دوار شالبي، دوار نجار، دوار سيدي لحوال.
- دوار اعمر: دوار تيداف، دوار بني زغلة، دوار سيدي صالح2، دوار سيدي صالح1، بوداجين، دوار تيراس، دوار كاليبير، دوار تيغرة.
- ناظور: دوار بن شامة، دوار امكراز، دوار نفطال والكاريار.

2- سياسة التجديد الريفي 2006 :

لقد وضعت الوزارة المنتدبة للتنمية الريفية مقاييس جديدة لتحديد البلديات الريفية من غيرها، تتمثل حسب السيد الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية رشيد بن عيسى في نسبة التعمير والكثافة السكانية، وهما معياران دوليان اعتمدهما الديوان الوطني للإحصائيات، حيث أن البلدية لايمكنها أن تكون ريفية إلا إذا كان إقليمها ريفيا، أي أنها ضعيفة من حيث المنشآت الحضارية ويصنف الديوان الوطني للإحصائيات المناطق الحضرية تلك التي تقل المنشآت الحضرية بها عن 50 في المئة من جمالي سكانها وكثافتها السكانية التي تقل عن معدل الكثافة السكانية للمنطقة التي تتواجد فيها هذه البلدية[1].

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، جريدة الخبر اليومي، 70 % من بلديات الجزائر ريفية، العدد 4653، 16 مارس 2006، ص. 6.

تعيش الجزائر حاليا مرحلة تحولات عميقة انطلقت خلال السنوات الأخيرة في إطار الإصلاحات التي ترمي إلى إعادة تأسيس الدولة ووضع الإطار المؤسساتي للدولة الجزائرية ورسم ملامح التوجه الاقتصادي الجديد، حيث تجري هذه التحولات بعد أن إستعادت الجزائر السلم والأمن، إن إعادة التمركز والتصور المستقبلي في إطار سياسة التجديد الريفي يفرضان بعبارات :

- الوزن الديمغرافي : سكان الأرياف إلى نهاية 2005 في تزايد مقارنة بعام 1998 حتى وإن كانت نسبته المئوية في انخفاض طفيف بالنسبة لسكان المدن 13,3 مليون في نهاية 2005 [40%]، مقابل 12,2 مليون في 1998 [42%].
- شساعة الفضاءات وضرورة أمنها (979 بلدية من مجموع 1541 صنفت بلديات ريفية).
- وبعبارة المستقبل (70% من سكان الريف يقل سنهم عن 30 سنة).

إطار عام لسياسة التجديد الريفي :

- تستلهم سياسة التجديد الريفي أفكارها وبنيتها من ضرورة تحقيق تنمية متوازنة ومنسجمة من خلال التوازن بين مختلف الأقاليم الريفية النشيطة والأقاليم ذات القدرات الفلاحية التنافسية، تستمد السياسة هاته أسسها من :

1)- متطلبات تهيئة الإقليم التي تشكل إحدى مكوناتها القوية.

2)- إن سياسة التجديد الريفي ترمي إلى المساهمة في القضاء تدريجيا على أشكال الفوارق الإقتصادية والإجتماعي والإقليمية القائمة بالفعل تاريخيا، من خلال إقصاء فئة هامة في الريف من البرامج الوطنية المسطرة التي ظل سكانها بعيدين عنها.

3)- إن إعادة إكتشاف الفضاءات الريفية وإعادة هيكلتها وتكوينها عن طريق تنمية مواردها الطبيعية والتراثية والدفاع عن القيم الثقافية والهوية التي أثمرتها تقاليدنا لا يمكن تصورها جميعا بدون التنمية المتوازنة التي تضمن مستقبل المناطق الريفية، ولا يمكن لهذه التنمية أيضا أن تكون بمنأى عن تقدم السكان الذين كانوا على مر الزمن الحماة الدائمين لتراثها الطبيعي والثقافي.

4)- تطلع سكان الريف القوي والمتعطش إلى تحسين ظروف معيشته على مستوى أقاليمه.

5)- التضامن الوطني لكي يسمح للتنمية الوطنية من إرساء مستوى معيشة منصف للجماعات الريفية الهشة إجتماعيا.

6)- فتح آفاق جديدة للعالم الريفي في إطار الإندماج في مسار العولمة محكم فيه، من خلال ترقية الريف ليصبح مهيأ لمواكبة التوجه العالمي من خلال انضمام الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي وكذا منظمة التجارة العالمية.

إن بروز قضية التنمية الريفية في السياق الوطني الحالي ليس من فعل الصدفة فهو ناجم عن التغيرات الإقتصادية والإجتماعية الحاصلة في البلاد وعن ضرورة التكيف مع متطلبات هذه التحولات من أجل حصر الإنعكاسات السلبية وترقية صورة أخرى للعالم الريفي.

إن التنمية الريفية وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية ظهرت كقضايا أولوية وتقترح سياسة التجديد الريفي التي جعلت من هذه القضايا أهدافا أولية ترمي إلى التكفل بإشكالية التنمية الريفية التي يمكن تلخيصها في الجانبين الأساسيين التاليين :

1)- عدم التوازن بين المصادر الطبيعية المحدودة والمعرضة للزوال وضغط إجتماعي قوي متزايد.

2)- التنمية الريفية التي ينبغي ترقيتها يجب أن تستجيب لتنوع الأراضي الريفية ولقدراتها وفرصها وقيودها الخاصة، وعليه فإن سياسة التجديد الريفي تركز على الأمن الغذائي للعائلات الريفية، وإعادة التوازنات الإيكولوجية بغية الحفاظ على الثروة الريفية وتثبيت سكانها وتحسين الظروف المعيشية لسكان الريفي كمحاور أولية في مجال التنمية الريفية[1]، ويمكن تشخيص وضعية الوسط الريفي انطلاقا من ملاحظات هامة.

أ/- ارتفاع عدد سكان الريف إلى غاية نهاية 2005 حتى وإن سجل انخفاضا طفيفا بالنسبة المئوية مقارنة بسكان المدن 13,3 مليون في نهاية 2005 40%، مقابل 12,2

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية، برنامج سياسة التجديد الريفي، الجزائر : المطبعة الرسمية، 2006.

مليون سنة 1998 42% وتجدر الإشارة هنا إلى تمدن الوسط الريفي حول التجمعات السكانية ومناطق النشاطات الريفية.

ب/- يحتاج الشغل في الوسط الريفي إلى تطوير فطبيعة الشغل (الشغل الموسمي، الشغل غير المنتظم والمجالات المحدودة وأهمية الشغل الإداري...) تظهر مدى هشاشة ومن هنا تجدر الإشارة إلى ضرورة التحرك لتعزيز التنوع الإقتصادي في الوسط الريفي، ولهذا يسمح مؤشر التنمية الريفية المستدامة خاصة بمؤشرية الفرعين مؤشر التنمية البشرية والإجتماعية ومؤشر تنمية الإقتصاد الريفي بتقييم ظروف العيش والتعليم والصحة والسكن والإنارة والربط بشبكة المياه الصالحة للشرب وشبكة التطهير كما أنه يقدم معلومات حول أهمية تنمية الإقتصاد الريفي، إن تحول العالم الريفي بحاجة لمرافقة على الصعيد المالي حتى تجد النشاطات والمشاريع المبخرة في الوسط الريفي الدعم اللازم لتنفيذها، وفي هذا تكتسي مسألة تمويل النشاطات في الوسط الريفي أهمية قصوى كونها تعد الشرط الواجب تنفيذه لتحقيق النشاطات والمشاريع التنموية التي ترغب الأسر الريفية في إنجازها لضمان تنميتها الذاتية.

إن الصدى الإيجابي الصادر عن الفلاحين إزاء فكرة إنشاء الصندوق الوطني للتنظيم والتنمية الريفية يعكس تماما العلاقة القوية بين سياسة الدعم التي انتجتها الدولة لنشاط إقتصادي غالب، وبالإضافة إلى ذلك جاء إنشاء قانون المالية لسنة 2003 لصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز ليوسع إمكانيات تمويل برامج التنمية الريفية حيث أن هذا الصندوق يمول جزءا هاما من نفقات مشاريع التنمية الريفية[1].

ج/- عدم التوازن في التنمية الشاملة وكذلك بين البعد الإقتصادي والإجتماعي مستمر إن هذه الملاحظة تؤكد ضرورة تحسين الحكم المحلي للأراضي الريفية وتعكس مدى ملائمة سياسة التجديد الريفي والإستراتيجية المعتمدة لتنفيذها.

وتعتبر هذه الإجراءات فرصة سانحة لخلق حركية ضمن المناطق الريفية من خلال تفضيل الشراكة والأخذ في الحسبان الأبعاد المتعددة للمشاكل الواجب معالجتها

[1] http ://www.arabic.pro com.dz

ومن خلال مراعاة الدور الحاسم للأطراف المحلية في الحركية الريفية وتفضيل التكفل بكل النشاطات المتواجدة أو المحتملة في الأراضي الريفية وتوفير إطار تشاور وشراكة وأنماط الإندماج في الأشكال التعاقدية المرفوقة بتسهيلات الحصول على التمويلات ويشكل المشروع الجواري للتنمية الريفية المستدامة المتكاملة إلى المبادئ القاعدية التاليــة :

- تنظيم وتقنين مشاركة السكان المعنيين.
- ترقية مهام التنشيط والتسهيل والتنسيق وإعداد الشبكات.
- مستويات التحكيم تبدأ بإقتراح وقبول المشروع، الدوائر تؤكد على المشروع، الولاية تصديق المشروع، الوالي الموفقة على المشروع.
- معالجة المشاكل المحلية.
- الأولوية للسكان الأكثر عزلة.
- تفاعل الاستثمارات ذات الاستعمال الجماعي وذات الاستعمال الفردي.

من خلال كل هذا، يلاحظ أن مسار تطور العالم الريفي لم يكن خطيا ومنسجما وطبع بغياب خط توجيهي له، ولأن العالم الريفي كان ضحية نظرة مبسطة وقاصرة، حاصرة إياه في الفلاحة فقط، إن محاولة الوحيدة لتحويل العلاقات الاجتماعية بعمق في الوسط الريفي التي تمت منذ أكثر من ثلاثين سنة في إطار الثورة الزراعية، أجهضت بسبب جملة من الأسباب ليس أقلها عدم انخراط سكان الريف أنفسهم في المشروع أن التغيرات المتعددة التي جرت خلال السنوات الأخيرة على المستويين الوطني والدولي تسمح اليوم بتلمس إمكانيات إدراج عملية التنمية الريفية ضمن إطار مفاهيمي وإجرائي منسجم وفعال، كفرض هذه التطورات إعادة تكييف المفاهيم وتجديد الرؤية والأهداف المنوطة للوسط الريفي.

ومن بين طموحات سياسة التجديد الريفي أيضا هو بالضبط توفير شروط التنمية الريفية المستدامة التي لا يمكن تصورها إلا بقدر ما يتم :

1- إعتبار الوسط الريفي كيانا جغرافيا وإقليميا خاصا وليس مجرد فضاء ملحق للمدينة أين تتحدد هويته بالنشاط الفلاحي وحده.

2- تحديد المفاهيم الأساسية التي تدعم سياسة التجديد الريفي.

3- تحديد الأهداف المنوطة للعالم الريفي والإستراتيجية التي تسمح بتحقيقها، من خلال أولا بناء الهياكل القاعدية الأساسية كالطرق مثلا وفي هذا الشأن تحصي ولاية تيبازة شبكة طرق تقارب 1292.387 كلم، منها 19.1% طرق وطنية تمر على مستوى البلديات الريفية في كل من حجرة النص، مسلمون، الأرهاط، سيدي اعمر، ناظور، سيدي راشد، باعتبارها محور رئيسي لأربع ولايات في شاف، عين الدفلى، البليدة والجزائر العاصمة وكذا 20.5% طرق ولائية 60.4% طرق بلدية.

تبدأ سياسة التجديد الريفي بتبني مفهوم الأقاليم الريفية وتكريس نظرة جديدة للعالم الريفي الذي يعتبر فضاء خاص وليس ملحق بالمدينة كما كان ينظر إليه من قبل من خلال تجديد طرق العمل وآليات التدخل لجميع المبادرات المحلية وتنسيقها.

ترتبط الحاجة إلى سياسة للتجديد الريفي بحكم للإرتباط الوثيق في السياق الوطني في الجزائر وبالخصوص المتعلق بسكان الريف وتدهور شروط معيشتهم وخاصة خلال التسعينات والذي لا يمكنه أن يستمر دون المساس بالتوازن الكلي للمجتمع.

وفي هذا الإطار يمكن إعتبار التنمية الريفية مسعى يسمح للسلطات العمومية بالقيام بأعمال تنموية لتثبيت السكان وزيادة الفرص الإقتصادية وضمان التوازن الضروري بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية نتيجة ظهور بعض الوضعيات مثل الإستقطاب المفرط في بعض مناطق الوطن، وتقلص سكان بعض الفضاءات الريفية.

ترمي سياسة التجديد الريفي إلى ضمان شروط القابلية للحياة الإجتماعية والإقتصادية للمناطق الريفية وإلى تقليص التفاوت بين المناطق المحدودة، لقد أدت الحيوية الديموغرافية التي عرفها العالم الريفي في العقود الأخيرة إلى تركز السكان في بعض المناطق من جهة ومن جهة أخرى إلى تهميش الفضاءات الريفية، وتمثل فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بأقل من 20 سنة بنصف سكان الريف، وتشكل الفئة العمرية [20-29] سنة أكثر من 36% ويعتبر التشغيل في الفلاحة بما فيها الوظائف المستحدثة في إطار قطاع الغابات ومكافحة التصحر واستصلاح الأراضي يمثل 45% من مجموع الوظائف في المناطق الريفية وتتميز الوضعية الإجتماعية لسكان الريف بالصعبة كون أن معظم إنفاق الأسر الريفية يتجه نحو المواد الغذائية، إن سياسة التجديد

الريفي تستهدف الأسر الريفية التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي، مع إهتمام خاص لتلك الأسر التي تعيش في المناطق النائية أو المعزولة.

الأهداف الرئيسية لسياسة التجديد الريفـــي :

تستهدف سياسة التجديد الريفي إلى :

- المساهمة في إحياء المناطق الريفية بتحسين ظروف التشغيل.
- تثبيت السكان والحفاظ على عالم ريفي حي وفاعل، بتحسين ظروف الحياة وشروط عمل سكان الريف.
- تطبيق نموذج تنموي للأقاليم الريفية ونظامها المنتج، قصد تدعيم تنافسيتها.
- تدعيم قابلية المؤسسات الريفية للحياة وتعزيز دور الفلاحة التي ما تزال مكونا رئيسيا في الإقتصاد الريفي.
- المساهمة في حماية الإمكانيات المتوفرة من موارد طبيعية وردا لإعتبار للتراث الثقافي، وقطاع السياحة وعند الحديث عن هذا القطاع بولاية تيبازة، فإننا نتحدث عن 123 كلم كشريط ساحلي تزخر به الولاية مع وجود 51 شاطئ منها، 99 شاطئ محروس، حيث تشمل الولاية على 17 مركز صيفي يحتوي على 3985 سرير، كما يوجد أيضا 13 مخيم صيفي، منها على مستوى حجرة النص والأرهاط، وهذا حسب إحصائيات مديرية السياحة لولاية تيبازة نهاية عام 2005.

يستند تطبيق سياسة التجديد الريفي على الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية التي أعدت في جويلية 2004 والتي تجد مرجعيتها خصوصها في برنامج الحكومة لشهر ماي 2004 الذي يؤسس العلاقة بين إعادة إحياء الفضاءات الريفية وسياسة تهيئة الإقليم.

وتم عرض الإستراجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة في مجلس الحكومة مرتين الأولى في جويلية 2003، لعرض أسسها، والثانية في فيفري 2006 في صيغتها النهائية بعد مرحلة تجريبية 2003-2005، ولتجسيد المتابعة السياسة التجديد الريفي تم في 15 مارس 2006 وبموجب المرسوم رقم 03 تنصيب اللجنة الوطنية للتنمية الريفية المكونة من ممثلي 18 قطاعا و3 مؤسسات وطنية، وقد حددت أهدافها في[60] :

---

[60] - الوزارة المنتدبة للتنمية الريفية، مرجع سابق، ص35

- التشخيص الكامل لوضعية المناطق الريفية.
- دراسة الأسس والمتطورات والطرق المقترحة في إطار سياسة التجديد الريفي.

- تقييم قدرات الإندماج القطاعي على المستوى الإقليمي وتقديم مقترحات لتدعيمها وتزداد أهمية دراسة المجتمع الريفي نظرا للأهمية الديموغرافية التي يتمتع بها إذ يقدر في نهاية 2005 بـ 13 مليون نسمة أي 40% من مجموع السكان البالغ عددهم 33,4 مليون نسمة مقابل 42% سنة 1998 أي 12,2 مليون وهو يعامل 1,8 مليون عائلة. (المصدر : مديرية التخطيط وتهيئة الإقليم).
- 3476 من ضمن 4055 تجمعا سكانيا مصنفا كبلديات ريفية من طرف الديوان الوطني للإحصائيات.
- 2871 تجمعا (قرية) يتراوح عدد سكانها بين 1000 و5000 نسمة.
- 979 بلدية ريفية منها 954 ريفية بالكامل و25 حضرية جزئيا.
- وفي مجال الأسقاط على المستوى الوطني، تصنف 158 بلدية بوصفها حضرية بقوة، و105 بلدية ريفية محاذية لمدن يزيد عدد سكانها عن 100000 نسمة مشكلة بذلك وضعيات مزاحمة على العقار الفلاحي.

- وتؤكد بنية التشغيل على مستوى البلديات الريفية حقيقة التنوع الإقتصادي ومدى توسعه يتعلق الأمر هنا بمؤهل مهم بالنسبة لإستدامة تنمية المناطق الريفية وتثبيت سكانها وتخفيف حدة النزوح الريفي، ونلحظ هشاشة وصعوبة توفير الشروط من أجل ضمان الإستقرار الضروري في مواجهة التقلبات والعوامل الخارجية (الجفاف، الكوارث الطبيعية، تقلص مناصب العمل الإدارية، المنافسة بين المنتجات المحلية والمستوردة...إلخ) إن النقص الملاحظ في التشغيل في الريف هو حقيقة لا ينكرها أي أحد وتكون الصعوبة الأكبر في تقديرنا إلى محاولة الإحصاء الكمي لتعداد البطالين، والإختلاف الحاصل بين ولاية وأخرى بحكم الوضعية الإقتصادية والمؤهلات الطبيعية لكل فما تتوفر عليه الولايات المنتجية الساحلية تفتقر إليه الولايات الريفية الداخلية وقس على ذلك عند المقارنة.

- وفي إحصائيات لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية لعام 2005 فإن معدل التشغيل في الوسط الريفي هو 11% بالنسبة للخدمات، و14% بالنسبة للبناء والأشغال العمومية والصناعة، و21% بالنسبة للإدارة وبالنسبة للقطاعات الأخرى و38% بالنسبة للفلاحة.
- ومن ناحية أخرى تستحوذ الحرف التقليدية على مكانة جد هامة والتي تشكل عنصر توازن وعامل استقرار لسكان المناطق الريفية وتشكل ولاية تيبازة إحدى الولايات المهتمة بالحرف التقليدية وتطويرها نظرا للطابع السياحي الذي تشتهر به المنطقة من خلال المعالم الأثرية التي تزخر بها، وكذا الطابع الساحلي للولاية. ونذكر على الخصوص صناعة الخزف، المرجان، والمنحوتات التي تجلب إليها العديد من السواح كل سنة، من خلال إنشاء مؤسسات صغيرة تعتني بهذا الجانب وإعطاءها كل الدعم لإدامة النشاط الحرفي.

إن تحليل النصوص التشريعية والتنظيمية المرتبطة بعالم الريف تستقي فعاليتها من قوانين رسمية ومستقلة تهدف إلى تنظيم العلاقات القانونية، إن قانون الريف لم يسترع اهتمام لا المسؤولين ولا الدارسين لهذا الحقل، ونلاحظ ذلك الغياب التام في الجامعات والمعاهد، وإذا استثنينا برنامج الحكومة الذي يمثل مرجعا سياسيا، وفي غياب تعريف محدد للريف يظل من الصعب القيام بسياسات عمومية للتنمية الريفية تستجيب للمحيط الريفي، وفي إطار إعطاء تعريف دقيق قام الديوان الوطني للإحصائيات في إطار الإحصاء العام للسكان 1998 إلى إعتماد بعض المعايير مثل :

- المعيار الإداري، بإعتباره حضريا كل مراكز الولايات والدوائر بإستثناء تلك التي تضم أقل من 2000 نسمة.
- معيار الحد الأدنى للسكان.
- وجود حد أدنى من التجهيزات الإجتماعية التربوية.
- معدل نمو السكان بين مختلف الإحصاءات العامة للسكان.

فعلى أساس هذه المعايير تم تحديد 3476 تجمعا ريفيا من بين 4055 الموجودة، و948 بلدية ريفية من بين 1541 الموجودة.

والواقع أنه إذا أردنا استهداف أعمال التنمية الريفية بناءا على الإمكانيات والفرص، فإنه يتعين النظر إلى الفضاءات الريفية من زاوية حركيتها، وعلى مستوى آخر، ينبغي أن يتم تصور الأعمال المتعلقة بالتنمية الريفية انطلاقا من إمكانيات الفضاءات الريفية والفرص المتاحة لها.

ومن أجل إعطاء مضمون للتوجيهات العامة والخطوط التوجيهية لسياسة التجديد الريفي وللبرامج حسب الأهداف المخصص للتنمية الريفية، تم تصور 4 برامج عمل هي مقترحة للإعتماد والإنطلاق فيها :

هذه البرامج المتلائمة مع مبادئ التنمية الريفية المندمجة والتساهمية، ستعطي معنى إقتصادي وإجتماعي وإقليمي للمشاريع الجوارية المندمجة للتنمية الريفية التي ستتوحد حول الأهداف المحلية، الجهوية والوطنية المعدة سلفا، إن المشاريع الجوارية المندمجة للتنمية الريفية، وبفضل بناءها التصاعدي ستكون ضمانا لقبولها إجتماعيا واستدامتها وهذه البرامج الأربعة الموحدة المقترحة حسب الأهداف هي كالتالي :

- البرنامج الأول يتعلق بصفة عامة بتحسين ظروف معيشة لسكان الريف وسيخص تحديث المدن الريفية والقصور والبالغ عددها 2871 (يتراوح عدد سكانها بين 1000 و5000 نسمة وبمجموع يقارب 6 ملايين نسمة)، ولاسيما بتحديد أعمال ذات أولوية وبترشيد التدخلات العمومية[1]، إن عملية إنجاز السكنات الريفية المنطلق فيها، التي أعيد مركزته وتوسيعه يمكن أن يشكل كمرحلة أولى، بداية الإنطلاق في المشروع الكبير لتهيئة داخل البلاد وتحسين ظروف العيش.
- والبرنامج الثاني : والمسمى تنويع الأنشطة الإقتصادية في الوسط الريفي وهو يدعو إلى ضمان دخل بديل لسكان المناطق الريفية بواسطة مشاريع إدخال أنشطة إقتصادية جديدة، وتقنيات جديدة وترقية إقتصاد مرتبط بالتنمية المستدامة وحماية البنية وتخفيف طابع التشغيل الهش في الوسط الريفي.
- البرنامج الثالث: يتعلق بحماية الموارد الطبيعية والتراث الريفي المادي غير المادي وبتثمينها ويسعى إلى جعل هذه الأهداف وسيلة لخلق الثروة لصالح السكان

[1] الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية بالجزائر : نفس المرجع، ص. 83.

المحليين ويقصد بالتراث الريفي المباني التي تشكل ما يسمى الهندسة المعمارية الريفية سواء كانت بصفة مجمعة أو لم تكن.

إن عملية برمجة التنمية الريفية وهي في جوهرها " برمجة مشاريع جوارية مندمجة " صممت في إطار مقاربة شاملة ولكنها أعدت وقبلت ضمن التشاور والبحث عن تآزر القوى تجد من جانبها ضمن هذا التصنيف والترتيب الهرمي للبرامج، الوسيلة الأمثل لتحديد الأولويات وتوجيه الموارد المتاحة.

ستنفذ هذه البرامج الثلاثة في إطار المسعى التشاوري والجواري للتنمية الريفية الذي يشكله المشروع الجواري المندمج للتنمية الريفية، والمتلاحمة بصفة ذكية وفعالة، ستؤدي إلى التنمية التي يطمح إليها سكان الريف.

- البرنامج الرابع وهو ذو طبيعة أفقية ومشترك مع البرامج الأخرى فيتعلق بتدعيم القدرات البشرية والمساعدة التقنية، يمكن أن يتم تنشيطه على المستوى المركزي وتطبيقه على المستوى الولائي.

لقد تطرقت عند الحديث عن برنامج العمل المقترحة في سياسة التجديد الريفي إلى ما يسمى المشروع الجواري فماذا نقصد به ؟ وكيف يساهم في نجاح سياسة التجديد الريفي ؟.

إن الهدف من مشروع جواري للتنمية الريفية في إقليم محدد، هو تجديد الإدارة اللامركزية لبرنامج أعمال يرافق الجماعات الريفية التي تبادر عن تعيين أعمال التنمية، يتعلق الأمر بفكرة يشارك فيها الجميع حيث تتميز عمليات تصور وإعداد البرامج باللامركزية إن الهدف من هذه الفكرة التي يشارك فيها الجميع هو تحديد المحور الإقتصادي العام للمجموعات الريفية المعنية، ويساهم في المشروع عدة فاعلين يتدخلون في مختلف مراحل نظام مشروع جواري للتنمية الريفية ابتداءا من مرحلة المبادرة به إلى مرحلة وضعه حيز التنفيذ[1] وهو ما يوضحه المخطط (05)، وبصيغة أخرى :

- مرحلة مبادرة وإعداد مشروع جواري للتنمية الريفية.
- صياغة مشروع جواري للتنمية الريفية.

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية (الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية، إعداد وتنفيذ مشروع جواري للتنمية الريفية)، إعداد وتنفيذ مشروع جواري للتنمية الريفية، الجزائر، المطبعة الرسمية 2004.

- المصادقة على مشروع جواري للتنمية الريفية.
- إنجاز وإنهاء مشروع جواري للتنمية الريفية.
- متابعة وتقييم ومراقبة مشروع جواري للتنمية الريفية.

يعمل المشروع الجواري للتنمية الريفية ضمن المواضيع التالية :

- تعبئة الموارد الطبيعية وحمايتها وتنميتها.
- ترقية المنتوجات الفلاحية المحلية منها وتلك المتعلقة بتربية الحيوانات.
- ترقية مهارات السكان (الحرف).
- استصلاح الأراضي الفلاحية.
- أعمال تعزيز النشاطات الإقتصادية (السكن الريفي، الإخراج من العزلة، الكهرباء الخدمات الإجتماعية...إلخ).

وإضافة إلى التمويل الشخصي أو الفردي لمنخرطي المشروع تتمحور خطة تمويل هذا المشروع حول تعبئة الموارد من البرامج والصناديق وهي :

- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عبر طريق الإمتياز.
- صندوق الوطني للسكن.
- الصندوق الوطني لترقية نشاطات الحرف التقليدية.
- صندوق وميزانيات التشغيل والتضامن (الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وكذا المواد المالية المجندة من البرامج التالية : برامج التنمية المحلية، المخطط القطاعي للتنمية والمخطط البلدي للتنمية، ولتوضيح ذلك أنظر الجدول رقم 07 الذي يبين لنا أنظمة الدعم وصيرورتها).

ونلخص إلى القول وبصفة أكثر دقة أنه وعلى مدار الأربعين عاما الماضية والتنمية الريفية تتأرجح بين البحث عن عدالة إجتماعية** أكبر (الثورة الزراعية في السبعينات) والبحوث الموجهة نحو كفاءة وإنتاجية أكبر (وأشير هنا إلى الهيكلة وإعادة الهيكلة المختلفة) والجهود التي بدلت في الإستثمارات والمعدات في القطاعات الزراعية والريفية منذ عام 2000، توصيل الكهرباء، إمكانيات الحصول على مياه الشرب.

---

* إن العدالة الاجتماعية هي سعي لتحقيق مجتمع تتساوى فيه الفرص للجميع، والعدالة الاجتماعية لا تقوم إلا من خلال انماء متوازن لجميع المناطق داخل نطاق الدول يكون على جميع الأصعدة، من خلال الحد من الهجرة الداخلية اتجاه المدن التي تؤدي إلى إفراغ القرى وتراجع جودة الحياة في المدن.

وفي هذا السياق كانت العلاقات بين مختلف العناصر الفاعلة المرتبطة بمشروعات المناطق الريفية مبنية على أشكال إدارية التحكم فيها من أعلى لأسفل وكانت نقطة الإنطلاقة لهذه المشروعات هي البحث وخلق شراكة محلية أفقية بين العناصر الفاعلة المختلفة ولتحقيق ذلك كانت أداة التوحيد التي تم اقتراحها هي تقريب التنمية الريفية[1]

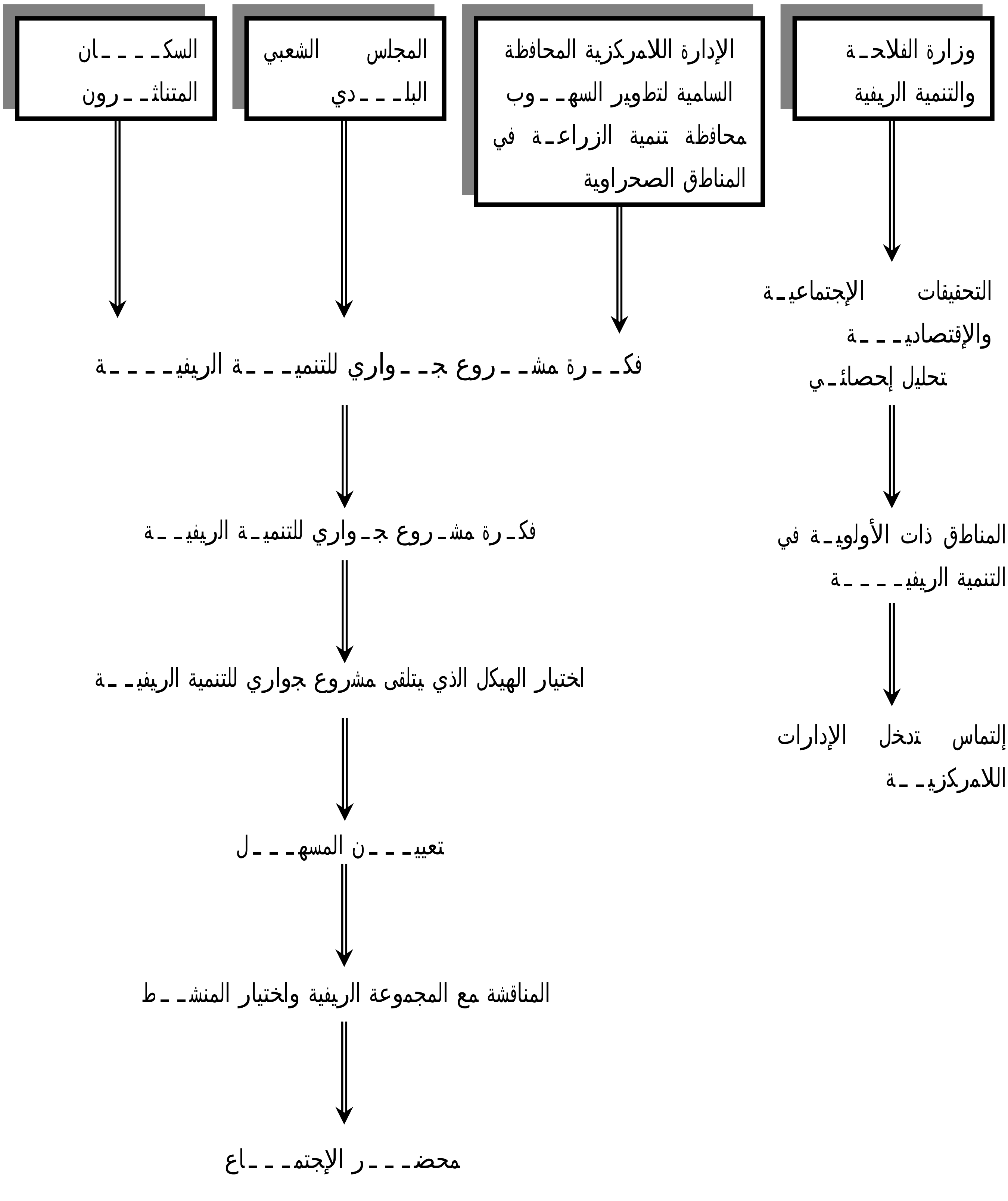
جـدول رقم 01 : الإمكانيات الفلاحية

البلديات قوية التنمية	158
البلديات ذات الإمكانيات الفلاحية القوية	636
البلديات ذات الإمكانيات الفلاحية الضعيفة	747

المصدر : الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية

من خلال قراءة أولية للجدول يمكن لنا تقسيم البلديات الريفية إلى 3 أنواع: بلديات تشهد حركة تنموية قوية من حيث الهياكل والمنشئات القاعدية وكذا حجم الاستثمار في القطاع الفلاحي، وبلديات أخرى بلديات لها من الإمكانيات الكبيرة في مجال الإنتاج الزراعي وقد قدرتها وزارة الفلاحة بـ 636 بلدية، وفي جانب آخر بلديات لها موارد ضعيفة وهذا راجع إلى الموقع كتمركز بعضها في المناطق الجبلية والجافة وكذا المناطق السهلية التي تعتبر مساحات رعوية، غير أننا إذا نظرنا إلى ولاية تيبازة فإنها تعد من البلديات ذات الطابع الفلاحي ولها من الموارد الهامة بحكم تمركزها في السهل المتيجي.

[1] http // : www.rafs.net شبكة منظومة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية الريفية والأمن الغذائي، مقابلة مع الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية رشيد بن عيسى، ديسمبر 2004.

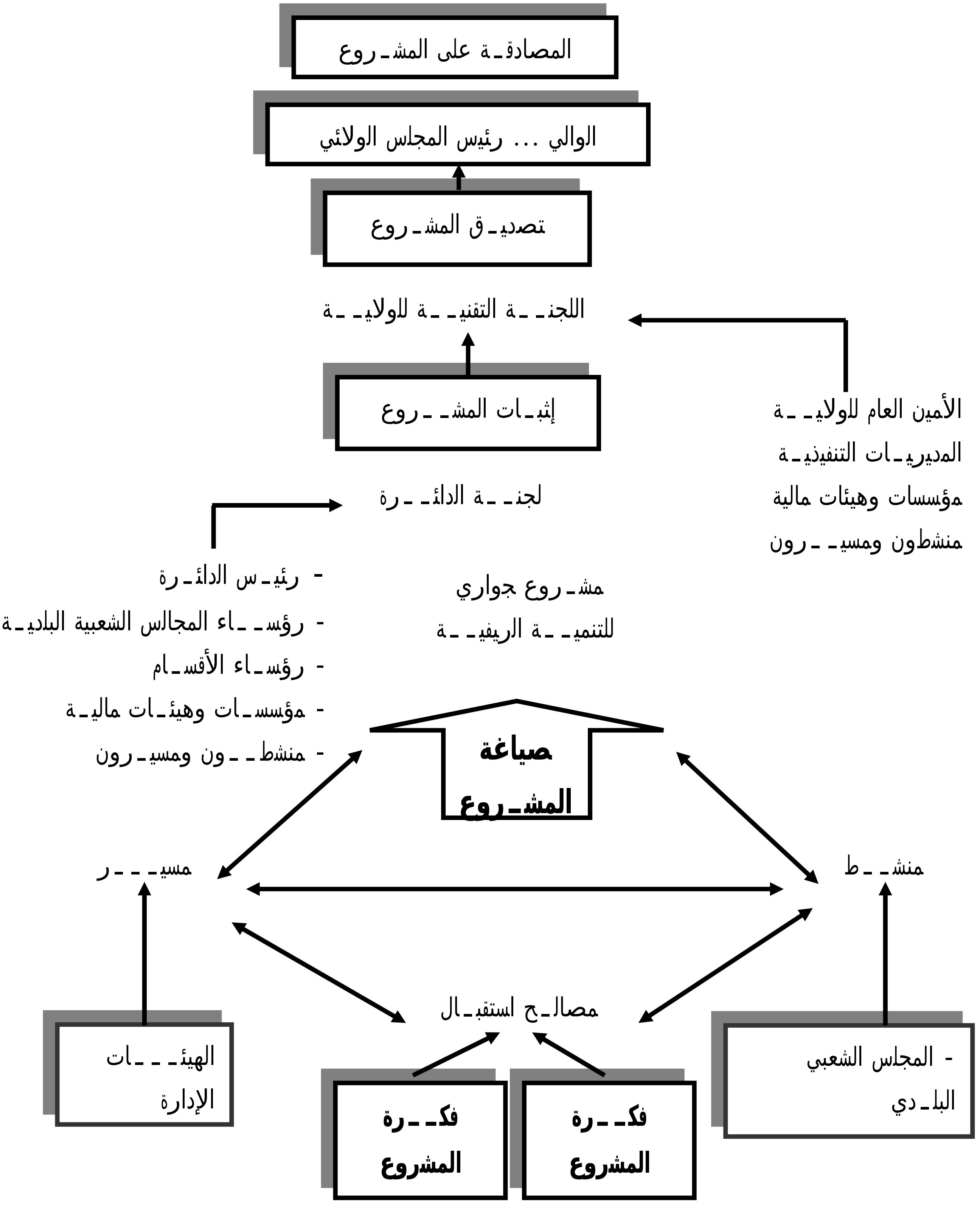


المبادرة وتحضير مشروع جواري للتنمية الريفيــة

المصدر : وزارة الفلاحــة والتنميـة الريفيــة

يهدف إعداد مشروع جواري التنمية الريفية إلى الاهتمام بالانشغالات ذات الأولوية للمجموعات الريفية المعينة وإدراجها في برنامج عمل مرفوقا بمخطط تمويل الاستثمارات الفردية منها والجماعية الضرورية لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للمجموعة يتضمن مرحلتين: تحضير المشروع وصياغته، تعتبر المصلحة التي تتلقى اقتراح المشروع الجواري للتنمية الريفية مسؤولة عن تحضيره وصياغته.

فعلى مستوى أول تتكفل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بإجراء التحقيقات والقيام بالإحصاءات اللازمة لمراقبة وضع المناطق ذات الأولوية لبرمجة المشاريع وبناءا على ذلك تطلب تدخل الإدارات اللامركزية المسؤولية مباشرة على ذلك وعلى جانب آخر تقوم الإدارة اللامركزية على جانبها المحافظة السامية لتطوير السهوب وبالتشاور مع المجلس الشعبي البلدي والمجموعة السكانية بإعداد فكرة المشروع ليحدد الهيكل المسؤول عن تلقي الفكرة المسهل الذي يناقش الفكرة مع المجموعة الريفية وبالتشاور مع كل هذه الأطراف يتم صياغة المحضر النهائي للاجتماع.



مراحل إعداد مشروع جواري مندمج للتنمية الريفية

المصدر : وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية

اعداد وتنفيذ مشروع جواري للتنمية الريفية دليل الإجراءات جوان 2004

حمل المخطط مراحل إعداد المشروع الجواري للتنمية الريفية أحد الأدوات العملية المفضلة للسياسة التنموية التي تبدأ من مستواها المحلي والمتمثلة في المجلس الشعبي البلدي ويشارك فيها أشخاص منشطون ويمثلون المجموعات الريفية المعنية وكذا المصالح التقنية وكذا مكاتب الاستشارة كلها تساهم حسب معطياتها في إعداد أولي للمشروع وبعد عملية الصياغة يصبح المشروع جاهزا ليعرض على لجنة الدائرة المكونة من (رئيس الدائرة، رؤساء المجالس الشعبية البلدية والمؤسسات والهيئات المثالية الفاعلية) بعد عملية إثبات المشروع يعرض مرة أخرى على اللجنة التقنية على مستوى الولاية يرأسها الأمين العام للولاية نيابة عن الوالي يتولى أمانة اللجنة بصفة مشتركة مدير التخطيط وتهيئة الإقليم، مدير المصالح الفلاحية أو محافظ الغابات بصفة مشتركة، بعدها يعرض ملف المشروع من قبل اللجنة التقنية للولاية على الوالي المصادقة عليه، تلزم المصادقة الرسمية للمشروع الجواري للتنمية الريفية من طرف الوالي تلقائيا الهيئات المعنية لضمان تمويل الأعمال من الصناديق القطاعية المعنية وصناديق الدعم الخاصة، يعد كل مدير تنفيذي للولاية مسئولا عن تنفيذ الأعمال التي تقع على عاتقه.

وإذا ما حاولنا استقراء الوضع على مستوى ولاية تيبازة بالتحديد نجد أن المشاريع هذه تتوزع على بلديات مراد، بورقيقة، مناصر، أغبال، سيدي سميان وقد كان من المنتظر أن تستفيد منها 378 عائلة تقيم بالقرى والمداشر التابعة للبلديات التي ذكرناها بغرض تحسين ظروف المعيشة لأهاليها، حتى يتوقف الزحف المتتالي لمساكنها نحو المدن الكبرى التي أصبحت تشكل عبئا ثقيلا على المسؤولين المحليين، وقد قدر الغلاف المالي المخصص لذلك 158.707.200 دينار منه 4168500 دينار كمساهمة من صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي، تلك المشاريع التي تضمنت غرس الأشجار المثمرة وإعادة التشجير وتوقيف الإنجراف وشق المسالك وتثبيت الضفاف وإنشاء مدرجات وإنجاز أحواض وتهيئة منابع المياه وغرس الكروم وتصحيح المجاري، توقفت منذ 3 سنوات بحيث لم تتعدى نسبة انجازها الربع، وقد عزت

مصادر رسمية بسبب ذلك التوقف إلى التأخير الحاصل في تمويل المشاريع من طرف صندوق التنمية الريفية، ورفض طلب تمديد الأجل من طرف بنك التنمية الريفية بسبب عدم تمويل حساب البنك وعدم التحاق السكان المستهدفين بالبرامج الجوارية إلى مواقع المشاريع التي أخذت جلها طابعا فصليا، مما أثر سلبا على السير الحسن لتلك المشاريع التي تراهن عليها الدولة لتشجيع سكان الأرياف على المكوث بقراهم، حيث توقفت فور انطلاقها بعد مخاض عسير بفضل الصعوبات والمشاكل العديدة التي اعترضتها. مثلما وقع لموقع مسداد الكائن ببلدية بوركيكة والذي رصد له غلاف مالي قيمة 7215000 دج فيما بلغ مبلغ الدعم من طرف صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي 5438000 دج في حين نسبة الإنجاز المادي لم تتعدى إلى حد الساعة 3 بالمائة، في الوقت الذي وصلت فيه نسبة الإنجاز بدوار زادرا 1 الواقع ببلدية أغبال 9 بالمائة[1].

وإلى جانب مشكل توقف المشاريع إن وجدت يبقى هاجس البطالة الشغل الشاغل للأعداد الهائلة من الشباب، فأزمة التشغيل الخانقة التي تعانيها ولاية تيبازة جراء قلة فرص التوظيف، وانعدامها بالعديد من البلديات الريفية والجبلية والتي اكتوى أبناؤها بنار البطالة التي قضت على آلام وأماني الكثير من الشباب. خـ ـاصة منهم خريجوا المعاهد والجامعات الذين تعذر عليهم الظفر بمنصب شغل حتى وإن كان لا يتوافق ومستواهم التعليمي. ومن كان لهم الحظ وظف في إطار عقود ما قبل التشغيل.

إن ترك العديد من النازحين لأراضيهم ومواشيهم كمصادر لرزقهم عوامل أدت إلى تعقد وتأزم مشكل البطالة الذي يبقى يتصدر قائمة انشغالات سكان هذه البلديات النائية المعزولة، وقد قدرت نسبة الطلب على التوظيف بالولاية 7364 طلب توظيف من بينهم 1385[2] فخلال الفترة الممتدة من جانفي 2006 إلى مارس 2006 تم إحصاء أزيد من 1022 طلب عمل على مستوى الوكالة المحلية للتشغيل ببواسماعيل، فيما لم تتعدد عروض العمل المتاحة 169 عرض من بينها 95 بالقطاع العام، 16 بالقطاع المختلط وعرض واحد من مؤسسة أجنبية، فعام 2005م شهد مثلا تسجيل 1167

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، ولاية تيبازة : مديرية التشغيل بولاية تيبازة.
[2] جريدة الخبر اليومية، مقال بعنوان: "برنامج التنمية الريفية بتيبازة، سبع مشاريع متوقفة منذ سنوات"، العدد 4652، ة15 مارس 2006، ص.9.

عرض عمل من بينها 678 عرض بالقطاع العام و498 بالقطاع الخاص، منها 638 عرض دائم و537 مؤقت.

هذا الإرتفاع المحسوس في نسبة البطالة بالولاية يعكس في حقيقة الأمر مدى ضعف وعجز الآليات الجديدة التي اعتمدتها الدولة في التشغيل بما فيها الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، وكالة دعم وتشغيل الشباب وغيرها من الآليات الأخرى التي لم تحل المشكلة، كما يعكس الغياب الفعلي للمستثمرين القادرين على امتصاص اليد العاملة فقد كشف التقرير الذي أعدته لجنة التجهيز والتهيئة العمرانية والإستثمار التابعة للمجلس الشعبي الولائي لولاية تيبازة عن الوضعية الحرجة التي أصبح يعيشها احتقار العقار وغياب التهيئة الفعلية به. لمناطق النشاط التسع المتربعة على مساحة إجمالية تقدر 1187.620 متر مربع، وتمثل سوى نسبة 0,83 من المساحة الإجمالية لمناطق النشاط على المستوى الوطني (القليعة، فوكة، حجوط، دواودة، الحطاطية، سيدي اعمر، قوراية، بواسماعيل، شعيبة).[65]

---

[65] - جريدة الخبر اليومي، "مناطق النشاط بتيبازة كلفت ملايين الدينارات" العدد 4594 بتاريخ 4 جانفي 2006.

الفصل الثالـث

الرهانات والتحديات التي تواجه عملية التنمية الريفية بالجزائـــر

مثـال ولاية تيبـازة

تواجه التنمية بعض المعوقات وهي المشكلات التي تحول دون تحقيق الأهداف الإنمائية، وتعوق التقـدم، وتعترض العمل، بل وقد تقضي على أهداف التنمية المراد تحقيقها في الوسط الريفي، وهي تختلف في طبيعتها وعمقها وشدتها باختلاف المجتمعات وأنماط السلوك لدى الأفـراد، وقد منع من تداخل البناء الاجتماعي والإطار الثقافي للمجتمع، أو من داخل النماذج التخطيطية فمنها معوقات ومشاكل اجتماعية مرتبطة بالنمط أو بالأحرى بالتحول الذي طرأ على الريف وانتقاله إلى مجتمع شبه حضري، وهذا ما خلق جملة من المشاكل ومنها المتعلقة كذلك بالتحول الاقتصادي والسياسي الكلي للمجتمع وهذا ما حال دون إحداث تنمية حقيقية وشاملة في المجتمع وفي فهم هذا كله سنعرض في هذا الفصل جانبا من هذا وذاك بالتطرق إلى أهم العوائق ذات الأهمية البالغة ومنعرج في جانب آخـر إلى أهم الرهانات التي توليها الدولة الجزائرية وفيما يلي استعـراض لمحتوى هذا الفصـ ـل.

I - المشاكل التي تعيق مسـار التنمية الريفية في الجزائـ ـر :

1/- المشكلات المتصلة بظاهرة التحضـر :

لقد أثـرت التحولات الجارية في الريف على طبيعة السلوك وحتى على نمط معيشة السكان، كله هذا بسبب احتكاك أهالي الريف بالمدنية من خلال الاتصال مما جعل هذا الأمر يطرح جملة من المشاكل التي نجمت عن الإغراءات التي أصبحت تستهوي شباب هذه المناطـ ـق.

أ)- النزوح الريفـ ـي :

أو الهجرة نحو المدينة، والهجرة في اللغـة، تفيد معنى الترك والمغادرة، ويقال هجر الشيء إذا تركـه، وقد أعطى الباحثون للهجرة تعريفات متنوعة فالجغرافيـون أو علماء السكان، يعتبرونها ظاهرة جغرافية وتعني انتقال السكان من منطقة جغرافية إلى أخرى، ثم ينتج عن ذلك تغير مكان الاستقـرار الاعتيادي للفرد

وهناك تعريف إحصائي للهجرة يعتبر أن كل حركة من خلال الحدود، ما عدا حركات السياحة تدخل في إحصاءات الهجرة، وإذا كانت الحركة لمدة سنة فأكثر فتحسب هجرة دائمة، وإذا كانت أقل من سنة تعتبر مؤقتـ ـة.[66]

أما علماء الاجتماع فإنهم يرون أن الهجرة هي انتقال أفراد من الناس، بصورة دائمة أو مؤقتة إلى الأماكن التي تتوفر فيها سبل الكسب والعيش والسبب الأساسي الدافع للهجرة هو رغبة الإنسان في تحسين حاله ومستوى معيشتـه.[67]

وتتميز الهجرة بالأمور التاليـ ـة :

1/- تعتبر حركة الهجرة جزءا من الحركة العامة للسكان التي يعبر عنها بالمعادلة الآتيـة : حركة السكان العامة = مواليد – وفيات + هجرة إلى البلاد – هجرة منهـا.

2/- تعتبر الهجرة أحد أشكال الانتقال السكان من أرض تدعى " المكان الأصلي " أو مكان المغادرة إلى مكان آخـر يدعى " المكان المقصـود ". ويتبع ذلك الانتقال بطبيعة الحال، تـبدل في مكان الإقامـ ـة.

3/- الهجرة ليست مجرد نقلة جسدية من موطن لآخر، وإنما هي أيضا موقف عقلـي وذهني، وتوجـه نفسي من الشخص ذاته.

4/- تتم الهجرة نتيجة للحوافز الاجتماعية والسياسية والثقافية المتوفرة داخل البيئـة أو المحيط الاجتماعي، التي تعتبر مركز جذب للسكان المهاجريـن.

إلى جانب آخـر فقد عرفها عبد اللطيف بن اشنهو بأنها التخلي التام عن كل نشاط زراعي وبالتالي تغييـر المحيط، وهنا يصبح الاختلاف بين الهجرة الريفيـة والهجرة الزراعية مسألة تعريف احصائـي.[68]

وترجع عمليات الهجرة أو النزوح الريفي من القرية إلى المدينة إلى عدد من العوامل والدوافع التي على أساسها يتم اتخاذ القرار وهي متنوعة من اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وهي معقدة ومتداخلة مع بعضها البعض وتختلف من قطر لأخر، من بينها قلة فرص العمل بالريف، ورغبة الأعداد المتزايـدة من الأيدي العاملة من العيـش بطريقة أفضل، إضافة إلى كون المدينـة تتمتع بأكثر حرية للأشخـاص.

---

[66] عبد المنعم الشافعي : " مذكرات في احصاءات الهجرة "، القاهرة : المركز الديمغرافي، 1965، ص .65.
[67] عبد القادر القصير : " الهجرة من الريف إلى المدن "، بيروت : دار النهضة العربية، 1996، ص. 106.
[68] عبد اللطيف بن اشنهو : " الهجرة الريفية في الجزائر ". الجزائر : المطبعة التجارية، ب ت ن، ص. 4.

- تطور واتساع وسائل الإتصال والنقل التي تربط أجزاء الدولة.
- الإنفتاح على العالم الخارجي.
- الفوارق الإجتماعية الواسعة المدى بين المهاجرين.
- صدور تشريعات كثيرة.
- تدهور الوضع الأمني ويتعلق الأمر هنا بالجزائر في العشرية السوداء مما أدى نزوح الآلاف من الأشخاص إلى المدن طلبا في الأمن.
- كما يعد التعليم من الأسباب المؤدية إلى النزوح نحو المدينة فهناك وظائف تتطلب شهادات لا يمكن الحصول عليها إلا من المدينة.
- كما تم تفسير ظاهرة النزوح الريفي من طرف العديد من الباحثين من بينهم ليدي جاكسون كتابها The home of main في ضوء عامل الطرد والجذر بحكم أن المناطق الحضرية بما ينطوي عليه من مميزات كإرتفاع مستوى الدخل، وتوافر الخدمات الإجتماعية والثقافية، تعمل على جذب النازحين من المناطق الريفية الباحثين عن فرص عمل لتحسين مستواهم المعيشي.[1]

وقد أدى هذا الوضع نتيجة الهجرة الكثيفة إلى انخفاض مستويات الذمات في المدن، لما أدت إلى نقص القوى المنتجة العاملة في الريف، مما كان له الأثر على الإنتاج الزراعي، وكذا هجرة خيرة شباب القرية أو الدشرة مما أفقدها حيويتها وبالتالي أصبح على المرأة بالخصوص العبئ الثقيل في تحمل مسؤولية فهي تمارس النشاط خارج البيت وتتقن الحرف دون أن تنسى مسؤوليتها اتجاه أسرتها وأولادها.

أما معجم العلوم الإنسانية فقد فسر ظاهرة النزوح الريفي لفقر المناطق الريفية يهاجر أهلها للمكوث في المناطق الأكثر غنى، فهو نتيجة استغلال الصناعة لليد العاملة المتواجدة فيها، كما أن سير الحضارة الجديدة هو الذي أفرغ الأرياف.[2]

فالظروف هي التي تجذب المهاجرين إلى المدينة بحثا عن فرص عمل أفضل وظروف معيشية أرقى.

---

[1] جيفري باين ترجمة أحمد سليمان : " الإسكان والتنمية المستديمة في الدول النامية "، بيروت : درا الراتب الجامعية، 1996، ص 58.

[2] M. Sorre : « les migrations des peuples », Bibliothéque de philosophie collection « La Térre », Flammarion, Paris S.D, p. 11.

وتتباين مفاهيم الهجرة باختلاف المنظور الذي يتم تناولها من خلاله فقد يتناولها البعض من منظور اجتماعي بإعتبار أنها قهرية (اجبارية) أو اختيارية (تشجيعية) أو منظور زمني باعتبارها وقتية أو دائمة، أو من منظور عددي باعتبارها فردية أو جماعية وهذا ما حدث في الجزائر حيث زحفت أعداد هائلة من السكان نحو المدن وأطرافها مما خلق مشاكل كبيرة كانتشار البيوت القصديرية التي من آثارها انتشار الأوبئة والأمراض، كما انعكس على الإنتاج الزراعي سبب هجرة السكان وتخليهم عن حقولهم والذي انجر عنه ارتفاع المواد الغذائية الأساسية، كما للهجرة الريفية أثر في مدى ملائمة المرافق والخدمات العامة، وكفايتها في المجتمع المهاجر إليه، حيث يؤدي بها إلى انخفاض نصيب الفرد من الخدمات ومن كل ذلك تظهر إلى السطح مظاهر غريبة وشاذة عن المدينة كالتسول والسرقة...إلخ، كما لها الأثر على المصانع التي تستقطب اليد العاملة الريفية الرخيصة وغير المؤهلة التي تنعكس على وثيرة الإنتاج وهذا ما يعود بالسلب على الإقتصاد الوطني للبلاد.[1]

ويمكن تحليل هذه الظاهرة بمعرفة جانبها الكمي وأبعاده الإجتماعية وقبل ذلك نشير إلى أنه ينبغي أولا الذكر وفي إطار الإقتصاد الجزائري لا يوجد أي تسيير سلطوي ذي طابع اداري لحركة تنقل قوة العمل، فالدولة لا تتدخل مباشرة في إعادة توزيع اليد العاملة، وهذا يجرنا للحديث على أنه لا توجد في الجزائر سياسة مباشرة تتعلق بحركة تنقل العمال، والتي تبقى محدد بحركة الإقتصاد الإجمالية وقد قدرت الهجرة في حدود 120 ألف نسمة سنويا في الفترة (1967-1973) و130 ألف نسمة خلال الفترة ما بين (1973-1977)[2]، ونضيف فترة أخرى أكثر حساسية بسبب ما عرفته من تدفق كبير للنازحين الريفيين وقد بدأت منذ مطلع 1991 وفقد أجبر الوضع الأمني الكثير من سكان الأرياف إلى الهجرة للمدن ويترجم هذا الوضع مقدار الضغط الذي سوف تعانيه المدن الكبرى، وانعكس على حالة البؤس والفقر التي يعيشها أهالي الريف، وحرمان فئة كبيرة جدا من الأطفال من ممارسة تمدرسهم وهو ما أحدث رسوب مدرسي فاق حجم كل التوقعات.[1] كما انجر عنه تداخل الأنساق الريفية

---

[1] تأليف مجموعة من أساتذة الجامعات : " دراسات في علم الإجتماع الريفي "، ط2، الإسكندرية : المكتبة الجامعية، 2000، ص .225.
[2] عبد اللطيف بن اشنهو، مرجع سابق، ص 05.
[1] الخبر الأسبوعي : " سكان الريف يعودون بعد الهجرة "، العدد 23، بتاريخ 12 نوفمبر 1991، ص. 12.

والحضرية وبشكل غير مخطط وفي ظروف غير مهيأة فالقادمون من الريف غير مؤهلين للعيش في المدينة، كما لم تعد المؤسسات الصحية والتعليمية، قادرة على امتصاص هذه الأعداد الضخمة من المهاجرين، فالذين ينزحون من الريف يكونون في حاجة إلى رعاية صحية مكثفة، بسبب افتقارهم الطويل لمثل هذه الخدمات كذلك من الأسباب التي أدت إلى هجرة السكان، هو ضعف المحيط أو البيئة المؤثرة على الإستقرار، مما خلق مخاطر نجمت عن الإختلالات في المحيط الإجتماعي الريفي[2]

ب)- نقص التقنية الحديثة في الزراعـــة :

لقد ظل الريف على حاله من التخاف بينما أصبح كل الإهتمام منصبا على المدن التي كانت تسمع صوتها لصناع السياسة بين الحين والآخر في شكل مظاهرات احتجاج ونحوها بينما ظل صوت الريف مكتوما ولم يحظى بما حظي به قطاع الحضر من اهتمام تلك الخطط التنموية الطموحة التي أدت إلى تطور ملحوظ في المناطق الحضرية بينما ظل المجتمع الريفي على تخلفه وذلك بسبب العزلة المكانية بالدرجة الأولى والتي أدت إلى ترسيخ القيم التقليدية فيه حيث عمل الكثير منها على عرقلة حركة تطور المجتمع الريفي، وبالتالي حافظ الريف على تقنيته الزراعية المتخلفة ولعل أبرز المشكلات التي حظيت بالإهتمام نقص العمالة في مجالي الزراعة وتربية المواشي ذات الطبيعة الشاقة والتي يتأثر مردودها بالعوامل الطبيعية والمناخية في ظل غياب التقنيات الحديثة، فالعامل يصبح يستهويه العمل في المصانع حيث الأجور عالية وساعات العمل محددة وقد أدى ذلك إلى تدهور القطاع الزراعي، وخاصة إذا تعلق الأمر عند الحديث عن القيادات المتعلقة التي يفتقر إليها الريف، لأنهم يعتبرونها أماكن طرد للسكان والكوادر لعدم قدرتها على استعاب جميع العناصر المؤهلة.[1]

وعلى مستوى الإنتاج فقد ظلت الأرياف في الغالب تزرع المحاصيل وتربي الحيوانات التي يحتاجها سكان المدن كما أن أغاب الصناعات القائمة على الإنتاج

---

[2] CEREAD : Analyse prospective, « Problematique de developement Rural », N° 28, 2003.

(مركز البحوث في الإقتصاد التطبيقي من أجل التنمية).

[1] لوجلي صالح الزوي : " علم الإجتماع الريفي "، ليبيا : منشورات جامعة قاريونس، 1990، ص. 115.

الزراعي موجودة في المدن الأمر الذي جعل القرية تبيع منتجاتها الزراعية والحيوانية في صورها الأولية بأسعار بسيطة لمجتمع المدينة، ثم تعيد شراءها منه في صور مختلفة بعد التصنيع وبأسعار مرتفعة جدا ولذلك فإن الأموال أصبحت تنتقل من القرى والأرياف إلى المدن وهذا الوضع جعل سكان الريف ينفقون أكثر مما يكسبون وبمرور الزمن أصبحت القرى فقيرة مساكنها بسيطة ووسائل الإنتاج التي تستخدمها بدائية مما جعل استغلال الموارد الطبيعية غير فعال، وغياب المصانع التحويلية التي تجعل الفلاح يتابع منتوجه على مختلف مراحله والذي يوفر على عليهم عناء التنقل وكلفة رأس المال.

إن انحصار التقنية في المدن ولد التبعية شبه المطلقة والتاريخية للريف والمدينة، ولاشك أن علاج مثل هذا الوضع يتطلب أن ترتفع القرية بمستوى عملياتها الإنتاجية مستعينة بإدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج الزراعي بالكشف عن موارد الثروة الطبيعية والزراعية وال...... بالريف والعمل على استغلالها، وتكون مدخرات محلية من فائض الإيرادات الجارية وتوجيه هذه المدخرات نحو آفاق المنشآت الإنتاجية والعمرانية والتي تؤدي إلى زيادة الدخل والموارد العامة للريف.[1]

إن الحديث عن التخلف في الإنتاج الزراعي، بشكل عام وما تؤديه هذه الأسباب من أسباب ومعوقات التنمية بسبب :

- انخفاض قدرة الفلاح في الريف من حيث قدرته المالية ومستواه العلمي والثقافي والذي ينعكس على انتاجيته.
- عدم استغلال مياه الري والتقنيات المبتكرة في مجال التقطير والرش المحوري.
- اشباع نظام التبوير فمعظم المساحات الزراعية الموجودة في المناطق الجبلية والتي هجرها سكانها هي أرض بور لم تعد صالحة للزراعة، واستصلاحها يتطلب أموال باهضة.
- تخلف مؤسسات الهياكل الأساسية (البنى التحتية) وتتمثل في :

أ- عدم كفاية شبكات الري والصرف والسدود.

---

[2] علي فؤاد أحمد : " مشكلات المجتمع الريفي في العالم العربي "، بيروت : دار النهضة العربية، ص. 46.

ب- عدم كفاية الطرق الرئيسية والفرعية الزراعية التي تسهل من عملية الوصول إلى هذه المناطق المعزولة.

ج- ندرة العمال الفنيين (الهجرة) أصحاب المجال أو التخصص.

د- ضعف وعدم كفاية مراكز البحث العلمي الزراعي.

- تفتت الملكيات الزراعية بسبب القوانين التي حددت من ملكيات الأراضي، وأراضي بدون عقود ملكية، الذي أبقى على مساحات عديدة بدون استغلالها.[1]
- افتقار الفلاح البسيط لتقنيات التكنولوجيا الحديثة بسبب ضعف مستواه العلمي أو بسبب التكلفة الباهضة لها، فالتكنولوجيا تتطلب الخبرة والمهارة وتعني في مفهومها " مجموعة المعارف والخبرات والمهارات اللازمة لتصنيع منتج معين، وإقامة الآلية الملائمة لإنتاجه "[2] وتشمل التكنولوجيا بالمفهوم المبسط الأدوات، وطرق العمل والعلم والمعرفة، غير أن نقل هذه التكنولوجيا يتطلب وجود تقنيين مؤهلين لإستخدام هذه التكنولوجيا، كما تحتاج إلى استيعاب بشكل فعال لكي تمهل عملية تكييفها وتطويعها بما يتناسب والظروف المحلية، لكي تخدم الفلاح على وجه الخصوص.
- القيام بإصلاح زراعي يشارك فيه الجميع " فمن دون، اصلاح زراعي وتطوير جذري للزراعات لا يمكن أن تتم أي قطيعة مع التخلف" [1]، فكما أشارنا إليه سابقا فإن تحديد الملكية يعد من صلب عملية الإصلاح، لأن ملكية الأراضي في المناطق الريفية ما زالت تسري كما كان الحال عليه في القبيلة أو العرش وهي محدودة على مستويين : من ناحية أولى سيدى داخل العائلة قانون التنوع : وهو قاعدة ميراثية في القانون الإسلامي تمنع تقاسم الأملاك غير المنقولة في حال وفاة القائم على الملكية، انطلاقا من هذا الواقع لا تظهر الملكية الفردية داخل الملكية العائلية بمعناها الواسع.

وهو ما يخلق تشابكا مدهشا في حق الملكية على الأملاك غير المنقولة بشكل أن أي فرد لا يستطيع بيع الأرض لأنها تبقى خاضعة لقانون التشيوع[2]، ومن هنا يتضح

---

[1] عدي قصور : " مشكلات التنمية "، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1983، ص. 51.

[2] داود سليمان رضوان، محمد عبد السلام جبر، مجلة الفكر العربي : " مفهوم التكنولوجيا والخلفية التاريخية لتطورها ومعاناة نقلها إلى الدول النامية "، عدد 7، مارس 1979، ص. 67.

[1] ايق بينوت : " ما هي التنمية "، بيروت : دار الحقيقة، 1972، ص. 119..

[2] عبد اللطيف بن اشنهو : " تكون التخلف في الجزائر "،الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،1979، ص 30.

أن القطاع الزراعي كان ولا يزال يعاني قصر الإهتمام به بالرغم من الجهود المبذولة لمحاولة احداث القطاع وجعله أولوية بحكم أن الجزائر أغلب وارداتها من المواد الغذائية الأساسية والتي تشكل ميزانية كبيرة في حجم النفقات، لأن القطاع الزراعي عاجز على تلبية الإحتياجات الوطنية، وهو ما يجعلنا في حالة تبعية دائمة للدول المتقدمة، وللنهوض بالزراعة يستوجب علينا ترقية البحث العلمي الزراعي بإعتبار أن النشاط الزراعي هو المكون الرئيسي في تنمية الإقتصاديات، وفي هذا السياق ينبغي توسيع نطاق الخدمات الإرشادية وتكييفها وفقا لهيكلة الزراعة والإحتياجات المستقبلية، كما يجب أن يشارك المنتجون مشاركة فعالة في وضع القرارات التي تؤثر على كفاءة العمل الإنتاجي في الريف.[3]

[3] محمد طه يوسف الأمين : " البحث العلمي الزراعي وتحديات الواقع العربي "، " الزراعة والتنمية في الوطن العربي "، العدد 2، ديسمبر 2003، ص. 42.

2- المشكلات المتصلة بالظروف الإقتصاديــة :

أ)- مشكل البطالــة :

تعتبر البطالة مشكلة عالمية، حيث توجد بنسب متفاوتة في كل دول العالم المتقدمة منها، وتعتبر البطالة مظهر من مظاهر الخلل في البناء الإقتصادي.

إن الحرمان الإقتصادي الذي تعانيه قطاعات من الشباب خاصة في الفئات الدنيا من المجتمع نتيجة الفقر، وعدم وجود مصدر للرزق، ممثلا في عدم وجود عمل يحقق لهم متطلبات حياتهم أو العمل في أنماط من العمل غير الدائم، أو غير المستقر يجعل الشباب يشعر بالقهر والإحباط وهي من معوقات الإستقرار في الحياة والتي قد تصل إلى حد ارتكاب الجرائم للحصول على مقابل مادي.[1]

كما أن الحرمان الإقتصادي الذي يعانيه الشباب الفقير يمثل شكلا من أشكال التعاون الإجتماعي الذي لا يتيح لهم فرص متعادلة ومتساوية لتحقيق جزء من رغباتهم في اطار اجتماعي مشروع، لقد بات واضحا أن البطالة هي أم المشاكل خاصة إذا تعلق الأمر بشباب يسكن مناطق معزولة ويعيش مشاكل ضخمة ومتشابكة نتجت عن حقيقة أساسية هي أن الزيادة السكانية أخذت في التزايد السريع والجزء الأكبر من هذا العدد يعيش في حالة من البؤس تصل إلى حافة الموت من فقر شديد وجهل واستغلال ومن نتائجها أن يطفو إلى السطح ما يسمى بظاهرة الإغتراب والهامشية الذي أصبح يعيشه الشاب البطال والمرتبطة أساسا بمشكل الفقر وتعرف الهامشية بأنها شعور لدى الفرد بأنه على هامش المجتمع وليس له دور فيه، ويشعرون بأنهم لا يتمتعون بحقوقهم الأساسية.

وتعرف البطالة على أنها تعبير عن قصور في تحقيق الغايات من العمل في المجتمعات البشرية حيث الغايات من العمل متعددة، وللبطالة مفاهيم تختلف بإختلاف أنواعها فنجد البطالة السافرة وتعني وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه ولكنهم لا يجدون عملا، ويمكن أن يعاني الأشخاص المشتغلون، والبطالة المقنعة عندما تكون انتاجيتهم أو كسبهم أو استغلال مهاراتهم وقدراتهم متدنية حسب، وترجع أسباب مشكلة البطالة في الجزء الأكبر منها لأسباب هيكلية تعود إلى طبيعة نمو الإقتصاد

---

[1] خالد الزواوي : " البطالة في الوطن العربي المشكلة... والحل "، مصر: مجموعة النيل العربية،2004،ص.109.

الذي يعاني الإختلالات الهيكلية الداخلية والخارجية تتمثل في اختلال ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة والبطالة تقتضي رفع وتيرة النمو الإقتصادي.[1]

تفسير ظاهـرة البطالـــة :

يعتقد الكلاسيك أن التوازن هو دائما توازن في ظل التشغيل الكامل وإذا حدث وأن وجدت بطالة نتيجة ارتفاع الأجور، فإن هذه الأخيرة يجب أن تنخفض لإمتصاص ظاهرة البطالة ويترتب عن ذلك زيادة في الناتج غير أن هذا الأخير سيدفع بالأسعار إلى الإنخفاض.

وإذا كان هذا الإنخفاض في الأسعار أكبر أو يساوي الإنخفاض في الأجور، فإن المؤسسات الإنتاجية تفطر إلى المزيد من التسريح للعمال، وفي هذه الحالة تعود البطالة لتبرز من جديد، ولتحقيق التوازن إذن وفي ظل التشغيل الكامل يجب أن تنخفض الأسعار من جديد نسبة أقل من انخفاض الأجور وفي حالة رفض النقابات لتخفيض الأجور يوضع الإقتصاد في مأزق، فالبطالة حسب الكلاسيك ليس نتاج سلوك أرباب العمل وإنما نتاج سلوك ممثلي العمال.

أما التيار الكينزي وانطلاقا من سوق التشغيل فإنه يفترض أن هذا التوازن السابق لا يتلائم وبالضرورة ومستوى التشغيل الكامل، إذ يمكن أن يكون هناك فائض في العمل، وينتج هذا الأخير من نقص الطلب الكلي (بسبب انخفاض الإستهلاك مثلا...) وبالتالي نقص في التشغيل، ومن المعلوم أن مستوى الدخل يتوقف بالنسبة لكينز على الطلب الكلي (الطلب يخلق العرض) والذي يتوقف بدوره على مكونات هذا الطلب ونظرا للمنافسة في سوق العمل، فإن الأجور يجب أن تنخفض لتحقيق مستوى التشغيل الكامل، إلا أن هذا التوازن يعتبر ظرفيا، حيث أن الزيادة في الإنتاج لم تصاحبها زيادة مماثلة في الطلب الكلي.

وللبطالة أنواع متعددة تختلف باختلاف طبيعة النظر إليها لا من خلال الجنس أو العمر أو الحالة التعليمية أو المهنة فقد ينظر إليها من خلال الدورة الإقتصادية فتمى

1-http : // w w w. egyptian greens. Com. (كارثة اسمها البطالة)

بطالة دورية أو بطالة احتكاكية، كما ينظر إليها من خلال التنقل بين المهن المختلفة وبطالة هيكلية وهي البطالة التي تحدث نتيجة حدوث تغيرات هيكلية في الإقتصاد الوطني، وكذلك البطالة الموسمية.

فالبطالة الدورية تحدث حينما تتقلص فرص العمل في الإقتصاد الوطني بعد رواج كبير تصل فيه العمالة إلى الذروة في التشغيل فإذا ما دخل الإقتصاد إلى دائرة الإنكماش تحت طائلة البطالة، وقد تعرض لها الإقتصاد الرأسمالي عام 1930 وعامي 1962 و1983، وقد عرفت الأمم المتحدة البطالة الدورية أنها " نتيجة من نتائج فشل الطلب الإقتصادي بسبب تغيرات في مستويات النشاط خلال فترة معينة ".[1]

أما البطالة الإحتكاكية فهي بطالة تحدث بسببالحراك المهني، وتنشأ نتيجة نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل أو لدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل ويمكن ادخال هذا النوع في تلك التي أشارت إليها الأمم المتحدة وهي الخاصة بعجز الطلب الكلي للعمل على الإستفادة من العرض المتاح وتتمثل البطالة الإحتكاكية في أن الباحث عن العمل ينتقل من منطقة إلى أخرى.

وبالنسبة للبطالة الهيكلية وتسمى في مراجع أخرى البطالة الفنية وأسبابها كثيرة منها التغير في هيكل الطلب على المنتجات فيترتب عليه تغير في هيكل العمالة المستخدمة أو ادخال تطور فني معين في أعداد المكلفين بأداء العمل مما يؤدي إلى توفير الأعداد الزائدة من العمالة أو بسبب انتقال الصناعة من مكان لآخر، فقد لا يستجيب العمال لهذا الإنتقال فيتعطلون عن العمل.

وهناك البطالة الموسمية أو العرضية وهي بطالة تحدث خلال موسم معين، أو بعد انتهاء عمل عرضي معين مثلما يحدث في المزارع الموسمية، إذ ينقطع العمل بجني المحصول.

وقد حدد الديوان الوني للإحصائيات (ONS) شكل البطالة بناءا عن القرار المتعلق بالإحصائيات للسكان النشيطين والعمل والبطالة والنقص في استغلال اليد

---

[1] خالد الزواوي، مرجع سابق، ص. 16.

العاملة والذي صدق عليه في المؤتمر الدولي للإحصائي العمل في أكتوبر 1982 بجنيف على اعتبار البطالة هـ ـي[1]:

1)- يشمل البطالون الأشخاص الذين تجاوزوا سنا معينا خلال الفترة المرجعية وكانوا :

- بدون عمل أي لا يتوفرون على عمل مأجور أو غير مأجور.
- مستعدين لعمل مأجور أو غير مأجور.
- باحثين عن العمل وتتضمن الإجراءات الخاصة بالتسجيل في مكتب التوظيف العام أو الخاص، القيام بالإجراءات لدى المستخدمين، القيام بالترشيح في أماكن العمل، وفي المزارع أو أمام أبواب المصانع، حيث يتم توظيف العما عادة.

2)- الأشخاص الغائبين مؤقتا عن عملهم، ولا تربطهم علاقة رسمية لعملهم وكانوا مستعدين للعمل والباحثين عنه.

3)- إن الطلبة والأشخاص القائمين بالأشغال المنزلية والأشخاص الأخرى والملتزمين بنشاطات غير اقتصادية، يعتبرون بطالين شأنهم شأن الفئات الأخرى من البطالة وقد نشر نفس الديوان أرقام متعلقة بالبطالة حيث وصلت نهاية 2006 إلى 1240800 شخص أي ما يعادل 12,03% في حين كانت تقدر نهاية 2000 بـ حوالي 3 مليون شخص أي ما يعادل 30% من إجمالي السكان أي بفارق 15,3% ما بين 2000 و2005. [1]

---

[1] الديوان الوطني للإحصائيات : معطيات احصائية " النشاط والعمل والبطالة في الفصل الرابع من سنة 2006 "، ص. 07.

[2] Conseil National Economique et Social, Agences privées de l'emploi en Algerie « Régrission du chômage », 2007.

جدول : يوضح نسبة البطالة حسب الجنس والمكان بالنسبة المئويـة %

	2001			2005		
	في المجموع %	أنثى %	ذكر %	في المجموع %	أنثى %	ذكر %
البطالة في المدن	62,2	81,6	58,3	57,6	71,6	54,7
البطالة في الريف	37,8	19,0	41,7	42,4	28,4	45,3
المجموع الإجمالي %100	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
مجموع البطالين في المدن والأرياف	100.0	17,3	82,7	100	17,3	82,7

Rapport National sur le Développement Humain 2006.

وعلى هذا الأساس يمكن أن نقول بأن مقدرة الإقتصاد الوطني والمؤسسات الإنتاجية على المنافسة تعتمد أساسا على قدرتها على التكيف مع متغيرات السوق، ويعتبر العنصر البشري من عوامل الإنتاج الصلبة والحقيقية وهل نخاص بالقول أن الإستثمار الحقيقي هو رأس المال البشري (الإنسان)، وكذلك فإن التقدم الإقتصادي والإجتماعي في أي مجتمع يعتمد إلى درجة كبيرة على الإستخدام الفعال للقوى البشرية المتوفرة لديه، وإعادة تأهيل الطاقات المتعطلة في القطاعات الإنتاجية المختلفة، والتوافق بين سياسات التعليم واحتياجات التنمية وسوق العمل، كما اتخذت اجراءات فيها يحصل هيكلة أجهزة التشغيل لتعطي قدرا من الإستقلالية وحرية الحركة، كما عملت على تحسين نظم معلومات سوق العمل لتجعل من أجهزة التشغيل مرصدا لمتابعة التطورات، ومصدرا للمعلومات التي تنبني عليها الخطط والبرامج والسياسات.

- التدخل المباشر لخلق فرص عمل أو المحافظة على القائم منها.

- تشجيع التشغيل الفردي وإقامة المنشآت الصغرى والحرفية وذلك بدعم من صناديق الشتغيل.
- التخفيف من الأعباء الإجتماعية التي يتحملها أصحاب الأعمال، من أجل تشجيعهم على خلق فرص عمل إضافية.[1]

ب)- مشكـل الفقـــر :

إن دراسة ظاهرة الفقر أصبحت مثيرة للقلق لتزايد حدة انتشارها وتسببها في العديد من الآفات الأخرى، إن الفقر ينتشر في المناطق الريفية أكثر منه في المناطق الحضرية وتنعكس بشكل عام في الخدمات الإجتماعية المقدمة، مثل قلة المياه الصالحة للشرب وقلة خدمات البطاقة الصحية، وارتفاع معدلات الأمية غير أن تحديد تعريف دقيق لهذه الظاهرة قد لاقى صعوبات واختلفت وسنركز على ما يلي :

- تعريف روبرت مكنمار : ويعرف الفقر على أنه : " تلك الأحوال المعيشية التي تكون نتيجة سوء التغذية والجهل والمرض والقذارة وارتفاع وفيات الأطفال، وقصر العمر الإفتراضي، مما يجعلها أدنى من المستوى المعهود للحياة اللاحقة "[1] وفيه يركز على دور المؤشرات الإجتماعية التي تدلنا على الفقر.
- تعريف علي وهب : وعلى حد تعبيره فالفقر " يعني الحرمان على أشده بحيث لا يمكن الحصول على الحاجيات الأساسية العيش إلا نادرا وهذا لا يتجاوز الحد الأدنى للبقاء على الحياة "[1]، ويركز هذا التعريف على الحاجيات الإساسية لضمان العيش وهو الأكل والشرب، والمأوى ويستبعد الحاجات الأخرى.
- تعريف تونسند ويعرف الفقر : " يمكن اعتبار أفراد أو أسر أو مجموعات من السكان في حالة فقر حين تعوزهم الموارد اللازمة للحصول على التغذية النموذجية، المشاركة في الأنشطة والتمتع بظروف حياة وتسهيلات تكون عادة مشجعة على الأقل في نطاق واسع وموافق عليها في المجتمعات التي ينتمون إليها،

---

[1] علي العوني : " الأقطار العربية في مواجهة تحديات التشغيل خلال التسعينات "، مجلة العمل والتنمية، العدد 10، د س ن.

[2] ألن ب. درنتج، ترجمة : محمد صابر : " الفقر والبيئة الحد من دوامة الفقر "، القاهرة : الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1991، ص. 10.

[3] علي وهب:" خصائص الفقر والأزمات الإقتصادية في العالم الثالث "،بيروت: دار الفكر اللبناني،1996،ص. 140.

وتكون مواردهم منخفضة بالنسبة للموارد التي تحددها المتوسط الفردي أو العائلي، لدرجة أنهم ينقصون من أنماط الحياة العادية، ومن التقاليد والأنشطة ".[1]

ونستخلص أن الفقر ظاهرة نسبية وليست مطلقة وأن قياسه لا يتوقف على الظروف المادية للسكان، بل كذلك على ظروفهم المعيشية سواء الثقافية أو الإجتماعية.

ويرى العديد من الإقتصاديين والإجتماعيين، أنه من المفيد عند اجراء تحديد للفقراء الواجب رعايتهم الإحتكام إلى معيار حقيقي يستند عليه لتحديد خط الفقر في المجتمع لمعرفة ما يجب القيام به لإشباع احتياجاتهم عن طريق إعطاء الأولوية لتلك الإحتياجات، وعلى هذا الأساس يأتي الفقر كمشكلة ذات امتدادات في المجتمع لها عواقبها الوخيمة ويقف على رأس قائمة التحديات الإقتصادية التي تواجه أي بلد، ولم تنقطع الإجراءات والسياسات الإقتصادية التي تواجه أي بلد في الحد من زيادة عدد الفقراء، ويعد الفقر المعادل الموضوعي لمشكلة الجوع التي سادت كمصطلح والواجب على الحكومات اتخاذ اجراءات جديدة للحد من التزايد المتواصل لنسبة الفقر، من خلال إعطاء الأولوية لتحسين الدخل، ومعيشة المواطنين البسطاء وتخصص نفقات إضافية للشرائح الضعيفة (المعوقين، الشيخوخة، المرأة المطلقة... إلخ)، والفقر كما حدده البنك الدولي هو علم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة والفقر ليس من مشاكله عدم المساواة ولابد من التأكيد على التفرقة بينهما ففي حين أن مفهوم الفقر ينصرف إلى المستوى المطلق لمعيشة جزء من السكان وهم الفقراء فإن مفهوم عدم المساواة ينصرف إلى المستوى النسبي للمعيشة داخل المجتمع بأسره، وعلما بأن تخفيض الفقر في دولة ما وفي لحظة ما يتحدد بمعدل نمو دخل السكان في المتوسط وبالتغير في توزيع الدخل.[2]

إن الفقر يرتبط ارتباطا وثيقا بالبطالة ويؤدي إلى مفاقمة التحديات الإنمائية التي تواجهها الدولة، كما أن الإفتقار إلى فرص التمكين من أسباب القوية، والقدرة على الحصول على الخدمات الإجتماعية أدى إلى المزيد من تفاقم الفقر[1] وتعتبر ظارهة

---

[1] المجلس الإقتصادي والإجتماعي، الجزائر، مشروع التقرير التمهيدي حول الإنعكاسات الإقتصادية والإجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، دورة 12، 1998، ص. 98.

[2] http : // www. forum. A3J. com.

[1] http://www.annaba.org

الفقر واحدة من أبرز القضايا والتحديات التي تتصدر قائمة المشكلات الملحة التي جعلت الحكومة الجزائرية تدعو إلى إعطائها الأولوية. إذ تخصص الجزائر 8,7% من ميزانيتها للتحويلات الإجتماعية بما قدر خلال الخمس سنوات الأخيرة بـ 25 مليار دولار ويبقى التضارب في نسبة اعداد الفقراء متداولة في الساحة من خلال تصريحات مسؤولين في الحكومة وتقارير المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي والمركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية ومختلف الأوساط السياسية والنقابية، تؤكد عدم وجود معايير واضحة للقياس الإجتماعي، وهذا ما جعل برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبنك العالمي يضعها في خانة البلدان الفقيرة، وبالرغم من التحسن في الوضعية المالية التي بلغ فيها احتياطي الصرف 80,1 مليار دولار عام 2006، إلا أن الجزائر تواجه مشكل التوزيع غير المتكافئ في الدخل الوطني وصنف مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة لسنة 2005 الجزائر في المركز 103 من بين 173 بلدا.

أما * روبارت مالتس ومبررا للنظام الليبرالي الذي يستمد أسسه من هذا النظام الطبيعي فإنه قد اعتبر أن الثروة يمكنها أن تنمو دائما دون تحسين لوضعية كل فرد من الأفراد، ويعود سبب ذلك إلى أن النمو الديمغرافي يفوق في رأيه نمو الموارد الغذائية لتلبية الحاجيات الغذائية إذن الفقر حسب مالتوس ليس سوى نتائج السابق بين معدلات النمو السكان ومعدلات تزايد وسائل العيش لذا فإن أي جهد لتحسين الظروف الإجتماعية لا جدوى منه، وذلك لأنه ليس من شأنه سوى إزالة العائق الرئيسي لنمو السكان، أي ضرورة تحمل كل شخص نتائج غفلته وحسبه فإن النظام الليبرالي كفيل بتحسين أوضاع فئة من الناس وذلك لأنه يؤدي إلى الحد من النمو الديموغرافي[2].

أما البعض الآخر فقد ذهب إلى اعتبار الفقر وانتشاره ضروريا، إذ أن النظام الرأسمالي لا يمكن أن يتطور دون ذلك، إن وجود مجتمعات فقيرة من شأنه إذن أن يسمح بتحقيق التطور والإزدهار إن وجود مثل هذه المجتمعات إنما هي بالنسبة دافيد ريكاردو* حافزا أساسيا للنمو الإقتصادي وثراء الأمم إذ كلما كان لأمة فقراء

---

* ولد روبارت مالتس 1766 وقد مضى العهد الأول من حياته في فترة تميزت بالاضطراب والثورة وفي عام 1798 ظهر كتابه محاولة في مبدأ السكان وكان له أكبر الأثر في صياغة ريكاردو والنظرية في التوزيع، توفي عام 1836.

[2] السيد عبد المولى، أصول الإقتصاد، مصر: دار الفكر العربي، 1977، ص.132.

أكثر، ما كان في مقدورها الإثراء، وكلما كان الأجر لا يشكل عائقا للسير الطبيعي للمجتمع، كلما استفادت أية أمة.

أما كارل ماركس** وعلى عكس الطروحات الطبيعية، والتي تتميز بنوع من الحتمية فإنه يعتبر أن تفقير وبلترة العمال Prolétarisation ليس سوى تعبير عن تراكم رأس المال، إذ أن هناك ارتباطا وثيقا بين تراكم رأس المال هذا وانتشار الفقر والبؤس، إن أشكال الفقر إذن هي تعبير عن التناقضات الرأسمالية.[1]

إذن إن ظاهرة الفقر ليست بهذه البساطة ولا ترتبط بأية آلية ميكانيكية مثلما توحي به تعاليم الليبرالية، كما أنها ليست أحادية البعد، إنها ظاهرة معقدة ومتعددة الجوانب المتصلة بالحياة الإجتماعية والوجد الإنساني، والتي تشكل عائقا حقيقيا، أمام الأفراد والعائلات لتحسين ظروف وجودهم، إن الطروحات الأحادية البعد والقائمة على معايير اقتصادية بحتة أبعد من أن تدرك وتلم بمختلف جوانب ظاهرة الفقر.

وقد كشفت الدراسات التي أعدها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية بطلب من وزارة التشغيل والتضامن الوطني حول أحوال معيشة السكان وقياس الفقر في الجزائر إلى تراجع نسبة الفقر إلى أقل من 6% غير أن تقارير المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي تؤكد على أن نسبة الفقر بلغت 23%، أما الرئيس السابق أحمد أويحي فقد أعطى نسبة 17% خلال سنة 2005.

فيما أشار تقرير الديوان الوطني للإحصاء إلى أن ثلث العائلات الجزائرية فقيرة و45% من الأجراء يعيشون تحت الحد الأدنى للفقر، و50% من الفلاحين أرباب أسر فقيرة، و60% من أرباب العائلات أميون، إلى جانب نزوح 1,6 مليون مواطن من الأرياف إلى المدن، ولعل كل هذه المؤشرات والأرقام توحي لنا بالإقصاء الذي تعانيه فئة من المجتمع وهم ذوي الدخل الضعيف (الفقراء) وخاصة إذا تعلق الأمر بفئة تتمركز في مناطق معزولة إن الفقر ينطوي على الإقتصاد من الوصول إلى السلع والخدمات وأسواق العمل والأرض والقروض والأصول الأخرى، بل والإقتصاء من

---

* دافيد ريكاردو (1972-1823) اقتصادي انكليزي قدم شكلا منهجيا وكلاسيكي لعلم الاقتصاد كان أهل الشخصيات في تطوير النظرية الاقتصادية، ينحدر من أسرة عبرية (اليهود) الذين كانوا قد فروا على هولندا في أوائل القرن 18م اشتغل في مهنة السمسرة، أهم أعماله مبادئ الاقتصاد السياسي ونظام الضرائب.

** كارل ماركس (1818-1883) هو من الاشتراكية العلمية أهم كتاباته رأس المال الذي صدر عام 1876.

[1] بشير معطيب : " إشكالية الفقر في الجزائر "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2005، ص. 4.

ممارسة حقوق المواطنة، إن الإقصاء ليس بظاهرة اقتصادية أو سياسية فحسب، ولكنه فقدان التضامن الإجتماعي وتمزق النسيج الإجتماعي، إن مفهوم الإقتصاد وإن قورن بالفقر واللامساواة أو التمايز أو بالطبقة الدنيا، فإنه يعتبر عنه بمفاهيم أخرى مختلفة مثل عدم التكيف الإجتماعي والتهميش والإنعزال، الإستلاب والعوز.

وقد تختلف مميزات الفقر بإختلاف المنطقة فمشكلة الفقر في الريف ليست وليدة اليوم ولكنها ازدادت تفاقما نتيجة تزايد اليد العاملة، ويبقى النظام العقاري (نظام الملكية) السبب الرئيسي لوجود الفقر واستمراره، إلا أن الأمر لا يقتصر على ذلك فالوصول إلى المرافق العامة والخدمات الإجتماعية وظروف التغذية وبصفة خاصة إشكالية الأمن الغذائي، ونوعية الحياة وظروف السكن وغيرها عوامل تزيد من تعقيد ظروف حياة السكان في الريف، وتشير الدراسة الوطنية أن 70% من الفقراء يعيشون في المناطق الريفية مقابل 20% سنة 1995 و61% منهم أميون.[1]

وجاء في الدراسة التي أعدتها الندوة الوطنية حول الفقر أن السكان الأكثر فقرا والمعرضين أكثر من غيرهم لظاهرة الفقر هم أساسا صغار الفلاحين والمربين والعمال والموسميون، وكذا الأسر التي تعيلها المرأة.[2]

إن ظاهرة الفقر معقدة ومتشعبة، ورغم هذه الصعوبات التي تكتنف مفهوم الفقر، والذي يتعدد بتعدد الفقراء أنفسهم، فإن المختصين قد اتفقوا على أن مفهوم الفقر في الجزائر إنما يمثل " قصور الإستهلاك الغذائي كما ونوعا وتلبية متوسط الحاجات الإجماعية الإساسية " إن هذا النوع من الفقر إنما يميز الفقر المطلق، ولكن إذا أخذنا عامل المحيط الإجتماعي بعين الإعتبار فإن السمة الغالبة هي الفقر النسبي، وقد حدد البنك العالمي 20 جانفي 1999 عتبات ثلاثة مختلفة للفقر في الجزائر وذلك لسنوات 1988 1995 عتبة فقر أقصى وتعبر عن مجموع المبالغ الضرورية لتلبية الحاجات الغذائية الدنيا، أي ما يعادل 2100 حريرة في اليوم ولكل شخص، والمعادلة لمقدار 10.943 دج سنويا وبناءا على المعايير التي اعتمدت في الجزائر فإن ظاهرة الفقر تتخذ أشكالا مختلفة وهي :

---

[1] الدراسة الوطنية لقياس مستويات المعيشة للعائلات 1995 (ONS).
[2] الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر والإقصاء، قصر الأمم نادي الصنوبر 28-29-30 أكتوبر 2000.

1)- الفقر المطلق الأقصى.

2)- الفقر ذو المستوى الأقل.

3)- الفقر ذو المستوى الأعلى (الفقر الهيكلي).

عتبـات الفقـر خلال الفتـرة : 1988-1995

عتبات الفقر	1988			1995		
	حضري	**ريفي**	**وطني**	**حضري**	**ريفي**	**وطني**
عتبة الفقر الغذائي	2181	2165	2172	10991	10895	10943
عتبة الفقر الأدنى	2771	2809	2791	14706	14946	14827
عتبة الفقر الأقصى	3158	3265	3215	17666	18709	18191

المصدر : تقديرات البنك العالمي حسب الديوان الوطني للإحصائيات 1988-1995 الوحدة، بالدينار الواحد سنويا.

تقديرات الفقر خلال الفترة 1988-1995 :

الوحدة : %

المؤشـ ـر	1988			1995		
المؤشر الرقمي (%)	**حضري**	**ريفي**	**وطني**	**حضري**	**ريفي**	**وطني**
الفقـ ـر الأقصـ ـى	1,9	5,2	3,6	3,6	7,8	5,7
أكثـ ـر فقـ ـ ـرا	4,8	11	8,1	8,9	19,3	14,1
فقـ ـ ـراء	7,3	16,6	12,2	14,7	30,3	22,6

الديوان الوطني للاحصاء1995

وقد قام الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) بالقيام بتحقيق حول مستويات المعيشة سنة 1995 وقد ركز على حدود ثلاثة للفقر:

1/- الحد الأقصى للفقر أو حد الفقر الغذائـــي :

وقد اعتمد عليه كمرجعية على سلة المواد الغذائية الأساسية، وقد قدرت القيمة النقدية بـ 2172 دج للفرد الواحد سنة 1988، أما في سنة 1995 فقد ارتفعت هذه القيمة إلى 10.943 دج للشخص الواحد سنويا، وقد سمح تطبيق هذا الحد بتقييم أثر الفقر بنسبة 3,6% من السكان في سنة 1988 أي ما يعادل 849.900 شخص، وبنسبة 5,7% في سنة 1995 أي ما يعادل 1.611.400 فقير.[1]

2/- حد الفقـر الأدنـــى :

ويتم الحصول على هذا النوع من الحدود وبذلك بزيادة في حد الفقر الغذائي والذي يتطابق والنفقات الأخرى غير الغذائية، " أولئك الذين لهم إمكانية لتلبية حاجاتهم الغذائية فقط " ويترتب على ذلك أن الأشخاص الذين يتميزون بمستوى استهلاك أقل من هذا الحد يعتبرون أكثر فقرا وقد قدرت هذه القيمة 2.791 دج للشخص الواحد سنويا في سنة 1988 ثم بقيمة 14.827 دج في سنة 1995 وعلى ضوء هذا يتبين أن عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت هذا الحد يقدر بـ 3.986.200 شخص في سنة 1995 أ يما يعادل 1,4% من إجمالي السكان.[1]

3/- حد الفقر الأعلـــى :

إن ما يميز هذا الحد هو أنه يتضمن مستوى نفقات جد مرتفع للمواد الغذائية، مقارنة بسابقيه، إذ يقدر بقيمة 3.215 دج للشخص الواحد في 1988 و18.191 دج في 1995 عدد الأشخاص الذين مسهم الفقر أي 2.850.000 في 1988 وهو ما يعادل 12% من إجمالي السكان و 6.360.000 شخص في سنة 1995، أي ما يعادل 22,6% فيما قدرت الحصيلة في نهاية 2005 حسب مندوب التخطيط لدى رئاسة الحكومة بـ 5,6 بالمائة، وأشار إلى أن مؤشر الأسعار عند الإستهلاك قد بلغ نسبة ارتفاع 2,5 بالمائة كما كان عليه سنة 2005، بزيادة نقطة واحدة.[2]

---

[1] لقد ذكر البنك العالمي أن هناك 4,5 مليون فقير في الجزائر 1985 وهو ما يعادل 22,1% من مجموع السكان.

[1] مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية 1998، المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي 1990.

[2] الخبر اليومي : " 5,6 % من الجزائريين يعيشون تحت عتبة الفقر "، العدد 5136، 6 أكتوبر 2007، ص. 2.

ونظرا لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر أصبحت الدولة الجزائرية تعطي اهتمامها المتزايد وقد صعدت إلى قمة جداول أعمال لدى صانع السياسة والجهات المعنية ونظرا لإدراكها العميق بالأثر الذي ستحدثه التفاوتات الإجتماعية لذلك عمدت على صعيد السياسة الإجتماعية عن طريق إعادة توزيع الدخل بواسطة ميزانية الدولة ومنظومة الضمان الإجتماعي، حيث بلغت النفقات الإجتماعية وصناديق الضمان الإجتماعي 375 مليار دينار سنة 1998 أي بنسبة 13% من الناتج الداخلي الخام مع تخصيص منح التمدرس للأطفال المعوزين وكذا حافلات للنقل المدرسي وتخصيصها للبلديات الأكثر فقرا في المناطق الريفية وقد بلغ عدد التلاميذ المحتاجين 2,1 مليون تلميذ في السنة الدراسية 2000/ 2001، كما تقدر الميزانية المخصصة للطب المدرسي 631 مليون دج.

تقديم الأدوية بالمجان للمرضى المزمنون والمحرومون حيث بلغت عدد البطاقة الموزعة 32195 بطاقة سنة 2000.

المنح الجزافية للتضامن وتعطى هذه المنحة إلى فئة الأشخاص غير العاملين وبدون دخل، وللأشخاص الذين لا يمكن ادماجهم في سوق العمل كالمرضى، المعوقين وتقدر بـ 900 دج شهريا ويضاف إليها 120 دج عن كل شخص متكفل به.

برامج المساعدة على التشغيل عن طريق الوكالات التي تعنى بإدماج الشباب.

تستفيد المناطق الريفية سنويا من برنامج لمساعدة 40.000 أسرة في مجال السكن الريفي تحدد هذه المساعدة بمبلغ 200.000 دج بالنسبة لبناء مسكن جديد و120.000 دج بالنسبة لتوسيع المسكن أو ترميمه.[1]

ويمكن أن نخلص القول أن ظاهرة الفقر في ازدياد مستمر في المناطق الريفية والتي تزحق حتى للطبقة المتوسطة الدخل بسبب ارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن البسيط، هذا ما جعل الدولة تدق ناقوس الخطر لتضع مكافحة الفقر من الأولويات الأساسية ضمن سياستها الذي أضحى يهدد كل فئات المجتمع بأكمله.

---

[1] بوعدوية سليمة : " ظاهرة الفقر وانتشارها في الجزائر "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2003، ص. 112-113.

الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر والإقصـاء 2001-2005 :

يعتبر تخفيف الفقر والإقتصاد في الجزائر عملية طويلة المدى وهي تتطلب نمطا جديدا للتنمية الإجتماعية تدمج تماما القدرات الإنتاجية للفئات الفقيرة التي تحظى بمساعدة المؤسسات المناسبة.

إن الإستقرار الإقتصادي والمالي الكلي وتسارع مسار التحول نحو الإقتصاد السوق وعولمة الإقتصاديات ومواصلة الإصلاحات الهيكلية ضرورية لإنعاش المؤسسات في الجزائر، لكنها غير قادرة لوحدها لدعم النمو والحفاظ على الإستقرار والتماسك الإجتماعيين بشكل دائم.

إن مفهوم التضامن الوطني الذي يعد أحد مقومات المجتمع بالجزائر يجني تثمينه لكي يصبح حج رالزاوية لمحاربة الفقر والإقصاء،ولذاك وجب انتهاج مسعيين[1]

- رفع موارد الفئات الفقيرة إلى أقصى درجة.
- وضع إطار مؤسساتي ملائم، ومن الأهمية بمكان اتخاذ الإجراءات للدعم قصد تحسين الظروف العيشية في المناطق الريفية، لاسيما بالنسبة للفئات الفقيرة، وتعزيز مصادر التمويل وتنويعها من أجل تحسين الإنتاجية وتطوير المؤسسات والأنشطة المنزلية لأن التنمية الريفية المنسجمة جوهر التنمية الإجتماعية وذلك عن طريق وضع استراتيجيات وطنية شاملة وهي على التوالي :
- ترقية المؤسسات بمشاركة الفئات الفقيرة وهذا عن طريق استقرار اقتصادي كلي ومالي يدمج قدرات الفقراء.
- الإصلاحات الخاصة بالقطاع المالي واتاحة القروض للفئات الفقيرة عن طريق عصرنة المنظومة المالية، وتسهيل آليات الحصول على الخدمات المالية الخاصة بالمشاريع المصغرة.
- تطوير القطاع الخاص لصالح الفقراء.
- تطوير قطاع الفلاحة خاصة في المناطق التي لم تحظ بالإهتمام عن طريق تكييف الزراعات مع الظروف، احترام المقاييس التقنية والتكنولوجيا.

---

[1] الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر وا'صاء، ص. 57.

- التنمية الريفية عن طريق المشاركة : وهذا بإشراك المجموعات ومنحها الوسائل التي تسمح لها بإعداد برامج التنمية الريفية وتنفيذها في مختلف المناطق ذات القدرات العالية، تعزيز المنشآت القاعدية والمؤسسات والخدمات.
- إقامة شبكات للتنمية الريفية مع تمثيل جميع الأطراف المعنية قصد ارشاد ومساعدة المؤسسات الإدارية المحلية وغيرها في اعداد وإنجاز مشاريع التنمية المشتركة.
- إنشاء أقطاب للتنمية الريفية مجهزة بالإمكانيات والأنشطة الإقتصادية الواسعة.
- منح القروض للمؤسسات المصغرة ذات الأنشطة التي تدر مداخيل.

- التنمية البشريـــة : بالتخفيف من حدة العنف في المجتمع وبرد الإعتبار لضحايا الإرهاب وادماج المعوقين في المجتمع وكذا المستوى التعليمي والظروف الصحية للأسر الريفية تقليص نسبة التسرب المدرسي، تقديم منح مدرسية للفقراء، إنشاء مراكز للعلاج الأولى الجواري في المناطق المعزولة وكذا وحدات العلاج المدرسي.

- الجنـــس : المساهمة في تحقيق توازن ملائم بين الجنسين في جميع مستويات الحياة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية عن طريق تشجيع تمدرس البنت، محو الأمية عند النساء، إنعاش الأنشطة الرامية إلى ترقية المرأة الريفية محاربة العنف والتمييز الممارس ضد النساء بغية الحفاظ على استقرار الأسرة.

- تطوير سوق العمل عن طريق تشجيع الإستثمارات في القطاعات ذات الكثافة العالية لليد العاملة.

- تطوير السكن لصالح الفئات الفقيرة وتحسين نوعية السكن في المناطق الريفية.

- استمرارية المبادرات ومشاريع التنمية عن طريق ترقية الديمومة المالية والإقتصادية والبيئية والمؤسساتية لجميع المشاريع.

- برنامج المساعدة الإجتماعية وشبكات حماية الفئات الهشة وهذا بإعداد تصور للبرامج الشبكة الإجتماعية وتنفيذها قصد التوصل إلى منهجية أكثر دقة التي ترمي إلى التخفيف من الفقر المطلق والهيكلي.

- اعتماد اجراءات مؤسساتية وتنظيمية قصد تسهيل ادماج الفئات الفقيرة وضمان حماية مصالح الفئات المقصيين.

هذا الوضع المزري ولد مشكل آخر وهو الأمية وضعف مستوى التعليم التي تعكس آثارها على امكانيات التنمية ومعدات التي يمكن تحقيقها في هذا المجال، والواقع أن هناك ثمة ارتباط بين نسبة الأمية والمستوى المادي والحضاري الذي يعيش فيه المجتمع والملاحظ أن نسبة الأمية كبيرة ومن هنا يتضح مدى علاقة الأمية بعمليات التنمية الشاملة المتكاملة، في محاولة مواجهة مطالب الحياة المتزايدة فالأرض مثلا تستخدم فيها البذور المنتقاة وطريقة للسقي ومعالجة الأمراض التي قد تظهر على المنتوج ويتطلب هذا من الفلاح نوع من الثقافة وهنا يحدث الإصطدام وفي حالة غياب التعليم تتحدد قدرة العامل على استخدام أدوات الإنتاج وتؤدي إلى عدم اتباع الكثير من القواعد والتعليمات الخاصة بإستعمال الآلات وفي مجال التوازن الإجتماعي نجد أن التعليم يخفف من حدة التوتر والصراع الإجتماعي لأنه يقلل من فرص التباين بين الأفراد ويضعف من أثر الميزان، وعندما نتحدث عن ولاية تيبازة في هذا الإطار فنجد على سبيل المثال أن بلدية بني ميلك الواقعة على نحو 17 كلم جنوب بلدية الداموس بلغت فيها نسبة الأمية أكثر من سبعين بالمائة، ووصلت في بعض القرى مائة بالمائة وهذا نظرا للعزلة وموقعها الجغرافي الصعب المتميز بصعوبة المسالك وافتقارها لوسائل المواصلات كما أن الفقر الذي تعيشه أغلب الأسر المقيمة عبر الأقاليم الريفية أجبرت بعض الأولياء على توقيف أبناءهم عن الدراسة وعلى سبيل المثال وبدوار شولت توجد مدرسة ابتدائية بها قسمان الأول يزاول فيه تلاميذ السنوات الأولى والثانية الثالثة، في حين يزاول في القسم الآخر تلاميذ السنة الرابعة والخامسة والسادسة وهو ما سبب الضغط[1]، وهو ما جعل نسبة الرسوب كبيرة والعملية التربوية غير مجدية الأمر الذي أدى بعدد كبير من الأطفال إلى الدخول إلى عالم الشغل مع أولياءهم أو خيار رعي الأغنام وفي كلتا الحالتين، مؤشر على أن الأمية مازالت متفشية بهذه المناطق المعزولة فكيف للعملية التنموية أن تكون في ظل هذا الوضع البائس ؟ وأي تطور ورقي للريف مع وجود أعداد هائلة ليست قادرة على كسب لقمة العيش.

[1] الخبر اليومي : " بني ميلك بتيبازة، أطفال استبدلوا المحافظ بعصي الرعي " العدد 4666 بتاريخ 3 أفريل 2006م، ص. 14.

II- الرهانات التي توليها الدولة للعالم الريفـــي :

1- دور المنظمات الشعبيـة والتعاونيـة في التنميـة الريفيـة :

إن نجاح برامج التنمية الريفية يعتمد إلى حد كبير على مدى فاعلية المنظمات الشعبية من جميعات ومؤسسات بإعتبارها الوعاء الأساسي لتعبئة وتنظيم الجهود البشرية لتستفيد خطط وبرامج التنمية، إن إنشاء المنظمات هذه بأنواعها وخاصة الجمعيات الزراعية، وجمعيات تنمية المجتمع المحلي، ونقابات العمال الزراعيين مع التأكيد على شعبية وديموقراطية هذه المنظمات في مكوناتها من القاعدة إلى القمة واعطاءها دورها الأصيل في وضع وتنفيذ خطط وبرامج التنمية الريفية ومساعدة الدولة لها دون ما تأثر على استقلاليتها مع حركيتها.

وضع البرامج التدريبية التي تساهم في صقل وتربية القيادات الشعبية والوعي بالأهداف الرئيسية للمجتمع ودور التنظيمات الشعبية والتعاونية في تعبئة الجماهير لتنفيذ هذه الخطط.

تحقيق التكامل والتنسيق بين المنظمات الشعبية الساعية إلى تحقيق التنمية الريفية على المستويات المختلفة داخل كل قطر.[1]

إذ تعتبر المنظمات الريفية والمقصود بها " التعاونيات الريفية التي تدار وتمول بمعرفة أعضاء وروابط المنتجين الزراعيين وعمال الريف وصناديق الإئتمان وروابط النساء والشباب من الأشكال الهامة لرأس المال الإجتماعي الريفي "[2] الذي يمكن من القيام بأعمال الجهود الذاتية الجماعية وتسيير تحقيق التنمية الريفية، ويهدف صغار المنتجين وعمال الريف والذين يعانون من نقص المدخلات وخدمات الأسواق والخدمات الحكومية إلى العمل بصورة أكثر كفاءة من خلال منظماتهم على تحسين سبل معيشتهم والقيام بأعمال أخرى وبالجهود الذاتية لتحسين مجتمعاتهم المحلية.

إن إنشاء هذه الجمعيات التي تعنى بشؤون الريف، يساعد في رفع إنتاجية العمل الزراعي بسرعة وتوفير استخدام التكتيك الحديث على نطاق واسع، وكذلك رفع مستوى صغار الفلاحين اقتصاديا واجتماعيا، إلى جانب حمايتهم من استغلال التجار

---

[1] اتحاد المهندسين الزراعيين العرب http www.Aaunion.org // :، المؤتمر الفني الدوري الثالث بغداد، 1977، " العنصر البشري ودوره في التنمية الزراعية العربية ".

[2] أبعاد التنمية المستدامة http w w w. Fao. Org // http: .(منظمة الأغذية والزراعة).

والسماسرة والوسطاء، وتكون هذه الجمعيات ذات طابع غير حكومي وذات استقلال تام بالنسبة للتسيير، إن الدور الذي يعطى لها يكون ذا أهمية إذ أنها تراقب الوضع عن قرب، وتجسد طموح أهالي الريف وذلك بإتخاذ عدة اجراءات منها.

1- تقديم الدعم الكامل لهذه الجمعيات قصد النهوض بالريف إلى مستوى أعلى.

2- إعادة الإعتبار لجمعيات الفلاحين الصغار ومربي الماشية عن طريق توفير جميع التسهيلات على مستوى البنوك لمنح القروض المصغرة، وتقديم الإرشادات الفلاحية بمعية خبراء ومهندسين زراعيين، والتكفل بتوفير البذور والأسمدة.

3- منح الشباب الفرصة للإستثمار في قطاع الزراعة في اطار برامج تشغيل الشباب.

4- العمل على تصدير منتجات القطاع إلى السوق بأسعارها الحقيقية.

5- ترقية قطاع الصناعات التقليدية وإعطاء الإهتمام لأصحاب الحرف والمهن بهذه المناطق المعزولة هذه الأعمال اليدوية التي تساهم في تحسين دخل الأسرة

6- تقديم العناية الكافية لجمعيات ترقية المرأة الريفية، والتقرب من انشغالات المرأة الماكثة بالبيت.

7- زيادة استصلاح الأراضي الواقعة بالمناطق الجبلية، ووقاية الأراضي المنحدرة بالوسائل الفنية لحفظ تربتها من الإنجراف.

تعمل الجمعيات التي تعنى بشؤون الريف بمعرفة احتياجات القرية (أو الدوار) ووضع الخطة المحلية التي تتضمن مواجهة هذه الإحتياجات وذلك بـ :

- العمل على النهوض بمستوى الحياة في القرية من النواحي الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والعمرانية والصحية، ووضع البرامج المحلية الكفيلة بإحداث النهوض المطلوب وتنفيذها.
- تنظيم الجهود لأهالي المنطقة، وايجاد الحلول الذاتية كما يصدفهم من مشكلات.
- تبني مشروع الأسر المنتجة وتدعيمه.[1]
- تحقيق التكامل الإجتماعي بين جميع السكان ومساعدة المحتاجين منهم.
- إقامة مدن ريفية صغيرة لكي تصبح هذه المدن نقاط بؤرية للتنمية الريفية وبالتالي شكلا من أشكال تحسين الظروف المعيشية ورفع مستواها[1] والتي تقوم بدورها

---

[1] عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص. 348.

بإنتخاب ممثلا لها حتى يطرح انشغال ساكنيها لدى السلطات المحلية كما هو معمول به في المدن حيث يوجد ممثلي لجان الأحياء.

2- دور المرأة في التنمية الريفيـ ـة :

إن طبيعة الظروف الإجتماعية والسياسية التي تمر بها المرأة الريفية حددت من عطائها الكبير، وحالت دون اسهامها الكامل في عملية التنمية عبر المستويات المختلفة إلا أن الوقت قد حان لأن منهم المرأة اسهاما كاملا في عملية التنمية الريفية عن طريق :

1- زيادة الإهتمام بتعليم المرأة حيث لا تزال نسبة تعليم الإناث أقل من الذكور وكذلك توجيه برامج محو الأمية لنساء مع الأخذ بعين الإعتبار أوقات عمل المرأة والتقاليد الإجتماعية في الريف.

2- العمل على وضع قوانين وتشريعات التي تساعد على حركة مساواتها بالرجل في الحقوق الإقتصادية تحت ظروف العمل الواحد.

3- تشجيع ودعم المنظمات النسائية الفلاحية والتي يمكن أن تساهم في تطوير المجتمع الريفي.

4- التركيز على البرامج والمشروعات الموجهة للمرأة الريفية بهدف زيادة مهاراتها الفنية من ناحية وتطوير ثقافتها من ناحية أخرى.

5- التوسع في إقامة مراكز لتدريب في مجال الصناعات الريفية والمنزلية التي تساهم فيها المرأة بدور رئيسي.

6- توعية المرأة بالمساهمة والمشاركة والإقتراض لمشاريع مصغرة.

7- تقديم الإستشارة والمساعدة الفنية للمرأة الريفية.

8- توفير فرص التأهيل المهني.

إن موقع المرأة الريفية لا يتحدد بقوانين سياسية واقتصادية واجتماعية فحسب لأنه تسوية الحقوق، لا تعني دائما إمكانية الإستفادة الكاملة منها، وذلك بسبب ضرورة الربط بين الدورين العائلي والمهني للمرأة، وتعتبر القوانين والعادات والتقاليد، وظروف سوق العمل عوامل للتمييز ضد المرأة، وخاصة المرأة الريفية التي تعاني

[1] http: // www.alschafa.Info.

التفاوت بين الحقوق والمسؤوليات في الحياة العائلية والمزرعة، إن الإنتقال من الإقتصاد الذاتي إلى الإقتصاد السلعي النقدي وكذلك التقدم التكنولوجي ومدى تأثيره على حجم العمل هما من أبرز النزاعات التي تميز التغيرات في الأقاليم الريفية[1]، كما أن متطلبات العمل الخارجي المعروض أضحى للقوة الذكرية (جنس الذكور) نتيجة انتشار التصنيع السريع، ونتيجة ابتعاد الرجل عن المزرعة جرت عملية تأنيث المهن الزراعة دون أن يكون للمرأة أدنى حق في اتخاذ القرارات، وتزداد معاناتها مع نقص التسهيلات والخدمات الصحية وانخفاض مستوى التعليم بالإضافة إلى زيادة عدد الأطفال في الأسرة، وبالتالي يصبح على عاتقها ممارسة بعض الحق قصد تغطية الإحتياجات الخاصة، إن الفهم لا يزال قاصرا لكل من مدى المشاكل الخاصة بدور النساء واحتمال رفع مستواهم وإمكانية الوصول والحصول على التعليم من الواضح أنه على درجة مبكرة من الأهمية، ولقد أثرت اللوائح الأممية والتشريعات الدولية حق المرأة بشكل عام والمرأة الريفية بشكل خاص في التنمية إذ تشير الجمعية العامة في قرارها 14/34 المؤرخ في 9 نوفمبر 1979 الذي أبدت فيه إعلان المبادئ وبرنامج العمل كما اعتمدهما المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية وإلى قراراتها 44/ 78 المؤرخ في 8 ديسمبر 1989 و48/ 109 المؤرخ في 20 ديسمبر 1993 و50/ 165 المؤرخ في 22 ديسمبر 1995، إذ تشير إلى ما حظيت به مشاكل المرأة الريفية من أهمية في استراتيجيات ينروبي التطليعية للنهوض بالمرأة، وكذا القرار 47/ 174 المؤرخ في 22 ديسمبر 1992، الذي رحبت فيه بإعتماد مؤتمر القمة المعني بالنهوض الإقتصادي للمرأة الريفية الذي عقد في جنيف في فيفري 1992 إذ تقر بـ[2]:

- الحاجة إلى أن تحظى المرأة الريفية في التنمية الإجتماعية والإقتصادية بما فيها رأس المال البشري وبالإعتراف والتقدير والتأمين.
- اتخاذ التدابير الملائمة والتي من شأنها تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية.

[1] http : // www. Jluo-alquds.
[2] http : // www. UN.org. (هيئة الأمم المتحدة) الجلسة 70 بتاريخ 12 ديسمبر 1997

- ادراج اهتمامات المرأة الريفية في السياسات والبرامج الإنمائية الوطنية، وبصورة خاصة عن طريق منح أولوية أعلى لمخصصات الميزانية المتصلة بمصالح المرأة الريفية.
- تعزيز الآليات الوطنية وإقامة صلات مؤسساتية فيما بين الأجهزة الحكومية في مختلف القطاعات والمنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية الريفية.
- زيادة توعية المرأة الريفية بحقوقها ودورها في التنمية السياسية والإقتصادية والإجتماعية.
- زيادة مشاركة المرأة الريفية في عملية صنع القرار على الصعيدين المحلي والوطني.
- وضع وتنقيح القوانين لضمان تمتع المرأة على قدم المساواة بإمكانية الحصول على الأرض، دون وساطة من الأقارب الذكور، لإنهاء التمييز فيما يتعلق بحقوق الملكية للأرض، ومنح المرأة حقوقا مضمونة في استغلال الأرض والتمثيل الكامل في هيئات صنع القرار التي توزع الأراضي وغيرها من أشكال الممتلكات.
- الإستثمار في الموارد البشرية التي تتمثل في المرأة الريفية وخصوصا من خلال البرامج الصحية، وبرامج محو الأمية وتدابير الدعم الإجتماعي.
- تعزيز ودعم برامج تمويل المؤسسات والبرامج الصغيرة والتعاونيات وفرص العمل الأخرى.
- توعية المرأة الريفية فيما يخص الأعمال الزراعية، وذلك بتوفير خدمة الإرشاد الزراعي.
- بحث واتباع كافة الطرق التي تساعد على زيادة دخل الأسرة الريفية ورفع مستواها الإقتصادي عن طريق تدريب جميع أفراد الأسرة على أعمال الصناعات الزراعية، وتعليم المهارات الخاصة كالحياكة والطرز وتنمية الوعي الثقافي والإجتماعي لدى المرأة الريفية حيث ترى الدكتورة سامية فهمي[1] أن الخدمات الإرشادية تساهم في تعليم وإقناع الريفيين بإمكانية وكيفية تحسين أحوالهم المعيشية وتطوير حياتهم

[1] اختيرت الدكتورة سامية فهمي رئيسة مؤتمر ينروبي للأقاليم الريفية العالمية فيما يتعلق بمشاركة المرأة في التنمية، هيئة الأمم المتحدة، فينا، النمسا.

بمجهوداتهم الشخصية وذلك بالإستخدام الحكيم للموارد الطبيعية المتاحة لهم، والمتصلة بشؤونهم الزراعية والمنزلية، بما يعود في النهاية بالنفع على الفرد والأسرة والمجتمع الريفي ككل.[2]

ويرتبط دور المرأة الريفية الإيجابي في تحقيق التنمية بمسألة تذليل الصعوبات ومواجهة التحديات التي تقلل من أهمية الدور التنموي للمرأة في إطار التهميش والإستبعاد الإجتماعي في تجذره الثقافي، إن الأساس الصلب والجوهري في تفعيل الدور التنموي للمرأة هو بناء القدرات البشرية لها، وتوسيع نطاق المشاركة الفاعلة في صنع الحياة وتحقيق النمو السوي والإيجابي للذات.[3]

3- الأولويات الإستراتيجية للزراعة والتنمية الريفيـــة :

لقد أثبتت التجارب حقيقة مفادها أن النضال من أجل زيادة الأجور وفي ظل شروط وأوضاع مجتمعات فقيرة ومتخلفة لن يتشكل في الجوهر أي تطور حقيقي في مستوى معيشتهم وحياتهم إذا لم يلازم هذا النضال المحلي الهام والمشروع اسهام فاعل وجماعي من قبل العمال والمنتجين في تحقيق التنمية الشاملة الإقتصادية والإجتماعية بشكل عام، وفي التنمية الزراعية والغذائية بشكل خاص، مع التأكيد على أخذ نصيبهم العادل والمجزي من نتائج التنمية، ومن هنا فإن الترابط العضوي بين القطاعات المختلفة للإقتصاد وشمولية التنمية يجعل الإهتمام بالقطاع الزراعي ذات أهمية وضرورة بإعتباره ركنا حيويا، ودعامة أساسية في الهيكل الإقتصادي، وكذا الأعيان بالعلاقة الجدلية والتأثير المتبادل بين الجانبين الإقتصادي والإجتماعي للتنمية وبأهمية المحتوى الطبقي والأهداف الإنسانية للتنمية وعلاقتها بالنظام الإجتماعي- السياسي السائد في المجتمع، إن جهود التنمية في الريف تستلزم تعبئة كافة الطاقات والموارد ودمج السكان رجالا ونساءا في التنمية[1]، وبذل الجهود من أجل تكثيف الإهتمام بالتنمية الريفية نظرا لما تزخر من امكانيات وموارد طبيعية القابلة للإستثمار ولهذا

---

[2] سامية محمد فهمي : " مشاركة المرأة العربية في التنمية "، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية،2002، ص 208.

[3] المركز العربي للتنمية البشرية، دور المرأة العربية في التنمية، مقاربات بحثية لأبعاد مشاركة المرأة العربية في التنمية الشاملة : ليبيا (طرابلس)، 2004، ص. 8.

[1] المعهد العربي للثقافة العالية، المديونية والأمن الغذائي في الوطن العربي " التنمية الريفية وانعكاساتها على القوى العاملة "، الجزائر : المعهد العربي للثقافة العمالية، 1991، ص. 81.

يستوجب الأمر وضع استراتيجية محكمة لإنجاح عملية التنمية في المناطق الريفية عن طريق :

- تشجيع النمو الريفي المستدام في المجالين الزراعي وغير الزراعي.
- مساندة مناخ الإستثمارات الريفية، عن طريق ربط الأسواق، وسهولة الحصول على رأس المال للإستثمار والخدمات الإستشارية في مجال الأعمال.
- تعزيز الإنتاجية الزراعية والقدرة على المنافسة عن طريق الإبتكار في البحوث الزراعية.
- الرفاهية الإجتماعية وإدارة المخاطر وتقليل أوجه الضعف، وهذا بتوفير أدوات أفضل للمزارعين لإدارة المخاطر التي يتعرضون لها والمرتبطة بتقلبات الأسعار والمناخ وكذا الإستثمار في سلع النفع العام الأساسية في المناطق الريفية، التي تساهم في تحسين مستوى الرفاهية وكذلك في زيادة القدرات الإنتاجية والإمكانات الإقتصادية المستقبلية للسكان في المناطق الريفية.
- تعزيز استدامة الموارد الطبيعية ومواجهة مشكل ندرة المياه من خلال إعداد خطط ذكية لتخزين المياه ومعالجتها، مع الأخذ بعين الإعتبار عملية التكيف مع التغيرات المناخية، وتخطيط المياه المتعدد الأهداف عند تصميم البرامج والمشروعات وتنفيذها.
- التركيز على الإدارة المتكاملة للنظم الإيكولوجية التي تتناول الغابات والأراضي والموارد الطبيعية في الوقت نفسه.
- تنويع الإنتاج الزراعي عن طريق إضافة أماكن جديد مع تفضيل المنتجات التي تتطلب مدخلات عالية من اليد العاملة.
- توسيع الأسواق الداخلية التي تعتبر عنصرا رئيسيا لتعزيز قدرة الإقتصاديات القطرية على المنافسة، وبهذه الصفة يمكن اعتبارها عناصر أساسية للتنمية من الداخل التي يراها الكثيرون محركا أساسيا للتنمية.

وبهذا استوجب الأمر ربط التنمية القرية بإطار التنمية لما يحيطها من ريف وحضر " إن فاعلية جهود التنمية وجدواها، لا تتحقق بمجرد التركيز على مستوى القرية بإمكانياتها ومواردها الطبيعية والبشرية، فإن الإستخدام الأمثل لهذه الموارد لا

يتحقق إلا بالتنسيق في استخداماتها مع موارد البيئة المحيطة ريفيا وحضريا "[1]، وعلى الرغم من تعدد مشروعات جهود التنمية الريفية واختلاف أحجامها، فقد ظلت تكاد تدور في إطار مكرر من الأفكار والحلول التقليدية، ويلاحظ أن ما حدث من ثورة تكنولوجية لم ينعكس أثره بعد على التفكير التخطيطي للتنمية الريفية، على الرغم من تحمله هذه الثورة التكنولوجية من احتمالات ضخمة للتغلب على كثير من الصعوبات والمشكلات.

أهمية المشاركة الشعبية، لأن لها تأثير فعال على عمق عمليات التنمية وثباتها استمراريتها من جانب، كما أنها تربط بين تلك الجهود وبين الإحتياجات الحقيقية للمجتمع.

الحاجة إلى نظرة مستقبلية طموحة في التنمية الريفية بالوصول إلى وضعية جديدة تستفيد على ما اكتسبناه من خبرات، وتجاوز الأساليب والحلول التقليدية وتستثمر إلى أبعد حد الأساليب والوسائل التكنولوجية الحديثة، وتنطلق بالسرعة التي تحقق التقدم وتقضي على فجوات التخلف وتتمثل مع الأهداف الإنسانية الطموحة هناك حاجة إذن إلى ما يمكن أن نسميه الأسلوب الإنطلاقي للتنمية الريفية والذي تتمثل مبادئه في :

- التكامل بين التنمية الريفية والتنمية الحضرية في إطار تنمية إقليمية.
- التخطيط البعيد المدى والنظرة المستقبلية.
- المدخل المتكامل المترابط والمتوازن بين مختلف المجالات في الحياة اجتماعيا من بشرية وديموغرافية وإدارية وتنظيمية واقتصاديا وعمرانيا.
- استخدام التكنولوجيا بأقصى ما يمكن أن توفره من أساليب ووسائل.
- تخطيط مرن لا تجمده البيروقراطية يستفيد من المتغيرات ويستوعب الجديد دعما لفاعلية العمل التنموي دون إخلال بإستمراريته.

---

[1] علي فؤاد أحمد : " علم الإجتماع الريفي "، بيروت : دار النهضة العربية، 1981، ص. 430.

وعلى المـدى البعيـد :

- إعادة النظر في الإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية لتحقيق الإستفادة القصوى بثروات مختلف المناطق وخصائصها.

وبالنظر إلى مختلف المواثيق، فإننا نجد أن سياسة التنمية الريفية بالجزائر أولت أهمية قصوى للأقاليم المعزولة، بما يمكن أن تلعبه في التنمية الشاملة حيث عهدت للقطاعات المختلفة بتحقيق[1]:

- تلبية الحاجات المحلية انطلاقا من انتاج محلي، يحسن بدوره من دخل السكان.

---

[1] محمد بوخلوف، مرجع سابق، ص. 199.

خـــاتمة

خاتمـ ـ ـة:

على ضوء ما أوردناه من خبرات أصبح المهم الوصول إلى صيغة جديدة للتنمية الريفية تستفيد مما اكتسبنا، من خبرات، تتجاوز الأساليب والحلول التقليدية، وتستثمر إلى أبعد حد الوسائل والتكنولوجيا الحديثة، وتنطلق بالتنمية بالسرعة التي تقضي على فجوات التخلف وتتوافق مع الأهداف الإنسانية الطموحة، هنا نكون بحاجة على ما نسميه بالأسلوب الانطلاقي للتنمية الريفية، الذي يرتكز في الأساس على مشاركة جميع الأفراد المكونة للمجتمع الريفي كمبدأ أساسي لإحداث التغيير الإنساني والفعال، وكذا التكامل بين الخدمات قصد تحاشي التفكك الاجتماعي عن طريق إشراك القيادات المحلية التي بدورها تتفاعل مع القيادات الفنية والمهنية قصد توجيه الأموال للبرامج التي تحقق تنمية ذات نفع عام.

لهذا كان من بين مؤشرات نجاح مشروعات التنمية في تحقيق أهدافها هو قدرتها على إعادة توزيع السكان وإحداث تغيرات على معدل الكثافة السكانية وخلق هجرة عكسية ليس فقط ما بين السكان من أصول ريفية وإنما يجذب آخرين ممن يستهويهم العمل الزراعي والحياة الريفية الذين تتوافر لديهم رؤوس الأموال وبناء على ذلك ما هي الآلات والميكانيزمات الممكن توظيفها حتى تحقق ذلك المبتغى ؟

إن التنمية الريفية إستراتيجية مخططة لتحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفريق معين من الناس ومن هنا يستلزم الأمر توفير الشروط الملائمة لحياة كريمة وآمنة عن طريق ضمان سبل العيش حتى يتمكن الفرد من المساهمة في بناء المجتمع والمنطقة التي ولد من رحمها، وحينما نقول الشروط فإننا نعني بذلك الشروط السياسية والاقتصادية والفردية والجامعية، تماشيا مع ما تدعو إليه المنظمات الدولية في إطار التنمية البشرية التي تؤكد أن الإنسان جوهر التنمية.

إن تولي الدولة ومؤسساتها الوطنية والمحلية لزمام العملية التنموية وما تستحق من امتيازات وتسهيلات لكي تكون عملية الإقلاع ناجحة، من خلال المساهمة في توفير البنيات التحتية الضرورية لكل تنمية مستقبلية، غير أننا نجد العديد من البرامج التنموية للريف بهذه المجتمعات تقف على حقيقة واقعية مفادها أن هذه البرامج لم تكن أهدافها

واضحة المعالم والحدود، بحيث تكون قادرة على الفهم الواعي للعلاقات الاجتماعية التي تربط بين سكان الريف، هذا قصد تحقيق الهدف المنشود وتحسين حالة الريف في كل المجالات، وهو ما ساهم في زيادة حجم الهجرة الريفية الحضرية التي أجمعت الدراسات المهمة على أنها متقاربة بسبب تشابه الظروف الدافعة إليها، المادية والاجتماعية والإدارية والتعليمية وغيرها، وهو ما سبب نزيفا دائما لم تستطيع الحكومات توقيفه بعد أن أخذ أبعادا متعددة وهو ما أدى إلى انخفاض ملحوظ في الإنتاج الزراعي، لأن النزيف واقع بين الفئات الشابة القادرة على العمل، الأمر الذي ساهم بصورة مباشرة في زيادة الفقر والضعف في الدخول العائلية، بالإضافة إلى تفتيت الملكية الزراعية لأسباب عديدة، إن التحول من الاقتصاد الريفي البسيط إلى الاقتصاد الحضري الاستثماري يعني في الحقيقة التحول من اقتصاد الإعاشة (تلبية حاجات الأسرة) إلى الاقتصاد النقدي الذي يسهل تعبئة المدخرات وهو ما يقود إلى تغيير عدد من مظاهر الحياة الاجتماعية وكذا فيما يتصل بالمعاملات التجارية وقد أثر كل هذا على نظرة الإنسان الريفي والعمل وارتباطه بالأرض والإقبال على الأعمال غير الزراعية.

إن التفكير في خلق مشاريع في بعض القطاعات الاقتصادية التي تمكن من استغلال ما هو متاح ومتوفر من الموارد هو من الأولويات الوطنية، لأن الريف يملك من الثروات ما قد يدفع الفرد إلى اتخاذ المبادرة وأي عمل يقدم للريف فإنه لا محالة سيخفف من حدة المعاناة لأننا لا نريد أن يزحف أبناء الريف إلى المدينة، ومن ثم إلى الفردوس والحلم المنتظر وراء البحر، والتي تخطفه زوارق الموت قبل أن تطأ قدماه تراب أوربا الحلم الجميل في نظر الكثيرين منهم.

قائمة المراجع:

1. الكتب

1- الأزرق، مغنية، ترجمة سمير كرم، نشوء الطبقات في الجزائر، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1980.

2- البيلاوي، حازم، التنمية الزراعية مع إشارة خاصة إلى البلاد العربية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1967.

3- الجوهري، عبد الهادي، التنمية الريفية المعاصرة، مصر: مكتبة النهضة العربية، 1991.

4- الهلالي، عبد الرزاق، المجتمع الريفي العربي والإصلاح الزراعي، القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، د س ن.

5- الزواوي، خالد، البطالة في الوطن العربي المشكلة...والحلول، مصر: مجموعة النيل العربية، 2004.

6- الزوي، لوجلي صالح، علم الاجتماع الريفي، ليبيا: منشورات جامعة قار يونس، 1990.

7- المحاسب، جمال، علم الاجتماع الريفي، دمشق: دار النهضة العربية، د س ن.

8- السويدي، محمد، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.

9- السيد، السيد عبد العالي، علم الاجتماع الحضري: مدخل نظري، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002.

10- القصور، صالح خليل، الهجرة الداخلية الضخ الريفي والتضخم الحضري، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2006.

11- القصير، عبد القادر، الهجرة من الريف إلى المدن، بيروت: دار النهضة العربية، 1996.

12- الشافعي، عبد المنعم، مذكرات في إحصاءات الهجرة، القاهرة: المركز الديمغرافي، 1965.

13- بوقصاص، عبد الحميد، النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
14- ب. درننج، ألن، ترجمة محمد صابر، الفقر والبيئة الحد من دوامة الفقر، القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1991.
15- باين، جيفري، ترجمة أحمد سليمان، الإسكان والتنمية المستديمة في الدول النامية، بيروت: دار الراتب الجامعية، 1996.
16- بهلول، محمد بلقاسم حسن، القطاع التقليدي في الزراعة في الجزائر، (تجديده ونظام دمجه في الثورة الزراعية)، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.
17- بومخلوف، محمد، اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ب س ن.
18- بينوت، إيف، ما هي التنمية ؟، بيروت: دار الحقيقة، 1972.
19- بن أشنهو، عبد اللطيف، الهجرة الريفية في الجزائر، الجزائر: المطبعة التجارية، ب ت ن.
20- جابر، سامية، علم الاجتماع الريفي، بيروت: دار النهضة العربية، 1991.
21- وهب، علي، خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث، بيروت: دار الفكر اللبناني، 1996.
22- حربي، محمد وعريقات، موسى، مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي، الأردن: دار الفكر، 1992.
23- مزيان، عبد المجيد، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988.
24- ميرو، أديب، التنمية وانعكاساتها على القوى العاملة، الجزائر: منشورات المعهد العربي للثقافة العالمية، 1991.
25- مختار، حمزة، دراسات في التنمية الريفية المتكاملة، مصر: مطبعة دار التأليف، د ت ن.
26- سكيف، محمد بن منجوط، ولاية تيبازة قطب هام للتنمية السياحية، كتاب وكالة الأنباء الجزائرية، الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1989.

27- عبد السميع، محمود والكاشف، علي، مجمع محلي عالمي، القاهرة: مطابع روز اليوسف، 1986.
28- عبد القادر، محمد علاء الدين، اتجاهات حديثة في التنمية، مصر: الدار الجامعية، 2000.
29- عبد الرحيم، عبد المجيد، علم الاجتماع الريفي، القاهرة: مكتبة الأنجلومصرية، 1975.
30- عبد المولى، السيد، أصول الإقتصاد، القاهرة: دار الفكر العربي، 1977.
31- فؤاد، أحمد علي، مشكلات المجتمع الريفي في العالم العربي، بيروت: دار النهضة العربية، د ت ن.
32- فؤاد، أحمد علي، وشوقي، عبد المنعم، محاضرات في التنمية الريفية، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1974.
33- فهمي، سامية، مشاركة المرأة العربية في التنمية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002.
34- قصور، عدي، مشكلات التنمية في الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1983.
35- ريحان، إبراهيم ومحمود، محمد، وآخرون، تنمية ريفية، القاهرة: الجامعة عين شمس، د ت ن.
36- رمزي، نبيل، التنمية كيف ؟ ولماذا ؟، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 1996.
37- رشوان، حسين عبد الحميد، علم الاجتماع الريفي، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2003.
38- شكري، علياء والجوهري، محمد، علم الاجتماع الريفي والحضري، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2001.
39- تأليف مجموعة من أساتذة الجامعات، دراسات في علم الاجتماع الريفي، ط2، الإسكندرية: المكتبة الجامعية، 2000.

40- تيم، عبد الجابر والخطيب، ابراهيم وآخرون، مستقبل التنمية في الوطن العربي، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 1998.
41- خاطر، أحمد مصطفى، تنمية المجتمعات المحلية (الاتجاهات المعاصرة- الاستراتيجيات- بحوث العمل وتشخيص المجتماع)، مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2005.
42- غيث، محمد عاطف، علم الاجتماع الحضري، الإسكندرية: دار الكتب الجامعية، 1972.
43- غريب، السيد وعبد المعطي، عبد الباسط، علم الاجتماع الريفي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002.
44- معجم العلوم الاجتماعية، القاهرة: الهيئة المصرية للطباعة والنشر، 1965.

2. المقالات:

أ- المجلات :

45- رضوان، داود وجبر، محمد، "مفهوم التكنولوجيا والخلفية التاريخية لتطورها ومعاناة نقلها إلى الدول النامية"، الفكر العربي، العدد 7، مارس 1979.
46- يوسف، الأمين محمد، "البحث العلمي الزراعي وتحديات الواقع العربي"، الزراعة والتنمية في الوطن العربي، العدد 02، ديسمبر 2003.
47- العوني، علي، "الأقطار العربية في مواجهة تحديات التشغيل خلال التسعينات"، العمل والتنمية، العدد 10، د ت ن.
48- المركز العربي للتنمية البشرية، "دور المرأة العربية في التنمية: مقاربات بحثية لأبعاد مشاركة المرأة في التنمية الشاملة"، ليبيا 2004.
49- التمويل والتنمية، "التعليم والتنمية"، المجلد 42، العدد 02، 2005.
50- جامعة الجزائر، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، "دور المرأة في الاقتصاد الجزائري"، العدد 12، 2005.
51- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: مديرية الإحصاء الزراعي، "الجدول الإحصائي"، العدد 05، جوان 1968.

52- مجلة المجاهد، العدد 360، 26 مارس 1967.
53- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: وزارة الفلاحة، المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي، "الإرشاد الفلاحي مفهومه وأهدافه وطرقه"، الجزائر: المطبعة الرسمية، 1995.
54- هيوز، لورنس، ترجمة نور الدين الزراري، مختارات التعاون العالمي، "التنمية الريفية حدود عالمية"، العدد 12، د م ن: مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، د ت ن.
55- المعهد العربي للتخطيط بالكويت، "ندوة التنمية الريفية في بعض الأقطار العربية"، الخرطوم، 27/26/25/24/23 أفريل 1978.
56- سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، "مفهوم وأبعاد ومحددات التنمية الريفية المتواصلة "، العدد 10، مصر، ديسمبر 1998.
57- الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر والإقصاء، الجزائر: قصر الأمم، نادي الصنوبر، أيام: 30/29/28 أكتوبر 2000.

ب- الجرائد :

58- الخبر الأسبوعي، "سكان الريف يعودون بعد الهجرة"، العدد 23، بتاريخ: 12 نوفمبر 1999.
59- الخبر اليومي، "برامج التنمية الريفية بتيبازة"، العدد 4652، بتاريخ 15 مارس 2006.
60- الخبر اليومي، "70 % من بلديات الجزائر الريفية"، العدد 4653، بتاريخ: 16 مارس 2006.
61- الخبر اليومي، "5.6 % من الجزائريين يعيشون تحت عتبة الفقر"، العدد 5136، بتاريخ: 6 أكتوبر 2007.
62- الخبر اليومي، "بني ميلك بتيبازة، أطفال استبدلوا المحافظ بعصي الرعي"، العدد 4666، بتاريخ: 3 أفريل 2006.
63- الخبر اليومي، "مناطق النشاط بتيبازة كلفت ملايين الدينارات"، العدد 4594، بتاريخ: 4 جانفي 2006.

3- الوثائق الحكومية والدولية:

64- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جبهة التحرير الوطني. الميثاق الوطني 1976، مصلحة الطباعة للمعهد التربوي والوطني، 1976.

65- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1986، نشر وتوزيع قطاع الثقافة والإعلام والتكوين.

66- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جبهة التحرير الوطني. "ميثاق الجزائر"، مطبعة جريدة النصر، 1964.

67- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم 29 أوت 1962، الذي يحمي الأملاك الشاغرة مرفوقة بلائحة صادرة في 23 أكتوبر 1962 الذي ينظم انتقال الأملاك الشاغرة.

68- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، خطاب الرئيس بن بلة في مؤتمر الفلاحين الأول، 25 أكتوبر 1963.

69- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، برامج الحكومة، ماي 2004.

70- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المنتدبة للتنمية الريفية، "الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستديمة"، جويلية 2000.

71- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "إعداد وتنفيذ مشروع جواري للتنمية الريفية"، الجزائر: المطبعة الرسمية، 2004.

72- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية، 1998.

73- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، دورة 12، 1998.

74- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المنتدبة للتنمية الريفية، "برنامج سياسة التجديد الريفي"، الجزائر: المطبعة الرسمية، 2006.

75- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية تيبازة: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، منغرافيا ولاية تيبازة، 2005.

76- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية تيبازة: مديرية التربية، "إحصائيات".
77- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية تيبازة: مديرية الأشغال العمومية، "إحصائيات".
78- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية تيبازة: مديرية السياحة، "إحصائيات".
79- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية تيبازة: مديرية التشغيل، "إحصائيات".
80- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الديوان الوطني للإحصائيات: معطيات إحصائية، "النشاط والعمل والبطالة"، الفصل الرابع 2006.
81- تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية، 2005.
82- البنك الدولي، "التنمية الريفية"، ورقة عمل قطاعية، إعداد مجموعة من الخبراء، فيفري 1975.

4- المواد غير المنشورة:

83- بوعوينة، سليمة، "ظاهرة الفقر وانتشارها في الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2003.
84- كاسوسي، نور الدين، "الزراعة الجزائرية وآفاق مستقبلها"، مذكرة ليستنس، المعهد العالي للعلوم الاقتصادية، 1984.
85- منعو، أحمد، "قطاع التسيير الذاتي ودوره في الإنتاج الزراعي بالجزائر"، مذكرة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية وفرع الحقوق، 1984.
86- معطيب، بشير، "إشكالية الفقر في الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005.
87- خالفي، علي، "واقع التنمية الفلاحية في الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، 1990.
88- الدراسات الوطنية لقياس مستويات المعيشة للعائلات، 1995.

5- مواقع الأنترنت:

89- http://www.egyptiangreens.com

90- http://www.forum.a3j.com

91- http://www.annabaa.org

92- http://www.aaunion.org إتحاد المهندسين الزراعيين العرب

93 - http://www.fao.org أبعاد التنمية المستديمة

94- http://www.alsahafa.info جريدة الصحافة السودانية

95- http://www.jluo-aqods

96- http://www.UN.org

97- http://www.arabic.pro.com.dz

98- rafs.net مقابلة مع الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية بالجزائر رشد بن عيسى

99- Samir, l'économie du Maghreb. Tome I et II, édition de minuit, 1966.

100- Guérien, l'Algérie qui se cherche, Paris, centre socialistes, 1964.

101- Benissaad, Mohamed, économie du développement de l'Algérie, 1962-1978, 2ème édition, Alger, OPU.

102- M.Sorre. Les émigrations des peuples, bibliothèque de philosophe, collection «la terre», Paris.

103- P.Sorokin. A, Zémmerman.c.c ; principes of rural, urban sociology.

104- Rapport Mondial sur le développement humain, 2000.

105- Conseil National Economique et Social, Agences privées de l'emploi en Algérie «Régression du chômage», 2007.

106- CREAD, analyse prospective, «problématique du développement rural», 2003.